



الناشر

مكتبة الأراب

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

محمد بن طولون ، محمد بن علي بن محمد ١٤٧٥ - ١٥٤٦ .

المسائل الملقبات في علم النحو /

تأليف محمد بن طولون الدمشقي ؛ حققه وعلق عليه عبد الفتاح سليم

القاهرة: مكتبة الأداب ، ٢٠٠٧ .

١٤٤ ص ؛ ٢٤ سم .

تدمك ٢ ٩١٢ ٢٤١ ٩٧٧

١ - اللغة العربية - النحو

أ - سليم ، عبد الفتاح (محقق).

ب - العنوان

٤١٥،١

عنوان الكتاب: المسائل الملقبات في علم النحو

تأليف: الإمام محمد بن طولون الدمشقي

رقم الإيداع: ٢٦١٦٩ لسنة ٢٠٠٧هـ

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977 - 241 - 912 - 2

مكتبة الأراب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

هاتف: ٠٨٦٨٠٠٨٦٨ (٢٠٢) -

e-mail: adabook@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

هذه بعض مسائل، لها سمةٌ مميزة، وهي مشهورة في النحو العربي، ولكنها تناثرت بين مسائله، فَصَعِبَ الإلمامُ بِأطرافها، وَشَتَّتِ الآراءُ فِيها، وَظَلَّتْ كَذَلِكَ حَتَّى كَانَ الإمامُ «ابن طولون الدمشقي»، فَجَمَعَ الآراءَ بِأدلتها فِي كُلِّ مسألة، وَرَجَّحَ ما يَرِجِحُ مِنْها، ثُمَّ سَلَكَ هَذِهِ الْمَسائِلَ فِي كِتَابِ بِعنوانِ «المسائل الملقبات في علم النحو».

وَقَدْ ظَفَرْتُ بِنَسْخَةٍ مِنْهَ فِي مَكْتَبَةِ «لِيدن» بِهولندا، وَسَعَيْتُ فِي الحِصُولِ عَلَيْها، وَرَفَعْتُ. وَهَآنذا أُقَدِّمُ هَذَا الكِتَابَ مُحَقِّقًا إِلى الْمُهْتَمِينَ بِالفِصْحَى، وَلا سِيَّما النِّحاةَ مِنْهم، راجيًا أَنْ يَفِيدُوا مِنْهَ. أَسألُ اللَّهَ العونَ وَالتوفيقَ.

عبد الفتاح السيد سليم

السيدة زينب

تَهْيِيط

١- التعريف بالمؤلف:

هو محمد بن علي بن محمد، يُدعى بالإمام محمد بن علي بن خُمَاريه، وزاد الغزّي في «الكواكب السائرة» أن جده محمدًا هو ابن الشيخ علاء الدين بن الخوجّة شمس الدين.

يلقب المؤلف بالإمام شمس الدين، ويكنى بأبي عبد الله. أو أبي الفضل، ويشهر به «ابن طولون» الصالحى الدمشقى الحنفى: أما «الصالحى» فنسبةً إلى المكان الذى ولد فيه، وهو صالحية دمشق من سفح قاسيون، حيث ولد فى منزله به «حِكْرُ الحجاج» الذى اشتهر فيما بعد به «حِكْرُ بنى القلانسي» قبلى مدرسة الشيخ أبى عمر، وكان ميلاده فى ربيع الأول تحقيقًا، من شهر سنة ٨٨٠هـ تقريبًا.

وأما «الدمشقى» فنسبةً إلى مدينة دمشق حاضرة الشام، وأما «الحنفى» فنسبةً إلى المذهب الفقهى الذى درسه، وجرى فى أمور دينه عليه، وهو مذهب الإمام أبى حنيفة النعمان -رحمه الله-.

٢- بعض صفاته:

أغلب الصفات التى ورد وصفه بها مستنبط من المعلوم التى كان يجيدها؛ فهو «الإمام العلامة المسند المُفْتَنُّ، الفهامة المؤرخ المُحدِّثُ الفقيه النحوى»، وهى صفات تدل على حُبِّ للعلم بكل فروعِهِ، وعلى ذاكرةٍ لاقطةٍ حافظةٍ مدققةٍ، يشهد لذلك تلك الإجازات العلمية التى كان يكتبها شيوخه له، بعد أن يتلقى عنهم أنواعًا شتى من فنون العلم، وهى إجازات حَفَلَ بها كتابه فى السيرة الذاتية، وقد سماه «الفلك المشحون فى أحوال محمد بن طولون».

كما عُرفَ ابن طولون بين الناس بأمانته والثقة فيه، وفى علمه، ومعاملاته الدينية والدينية؛ أما أمانته والثقة فى علمه فَيَدُلُّ على ذلك ولايته التدريسَ للمذهب الحنفى فى مدرسة شيخ الإسلام أبى عمر وغيرها، وإمامته السليمة بالصالحية، وكذلك رغبة الناس فى السماع منه، إذ كان مَقْصِدَ الطلاب فى النحو، وتوزعت أوقاته بين التدريس

والإفادة والتأليف. وأما أمانته والثقة فيه في المعاملات الدينية والدينية، فيشهد لذلك الوظائف التي وليها، ولا سيما توليته عقد الانكحة؛ إذ يقول: «وليتُ عقدَ الانكحة، بإذن من الخليفة بمصر، لما قيل: إن حكام الشريعة إنما يُؤلَّون القضاء بالرشوة، فتختل التولية بها، والأبضاع يُحتاط فيها ما أمكن».

٣- شيوخه:

ذكر ابن طولون في ترجمته الذاتية (الفلك المشحون) كثيراً من الشيوخ الذين انتفع بهم، والكتب التي درسها على كل منهم، وأشهر هؤلاء:

* الشيخ برهان الدين بن عون الحنفى: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، وعلم الفرائض.

* الشيخ عبد الصمد الهندي: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم أصول النحو، وعلم المعاني.

* الشيخ الشهابي بن شكيم: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم النحو، وعلم العروض، وعلم القوافي.

* الشيخ الشمسى بن رمضان: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم التصريف، وعلم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وعلم الفقه.

* الشيخ شمس الدين الصفدى: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم التصريف.

* الشيخ ملا شمس الدين: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم المنطق.

* الشيخ الشهاب العسكري - شيخ الحنابلة -: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم التفسير، وعلم الإنكارات ساعات الرمل، وعلم اللغة.

* الشيخ مُلاً جمال الدين الدواني: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم التفسير.

* الشيخ شهاب الدين بن نصير: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم العروض، وعلم القوافي.

* الشيخ شمس الدين بن مكى: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الطب، وعلم الهيئة، وعلم الهندسة، وعلم الطبيعى، وعلم الإلهى.

* الشيخ جمال الدين يوسف بن عبد الهادى - ويعرف بابن البرد -: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الطب، وعلم التاريخ، وعلم التصوف.

- الشيخ الشهاب الفرعوني: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الطب.
- الشيخ عرفة السوراق: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الحساب. وعلم الفرائض، وعلم الميقات.
- الشيخ التتبي الحلبي: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الحساب.
- الشيخ جمال الدين بن طولون «عمه»: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الفرائض.
- الشيخ أبو الحسن النوفلي: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الميقات.
- الشيخ شمس الدين بن أبي الفتح: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الميقات، وعلم الفلك.
- الشيخ أبو الفضل المؤذن، درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الفلك.
- الشيخ ناصر الدين أبو البقاء محمد بن أبي بكر - الشهير بابن زريق - درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الحديث.
- الشيخ جلال الدين السيوطي: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم النحو، وعلم أصول النحو.
- الشيخ أبو الفتح الإسكندري: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم التصوف.
- الشيخ الزاهد أبو عراقية الصوفى: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم التصوف.
- الشيخ عز الدين بن حمراء: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الفقه.
- الشيخ البرهاني بن القطب: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الفقه.
- الشيخ الزينى بن عبد الرحمن بن العيني: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الفقه.

ثم يقول ابن طولون: «وقد اشتغلت بعلوم أخرى، على أشياخ غرباء، أعرضت عن ذكرها؛ لثقله اهتمامى بها، ومن أراد الاطلاع على معرفة ما تيسر لى نوع إلمام به من أنواع العلوم، فعليه بكتابى المسمى بـ(اللؤلؤ المنظوم) فإننى ذكرت فى كل واحد منها ما تيسر لى من رسمه وموضوعه وغايته، وعمن أخذته، وماذا من كتابى فيه، وأى شىء لى فيه من تأليف».

كما يقول: «وقد كتب لى كل واحد من هؤلاء الأشياخ الذين اشتغلت عليهم فى هذه

العلوم إجازة، وبعضهم إجازتين، وبعضهم ثلاثاً، جمعهم في مجلدة، وفقدت في
الفتنة الغزالية، خلا بعض الإجازات، كتبت على الكتب المتروءة».

٤- ثقافته:

ذكر ابن طولون كثيراً من الكتب التي قرأها على هؤلاء الأسيخ وانتفع بها في معظم
فروع العلم، التي تزيد على اثنين وسبعين علماً -على ما يقول-، وسأكتفى هنا بسرد
الكتب اللغوية التي أفاد منها؛ لأنها تصل بموضوع المخطوطة المحققة:

- * الخلاصة الالفية في النحو، لابن مالك.
- * المقدمة الأجرومية، لابن أجروم.
- * الحدود في النحو، للأبدي.
- * الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي.
- * ملحة الإعراب، للحريري.
- * قواعد الإعراب الكبرى، وشذور الذهب، وشرحه (وثلاثها لابن هشام الأنصاري).
- * شرح ابن الناظم على الالفية، لابن ابن مالك (بدر الدين).
- * شرح تصريف العزّي، للتفتازاني.
- * شرح الشافية، للجاربردي.
- * الأندلسية في العروض، لأبي الجيش الأندلسي.
- * الرامزة الشافية - الشهيرة بالخزرجية - للخزرجي.
- * تلخيص المفتاح، للقزويني.
- * شرح المختصر، للتفتازاني.
- * شرح المطول، لعبد الصمد الهندي.
- * شرح البديعيات، ومختصره - لابن حجة.
- * المزهر، للسيوطي.

أما الكتب غير اللغوية فيمكن معرفتها بالرجوع إلى كتابه «الفلك المشحون».

٥- الوظائف التي وليها:

ذكر ابن طولون في سيرته الذاتية عدداً من الوظائف التي وليها، وفيما يلي أهم هذه
الوظائف مختصرة:

- * إعادة التدريس ، بالمدرسة الجوانية .
 - * التدريس ، بالجامع الأموي ومدرسة أبي عمر وغيرها.
 - * خدمة كتب الحنفية ، بمدرسة الشيخ أبي عمر ، وخدمة الكتب المنسوبة إلى الشيخ الزيني عبد الرحمن بن العيني ، وخدمة الكتب المنسوبة إلى الشيخ علاء الدين البخاري .
 - * إمامة الخانقاه اليوسية بالشرف الأعلى ، وإمامة السيوفية بمحلة الفواخير ، وإمامة عمارة السلطان سليم بن عثمان بصاحية دمشق .
 - * قراءة المصحف تحت قبة النسر بالجامع الأموي ، وفي بعض الوقف والمدارس ، والضرائح والعمارات .
 - * قراءة الحديث ، بالمدرسة العزية . بالشرف الأعلى ، وفي بعض الوقف .
 - * الخطابة ، ببعض المدارس ، ومنها المدارس الركنية بسفح قاسيون .
 - * تولى عقد الإنكحة ؛ بإذن من الخليفة بمصر .
- ٦- تلاميذه:

قصد ابن طولون كلُّ راغب في الانتفاع بعلمه ، وبرع من هؤلاء كثير في حياته ، ومن أشهرهم:

- * الشيخ الشهاب الطيبي ، شيخ الوعاظ والمحدثين .
- * الشيخ علاء بن عماد الدين .
- * الشيخ نجم الدين البهنسي ، خطيب دمشق .
- * الشيخ إسماعيل النابلسي ، مفتي الشافعية .
- * الشيخ زين الدين بن سلطان ، مفتي الحنفية .
- * الشيخ شهاب الدين العيثاوي ، مفتي الشافعية .
- * الشيخ شهاب الدين بن أبي الوفا ، مفتي الحنابلة .
- * القاضي أكمل بن مفلح .

٧- شعره:

لم يكن ابن طولون بارعاً في الشعر ، ولا مكثرًا منه ، وقد اعترف هو بذلك ، ولم ير

فيه عيبًا، فقال: «وأما شعري- وإن كان ركيكًا- فإن لي في ضعفه شريكًا، ولا يخلو من فائدة تُنقى، وموعظة تثبت ولا تُنقى. وغزل ينسى بجهوته الحاسي، ويلين القلب القاسي. ورقيق نسيب، للنسيم نسيب، يلعب بالآللاب، ويشوق إلى الاحباب. ولست عن بالشعر يفتخر، ولمهمله يتحفظ ويدخر. وهو أقل محاسن ذوى الفضائل، وأحسن ما يتحلى به الجاهل، وما أحسن قول الإمام الشافعي -رضى الله عنه-:

ولولا الشعرُ بالشعراء يُزرى لكنتُ اليومَ أشعرَ من لبيدٍ
ومن شعره قوله ملمحًا بالحديث المسلسل الأولية:

أرحمَ محبِّكَ يا رُشَا تُرحمُ من الله العَلي
فحديثُ دمعِي من جفا ك مُنلُّ بالاولِ

يقول نجم الدين الغزوي في «الكواكب السائرة»: ورأيت بخط بعض الفضلاء أن من شعره -رحمه الله تعالى:

ميلوا عن الدنيا ولذاتها فإنها ليست بمحمودة
واتبعوا الحقَّ كما ينبغي فإنما الأنفاسُ معدودة
فأطيب المأكول من نخلة وأفخر اللبوس من دودة

٨- مؤلفاته:

سبق أن ابن طولون درس فروعًا من العلم كثيرة، وأفاد من علماء في تخصصات مختلفة، فاعده ذلك- مع ذكائه وحسن استيعابه- على التأليف في هذه الفروع، يقول عنه ابن العماد في «شذرات الذهب»: «وكتب بخطه كثيرًا من الكتب، وعلّق ستين جزءًا سماها بـ «التعليقات»، كل جزء عنها يشتمل على مؤلفات كثيرة، أكثرها من جمعه، ومنها كثير من تأليفات شيخه السيوطي، وكان واسع الباع في غالب العلوم المشهورة». ويقول هو عن نفسه: «وفي خلال ذلك، شرعت في التخريج والتصنيف والتأليف والانتقاء والاختصار، وغير ذلك».

وأذكر هنا المؤلفات اللغوية فقط؛ لانتصالها بالمخطوطة موضع التحقيق، وهي كما يلي:

* الأنوار الشمسية في شرح حل الخرجية -المسمى بـ «التوضيح في علمي العروض

والقوافي».

- * تدريب أولى الطلب في ضبط كلام العرب.
- * النهر الذائب في الأفراد والغرائب.
- * التعريف بفن التصحيف.
- * محفة الطالبين في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾.
- * الترشيح على الجامع الصحيح - وهو عبارة عن انتقاء مائة حديث بمائة سند إليه، ذكر عَقِيبَ كل منها ما يناسبه من الأحاديث المخرجة من غير الصحيح، وأحكامها الواضحة، وحكايات وأشعار، وفي الهامش تفسير ما فيها من لغة ونحو وصرف.
- * حاشية على الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي.
- * حاشية على شرح الكافية للرضي - كتب منه كراسة.
- * الحاوي لشرح الكافية، لملاّجامي.
- * الرياض الزهرية في القواعد النحوية.
- * رشف اللّمي في الكلام على إنما.
- * سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب.
- * شرح ممزوج على معنى الليب لابن هشام.
- * شرح ممزوج على ألفية السيوطي، حذف منها روايد ألفية ابن مالك، ووضع عوضها ما لا يبد منه.
- * شرح ممزوج على قصارى في علم التصريف، للنجدي.
- * شرح ممزوج على توضيح الخزرجية في علمي العروض والقوافي.
- * شرح على الكافي في علم القوافي، لابن بَرِّي.
- * شرح ممزوج على نظم فقه اللغة، للثعالبي - المسمى بـ«الدر المتظم في أسرار الكلم» لشمس الدين الموصلی.
- * ظهور اللبن من ضرعِه في بروز اللفظ عن وضعه.
- * فتح القدير في التأنيث والتذكير.
- * قمر الصحو في تنزيل الفقه على النحو.
- * الكلام على مسألة: ضربى زيدا قائماً.

- * اللع والبرق فى الجمع والفرق.
 - * لطائف الإشارات فى المناظرات والمجالسات.
 - * المقرّب فيما ورد فى القرآن من المعرّب، لخصه من (المعرب) لآبى منصور الثعالى .
 - * منير الديقى الليلية فى الأحاجى النحوية.
 - * منحة الأفاضل للشروط التى بها يتحقق تنازع العاملين أو العوامل.
 - * المعين على القول بالسین والشین.
 - * النجوم الزواهر فى الأشباه والنظائر، وهو مشتمل على سبعة مؤلفات.
 - * نشر الشذا بمسألة كذا.
 - * المسائل الملقبات فى علم النحو (وهو موضوع التحقيق) وسأخصه بشيء من التفصيل فيما بعد.
- وراضح أن بعض هذه المؤلفات ليست من إنشائه، وإنما هى لعلماء آخرين، وله فيها فضل الجمع فقط، وقد سبق أنه يصرح بذلك.
- ٩- وفاته:
- ذكر نجم الدين الغزى فى «الكواكب السائرة»، وابن العماد فى «شذرات الذهب» أن ابن طولون تُوفّيَ يوم الأحد حادى عشر أو ثانى عشر من جمادى الأولى سنة ٩٥٣ هـ، ودفن بترتيم عند عمه القاضى جمال الدين، بالسفح قبلى الكهف، والخوارزمية، ولم يُعقب أحداً، ولم تكن له زوجة حين مات.
- ١٠- النسخة موضوع التحقيق:
- لم أعر لهذا الكتاب إلا على نسخة واحدة، وهى محفوظة فى مكتبة (ليدن) فى هولندا برقم (٣-٢٥-OR)، وقد ظفرت بصورة منها.
- ويقع الكتاب فى اثنتين وعشرين ورقة بالحجم المعتاد، وعدد الأسطر فى كل صفحة من صفحاته اثنان وعشرون سطرًا، وفى كل سطر ست عشرة كلمة تقريبًا.
- وكتب فى صدر صفحة العنوان «كتاب المسائل الملقبات فى علم النحو - جمع كاتبه محمد بن طولون الصالحى الحنفى - لطف الله به. أمين» ويلى هذا العنوان أسماء لكتب أخرى من تأليف ابن طولون أيضًا، وعلى صفحة العنوان تملكات مختلفة.

ويضم الكتاب تسع مسائل نحوية مُلقَّبة، أي ذات لقبٍ اشتهرت به بين علماء النحو؛ لكثرة تداولها بينهم، ثم بين تلاميذهم من بعدهم، حتى غدا سماع لقبها يستدعى - عند المشتغلين بالنحو - ما كان بين العلماء فيها من خلاف، واجتهاد في التخريج أو التأويل.

أما لقب كل مسألة من هذه المسائل، فقد اشتق إما من المكان؛ أي مكان وضع الجملة في الكلام؛ كالمسألة (الصلرية) التي أطلق عليها ذلك؛ لاجتماع الجملة المختلف فيها في صدور الكتب والمؤلفات. وإما أن يكون اللقب مشتقاً من كلمة وردت في أثناء المسألة وجرى عليها الحكم الإعرابي، كمسألة «الكحل»، والمسألة «المسكية»، والمسألة «اليسرية»، وإما أن يكون اللقب مشتقاً من اسم عالم لغوي أو غيره، كان له الاهتمام الأكبر بإيراد هذه المسألة، أو باختيار له فيها، كالمسألة «التيمة» والمسألة «الأنبارية».

ولم يجمع ابن طولون كل المسائل الملقبة في كتابه هذا، فهناك مسائل أخرى ملقبة - أو من الممكن تلقيبها؛ لشهرتها بين المعربين - لم يعرض لها، ويأتي في مقدمة هذه المسائل المسألة «الزنبورية»، التي اشتهرت بين المعربين منذ القدم، وربما كانت أولى المسائل الملقبة في النحو، وقد جرت هذه المسألة بين الكسائي وسيبويه بمحضر يحيى بن خالد البرمكي، ولقبت بهذا اللقب «الزنبورية» اشتقاقاً من كلمة «الزنبور» التي وردت في أثنائها «كنت أظن الزنبور أشدَّ لسعاً من النحلة فإذا هو هي - أو: فإذا هو إياها»، وتجد كثيراً من هذه المسائل الممكن تلقيبها - لشهرتها - في كتاب «الاشباه والنظائر» للسيوطي.

أما توثيق النسخة المحققة: فمن المؤكد أنها لابن طولون؛ أخذاً بما جاء في سيرته الذاتية، التي دونها بنفسه في كتابه «الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون»، فقد أثبت في مؤلفاته التي رتبها على حروف الهجاء (حرف الميم) ص ٤٧. يضاف إلى ذلك ما جاء في صفحة العنوان تحت اسم الكتاب من أسماء لكتب متعددة يضمها هذا المجموع، وكلها من تأليف ابن طولون بخطه، ومدونة في «الفلك المشحون»، وكفى بذلك توثيقاً.

[في الترجمة للمؤلف، انظر:]

- * الأعلام، لخير الدين الزركلي: (١٨٤/٧، ١٨٥) - الطبعة الثانية سنة ١٩٥٩م.
- * شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي: (٢٩٨/٨، ٢٩٩) - طبعة المكتب التجاري للطباعة والنشر - بيروت، لبنان.

* الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزى (٥٢/٢-٥٤) تحقيق:
جبرائيل سليمان جبور - مطبعة المرسلين اللبنانيين سنة ١٩٤٩م.

* الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، للمؤلف - نشر مكتبة القدسى . دمشق.
مطبعة الترقى سنة ١٣٤٨هـ.

* معجم المؤلفين، لعمر رضا بحالة (٥١/١١) - مطبعة الترقى . دمشق . سنة
١٣٧٧هـ.

ولا يبقى إلا أن أشكر لمجلة «عالم الكتب» بالرياض، فقد تكرمت بنشر هذه المسائل
في بعض أجزاءها، بين عامي ١٤١٢هـ - ١٤١٣هـ، ولرئيس تحريرها الصديق الكريم
الدكتور يحيى بن محمود بن جنيّد «الساعاتى»، وأسأل الله لنا جميعاً كل توفيق.

الكتاب المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتوحد في كماله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله^(١)،
وبعد:

فقد أفرد بعض الفضلاء المسائل الملقبات في علم الفرائض^(٢)، فأحبت أن
أفردها في علم النحو؛ تمريناً للفرائض^(٣)، وبالله أستعين؛ فإنه نعم المعين.

(١) الأهل: أهل الشخص، وهم ذوو قرابته، وقد أطلق على أهل بيته، وعلى الأتباع، وبعض العلماء يخطئ، إضافة (أل) إلى المضمرة - كما هنا -، قال البطليوسي في كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب): «ذهب الكسائي إلى منع إضافة (أل) إلى المضمرة، فلا يقال: آله، بل يقال: أهله، وهو أول من قال ذلك، وتبعه النحاس والزيدي، وليس بصحيح؛ إذ لا قياس يعضده، ولا سماع يؤيده» اهـ، ثم ذكر بعض شواهد لصحة ذلك. [انظر: الاقتضاب ص ١ وما بعدها].

(٢) علم الفرائض: هو علم بقواعد وجزئيات، تعرف بها كيفية صرف التركة إلى الوارث بعد معرفته، وموضوع هذا العلم هو: التركة والوارث؛ لأن الفرضي يبحث عن التركة وعن مستحقها بطريق الإرث، من حيث إنها تصرف إليه إرثاً بقواعد معينة شرعية، ومن جهة قدر ما يحزره. ولعل ابن طولون يقصد بـ«بعض الفضلاء» الذين أشار إليهم هنا: زين الدين عمر بن مظفر، المعروف بـ«ابن الرردى» الشافعي المتوفى سنة ٧٤٩هـ؛ فإن له مؤلفاً بعنوان «المسائل المهذبة في المسائل الملقبة في الفرائض».

[انظر: كشف الظنون ٢/٢٦١، الدرر الكامنة ٣/٢٧٢، إعلام النبلاء ٤/٥].

(٣) الرائض: هو الذي يروض الدابة، أي يوطنها ويذلها للركوب أو يعلمها السير، والكلام هنا على التشبيه؛ إذ المقصود: الراغب في تعلم النحو وتذليل قواعده وتسهيلها لكل متعلم.

الأول المسألة الصدرية

[لُقِبَتْ (*) هذه المسألة بلقب «الصدرية» تبعاً لما يفعله المؤلفون في اللغة وغيرها؛ إذ جرت عاداتهم بتصدير ما يؤلفون بالبسملة، يتبعها الصلاة على النبي ﷺ غالباً. وقد تبعت مؤلفات أشهر المتقدمين من علماء اللغة والنحو - فيما صدرت به مقدمات ما ألفوا - فلاحظت ما يأتي:

أولاً: من العلماء من اكتفى بتصدير كتابه بالبسملة فقط، دون أن يذكر الصلاة على النبي ﷺ وآله، ومن هؤلاء:

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) في الكتاب المنسوب إليه بعنوان (الجمل في النحو). وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) في كتابه (النوادر في اللغة). وابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) في كتابه (إصلاح المنطق). وأبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) في كتابه (المقتضب). وأبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) في كتابه (الأصول في النحو). وأبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه (سر صناعة الإعراب). وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في كتابه (الكافية الشافية).

(ثانياً) ومن العلماء من صدر كتابه بالبسملة، تعقبها الصلاة على النبي ﷺ وآله، مورداً الصلاة على النبي في جملة خبرية، مصدرية باسم، أو بفعل مضارع، مع عطف الجملتين بالواو، فكان يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم، وأصلي وأسلم على رسوله...»، ومن هؤلاء:

أبو القاسم السهيلي (ت ٥٨٣ هـ) في كتابه (نتائج الفكر). وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، وكتابه (إكمال الإعلام بتلخيص الكلام).

(*) تمهيد للمسألة، وليس من النص.

(ثالثاً): ومن العلماء من صدر كتبه بالبسملة، تعقبها الصلاة على النبي ﷺ، ومع بدء الصلاة بصيغة الفعل الماضي الدعائي، وعطف الجملتين بالواو، فكان يقول «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وآله...» [وذلك موضوع المسألة المذكورة] ومن هؤلاء:

أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ) في كتابه (معاني القرآن) وكتابه (المذكر والمؤنث)، وأبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) في كتابه (العروض). وابن قتيبة (ت ٢٦٧ هـ) في كتابه (أدب الكاتب) وكتابه (عيون الأخبار). وأبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) في كتابه (الكامل في اللغة والأدب). وأبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) في كتابه (الإيضاح في علل النحو). وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) في كتابه (المسائل المشورة). وابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه (الخصائص) وكتابه (المحتسب). والأعلم الشتمري (ت ٤٧٦ هـ) في كتابه (النكت في تفسير كتاب سيويه). وابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) في كتابه (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل).

(رابعاً): ومن العلماء من صدر كتابه بالبسملة، تعقبها الصلاة على النبي ﷺ وعلى آله، بصيغة الفعل الماضي الدعائي، من دون ذكر الواو العاطفة، فكان يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمد وآله (وهذا هو الاستعمال الصحيح عند من خطأ استعمال الواو العاطفة بين الجملتين) ومن هؤلاء:

ثابت بن أبي ثابت اللغوي (من علماء القرن الثالث الهجري) في كتابه (الفرق). وابن إسحاق الصيمري (من علماء القرن الرابع الهجري) في كتاب (التبصرة والتذكرة). وأبو إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) في كتابه (الجمل في النحو). وابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ) في كتابه (البيسط في شرح جمل الزجاجي).

ويتضح من ذلك أن من علماء القرن الرابع هـ صدر بعض كتبه بهاتين الجملتين، مرة بالواو العاطفة، ومرة دونها، كأبي إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) فقد أثبت الواو في تصدير كتابه (الإيضاح في علل النحو) وحذفها من تصدير كتابه (الجمل في النحو). كما يتضح أن من علماء القرن الثالث الهجري من التزم حذف الواو، كإبن أبي ثابت اللغوي. وربما دل هذا على أن بعض علماء هذا القرن كان يُخطئ العطف

بالواو في مثل هذا التصدير، وأن منشأ التخفة كان في العراق، فإن ثابت بن أبي ثابت من الكوفيين، ولكن شاعت هذه التخطئة في الأندلس، منذ القرن الخامس الهجري، أي بعد أن قيل به في العراق قبل قرنين].

نَصُّ الْمَسْأَلَةِ الصَّدْرِيَّةِ

وهي أن الكُتَّابَ يقولون في صدر كتبهم: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صلى الله على محمد وآله.

قال ابن السِّدِّ البَطْلِيُّوسِي: سألتني - قَرَّرَ اللهُ لَدَيْكَ الْحَقَّ وَمَكَّنَهُ، وجعلك من الذين يسمعون القول فيتبعون أحسنه - عن هذا الصنيع، وذكرت أن قوماً من نحويِّ زماننا هذا يتكرون عطف الصلاة على البسمة، وقد كنت أُخْبِرْتُ بذلك قديماً، فحسبت أنهم إنما يتعلقون في إنكاره بأنه أمر لم ترد به سنةٌ مأثورة^(١)، وأنه شيء أحدثه الكُتَّاب، حتى أخبرني من أجل أنه شيء مُحدثٌ عند الكتاب، وأخبرني أن الصواب عندهم إسقاط الواو، ورأيت ذلك في رسائل بعضهم، ورأيت بعضهم يكتب في صدر كتبه: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، والصلوات على رسوله الكريم». وقد تأملت الأمر الذي حملهم على إنكاره، فلم أجد شيئاً يمكن أن يتعلقوا به إلا أمرين:

(١) لأن الوارد في مثل هذا التصدير وغيره من كل عمل، هو البسمة فقط، دون ضم الصلاة على النبي ﷺ إليها، لا بالواو ولا دون الواو، جاء ذلك في الحديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـبسم الله الرحمن الرحيم» فهو أجزم، وفي رواية: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـالحمد لله» فهو أجزم، وفي رواية: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـالحمد لله» فهو أجزم، أو «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد أجزم». وهو حديث ضعيف جداً [انظر: طبقات الشافعية الكبرى للمسبكي ٦/١] و[إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - للآلباني ٢٩/١].

وجاء في بعض طرق الحديث مجيء السنة بالبسمة والصلاة على النبي ﷺ معاً؛ فقد جاء: «كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على ﷺ فهو أقطع أتر محقوق من كل بركة»، [انظر: الرسالة الكبرى على البسمة - للإمام محمد بن علي الصبان ٣، ٩].

ولعل مراد البطلانيوسى بأن هذا «لم ترد به سنة مأثورة» ينصرف إلى ذكر الصلاة على النبي ﷺ بصيغة الماضي مقروناً بالواو، وليس مقصوداً منه إنكار الأثر الوارد بالصلاة على النبي على غير هذه الصيغة.

أحدهما: أن المعطوف حكمه أن يكون موافقاً للمعطوف عليه^(١) وهاتان جملتان قد اختلفتا، فتوهموا - من أجل اختلافهما - أنه لا يصح عطف إحداهما على الأخرى.

والثانى: أن قولنا: «بسم الله الرحمن الرحيم» جملة خبرية، وقولنا: «صلى الله على محمد» جملة معناها الدعاء، فلما اختلفتا - وكانت الأولى إخباراً، وكانت الثانية دعاء، وكان من شأن واو العطف أن تُشركَ الثانى مع الأول لفظاً ومعنى - لم يصحَّ عندهم عطف هاتين الجملتين، بعضهما على بعض؛ لاختلافهما لفظاً ومعنى.

فإن كانت العلة التى حملتهم على إنكار ذلك اختلاف إعراب الجملتين، فإن ذلك غير صحيح، بل هو دليل على قلة نظر قائله؛ لأن تشاكل الإعراب فى العطف إنما يرأى فى الأشياء المفردة المعربة خاصة، وأما عطف الجمل على الجمل فإنه نوعان:

أحدهما: أن تكون الجملتان متشاكلتين^(٢) فى الإعراب؛ كقولنا: «إن زيداً

(١) لعله يقصد الموافقة فى نوع الجمل: اسمية أو فعلية؛ إذ الجملة الثانية فى هذا التصدير فعلية اتفاقاً: لظهور الفعل فى صدرها، وأما الجملة الأولى: فيصح أن يقدر متعلق الجار والمجرور (بسم الله) فعلاً، فتكون الجملة فعلية، ويصح أن يقدر المتعلق اسماً، فتكون الجملة اسمية، وحيث تختلف الجملتان لفظاً.

(٢) دعوى أن المثالين المذكورين بعد من عطف الجمل. إنما هو مراعاة لأصل كل منهما، أو مراعاة لمعناه؛ إذ المشهور عند النحاة أن ذلك من عطف المفردات؛ لاتحاد العامل وعمله، فقولنا: (إن زيداً قائم وعمراً خارج) جملتان فى الأصل؛ لأن ما بعد الواو هنا كان أصله: (وإن عمراً خارج)، وجملتان فى المعنى؛ لاشتماله على حكيمين - هما: قيام زيد، وخروج عمرو - فى الإعراب، فالامر على ما قال هو بعد ذلك: (يعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر)،

ولا يقال: إن ما بعد الواو جملة محذوفة العامل وهو (إن)؛ لأن العامل فى مثله لا يحذف مع بقاء عمله، فإذا حذف بطل العمل وعادت الجملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، وحيث يكون ذلك من عطف الجمل لفظاً ومعنى، وقد نص النحاة على أنه يجوز أن يعطف بالحرف على معمولين - كما هنا - وعلى معمولات لعامل واحد، كما فى قولنا: (ظن زيد عمراً منطلقاً، وبكر جعفرًا مقيماً) و(أعلم زيد عمراً بكرًا مقيماً، وعبد الله جعفرًا عاصمًا راحلاً). [انظر: مع الهوامع

للسبوطى ٢٦٩/٥]

قائم وعمراً خارج، وكان زيد قائم وعمرو خارجاً، فيعطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر.

والنوع الثاني: لا يراعى فيه التماثل في الإعراب؛ كقولنا: «قام زيد ومحمداً أكرمته^(١)، ومررت بعبد الله وأما خالد فلم ألقه^(٢)»، وفي هذا أبواب قد نص عليها سيويه وجميع البصريين والكوفيين^(٣)، لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك^(٤)، وذلك كثير في القرآن والكلام المنشور والمنظوم؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]^(٥)، وقول خرنق:

(١) هاتان جملتان حقا؛ لاختلاف العامل في كل منهما، واختلاف الإعراب: أما العامل فهو في الأولى (قام)، وفي الثانية (أكرم) المحذوف بدلالة الفعل في آخر الجملة عليه، وأما العمل ف(زيد) مرفوع لأنه فاعل، و(عمراً) منصوب لأنه مفعول (أكرمت) المحذوف، وهذا سر امتناع أن يكون ذلك من عطف المفردات.

(٢) وهاتان جملتان حقا؛ لاختلاف العامل في كل منهما، واختلاف الإعراب: أما العامل فهو في الأولى (مر)، وفي الثانية الابتداء، وأما الإعراب ف(عبد الله) في الجملة الأولى مجرور بالحرف، و(خالد) في الجملة الثانية مبتدأ مرفوع، فيمتنع أن يكون ذلك من عطف المفردات.

(٣) انظر: كتاب سيويه (١/ ٦٠ وما بعدها) تحت هارون، ومعنى الليب ٦٣٢ وما بعدها، ومع الهوامع ٢٦٩/٥ وما بعدها.

(٤) بل فيه خلاف نقله ابن هشام في معنى الليب (٦٣٠ وما بعدها)، وملخصه أن في عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً - وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال، في مثل: قام زيد وعمراً أكرمته: إن نصب (عمراً) أرجح؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقاً، وهو من رأي ابن جنى.

والثالث: لأبي على الفارسي، وهو أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه ابن جنى في (سر صناعة الإعراب). وبنى عليه منع كونه الفاء في قولنا: (خرجت فإذا الأسد حاضر) عاطفة.

(٥) القراءة بنصب (المقيمين) هي المثبتة في المصاحف، وهي قراءة غير الحسن ومالك بن دينار وجماعة، أما هؤلاء فيقرءون (المقيمون) بالرفع بالواو، وكذا هو في حرف عبد الله (انظر: تفسير القرطبي في موطن هذه الآية).

وظاهر نقل البطليوسي هذا الجزء من الآية هنا أنه عطف (المؤتون) على (المقيمين) مع المخالفة الإعرابية رفعاً ونصباً، والأولى أن يكون موطن الاستشهاد ما قبل ذلك من قوله تعالى: ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة﴾؛ لما في ظاهره من عطف المنصوب (المقيمين) على المرفوع قبله (الراسخون - والمؤمنون). وهذا =

النازلين بكل مُغْتَرِكٍ والطيبون معاقِد الأزر^(١)
وقد ذُكِرَ ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو، كالجمل، والكافي
- لابن النحاس^(٢) - وغيرهما.

وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أن قولنا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» جملة
خبرية، وقولنا: «صلى الله على محمد» جملة معناها الدعاء، فاستحال
عندهم عطف الدعاء على الخبر^(٣)، لا عيماً ومن خاصة الراو أن تعطف ما
بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنى، وهاتان جملتان قد اختلف لفظهما
ومعناهما، فما اعترضوا به غير صحيح أيضاً، وهذا الذي قالوه يفسد عليهم
من وجوه كثيرة، لا من وجه واحد:

فأولها: أنا وجدنا كُلَّ من صَنَّفَ من الكُتَّاب كتاباً - مُذْ بدأ الناس

= هو المعروف من كلام النحاة عند ذكرهم هذه الآية، وأما (الموتون) فجار على الأصل الإعرابي،
عطفًا للمرفوع على المرفوع قبله.

وللعلماء في نصب «المقيمين» في هذه الآية تخريجات مختلفة، انظرها في (تفسير القرطبي)
(البحر المحيط) لأبي حيان - في موطن هذه الآية.

(١) قبله قولها:

لا يبعدن قومي الذين هم سُمُّ العداة وآفة الجزر
وهما لـ (خرنق بنت هفان) من بني قيس، وصفت قومها بالظهور على العدو، والكرم،
والشجاعة عند منازلة الأعداء، والعفة عن الفواحش، والبيتان من الكامل.

ويقال في هذا الشاهد ما قيل في الآية قبله، فظاهر كلامه أنه عطف (الطيون) المرفوع على
(النازلين) المنصوب، وكلام النحاة على أنه عطف المنصوب (النازلين) على المرفوع قبله (سم
العداة وآفة الجزر)، والبيت يروى بالرفع والنصب في كل من (النازلين والطيون).

انظر: كتاب سيويه ٢٠٢/١، ٥٧/٢، ٦٤، والتبصرة والتذكرة ١٨٢/١، وشرح الكافية الشافية
١٠٦٣/٢، والكامل للمبرد ٤٠/٢، وشرح أبيات سيويه للنحاس ٢٠٥، ٢٠٦، وخزانة الأدب
٣٠١/٢.

(٢) ظاهر كلامه يوهم أن الكتابين كليهما للنحاس، وليس كذلك؛ فإن كتاب (الجمل) لأبي القاسم
الزجاجي - وهو مشهور وعليه شروح مختلفة - أما النحاس فله كتاب (الكافي)، وله كتاب آخر
في النحو اسمه (التفاحة).

(٣) الدعاء من الجمل الإنشائية، وعطف الخبر على الإنشاء وعكسه، منه البيانيون، وابن مالك في
شرح باب المفعول معه من كتاب (التسهيل)، وابن عصفور في (شرح الإيضاح)، ونقله عن
الأكثرين، وأجازه الصفار - تلميذ ابن عصفور - وجماعة، واستدلوا بآيات قرآنية وأشعار، تأولها
المانعون، انظر ذلك كله في (معنى اللبيب ٦٢٧ وما بعدها).

بالتصنيفات إلى زماننا هذا - يُصَدَّرُونَ كتبهم بأن يقولوا: «الحمد لله الذي فعل كذا وكذا»، ثم يقولون بإثر ذلك: «وصلى الله على محمد»، فيعطفون الصلاة على التحميد، ولا فرق بين عطفها على التحميد وعطفها على البسمة؛ لأن كلتا الجملتين خبر، وهذا ليس مختصاً بكتب الضعفاء في العربية دون الأتقياء، ولا بكتب الجهال دون العلماء، بل ذلك موجود في كتب المتقدمين والعلماء المبرزين: كالفارسي، وأبي العباس المبرد، والمازني، وغيرهم^(١). فلو لم يكن بأيدينا دليل يُدْفَعُ به مذهب هؤلاء إلا هذا لكفى عن غيره، فتأمل خُطْبَتِي كتاب الإيضاح للفراسي، وصدر الكامل لأبي العباس المبرد، وصدر كتاب سيبويه، وغير ذلك من الكتب، وتأمل خطب الخطباء، وكلام الفصحاء والبلغاء، فإنك تجدهم مُطَبِّقِينَ على ما وصفته لك، فهذا وجه صحيح يدل على فساد ما قالوه.

ومنها أن قولنا: «وصلى الله على محمد» بإثر البسمة منصرف إلى معنى الخبر، ولذلك تأويلات مختلفة:

أحدها: أن يكون تقديره: «أبدأ بسم الله الرحمن الرحيم، وأقول: صلى الله على محمد» فتضمير القول وتعطفه على (أبدأ)، وذلك مما يصرف الكلام إلى الإخبار، والعرب تحذف القول حذفاً مُطَرِّداً، شهرته تغنى عن إيراد أمثلة منه، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (٢٣) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] أي: يقولون: سلام عليكم. وكذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] أي: يقولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله.

أو^(٢) هو على معنى: «أبدأ بسم الله، والصلاة على محمد» فيكون من

(١) من هؤلاء: أبو عبد الله محمد بن يحيى، والمعروف بالرباحي الأندلسي، (ت ٣٥٣هـ) فيما رواه هو ومن سمع منه في تصدير كتاب سيبويه، ومنهم الأخفش (ت ٢١٥هـ) في تصدير كتابه (المروض)، وابن السكيت (٢٤٤هـ) في تصدير كتابه (إصلاح المنطق)، والقراء (ت ٢٠٧هـ) في تصدير كتابه (المذكر والمؤنث).

(٢) في الأصل (وهو). وإنما أثبتنا (أو) هنا؛ لأن هذا هو التأويل الثاني من التأويلات المختلفة. التي ذكر واحداً منها فيما سبق.

الكلام المحمول على التأويل، كما أجاز سيويه: «قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا رِيْدًا^(١)»؛ لأنه في معنى «ما أحد يقول ذلك إلا زيد»، وهذا كثير، لا يستطيع أحد من أهل هذه الصناعة على دفعه^(٢). وإن شئت كان التقدير: «أبدأ بسم الله وأصلي على رسوله محمد». فيكون محمولاً أيضاً على المعنى.

وهذه التأويلات الثلاثة تُصَيِّرُهُ - وإن كان دعاء - إلى معنى الإخبار، فهذا وجه آخر صحيح.

ومنها: أنه لا يستحيل عطف قولنا: «وصلى الله على محمد» على قولنا: «بسم الله» - وإن كان دعاء محضاً - من غير أن يُتَأَوَّلَ فِيهِ تَأْوِيلُ إخبار؛ لأننا وجدنا العرب يُوقِعُونَ الجمل المركبة تَرْكِيْبَ الدعاء والأمر والنهي والاستفهام - التي لا يصلح فيها: «صَدَقَ وَلَا كَذَبَ» - مواقع الجمل الخبرية التي يجوز فيها الصدق والكذب، وهذا أشد من عطف بعضها على بعض، كنعو ما أنشدوا من قول الجَمِيح بن مَنقذ:

ولو أصابت لقات وهي صادقة إن الرياضة لا تُصِيبُكَ للشَّيْبِ^(٣)

(١) انظر كتاب سيويه ٢/٣١٤ (تحقيق هارون)، ولسيويه هناك عبارتان - كلتاهما على التأويل - العبارة الأولى هي: «وتقول: أَقَلُّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زِيْدًا؛ لأنه صار في معنى: ما أحد فيها إلا زيد. والعبارة الثانية هي: «وتقول: قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زِيْدًا؛ فليس (زيد) بدلاً من الرجل في (قَلَّ)، ولكن (قَلَّ رَجُلٌ) في موضع (أقل رجل) ومعناه كمنعاه» ا.هـ.

ويوضح السيرافي عبارة سيويه الأولى، فيقول: «لا يصح البدل من لفظه؛ لأننا إن أبدلنا (زيداً) من (أقل رجل) اطرحناه في التقدير، فبقى: يقول ذلك إلا زيد، وهذا لا يصح، ولكننا نرده إلى معناه، بما يصح معه البدل، و(أقل) ينصرف على صعينين: أحدهما: النفي العام، والآخر: ضد الكثرة، فإذا أريد النفي العام جعل تقديره: ما من يقول ذلك إلا زيد، كما تقول: ما أحد يقول ذلك إلا زيد، وإن أريد به ضد الكثرة، فتقديره: ما يقول ذلك كثير إلا زيد، ومعناها يؤول إلى شيء واحد» ا.هـ.

(٢) ضمن في استعماله الفعل «يستطيع» معنى الفعل «يقدر»، فعدها بالحرف «على».

(٣) البيت من البسيط، وهو للجَمِيح الأسدي (منقذ بن الطماح) من قصيدة مفضلية، يذكر فيها نشوز امرأته؛ لقلة ماله، والرياضة: تهذيب الخلق، والشيب: جمع أشيب. [انظر: المفضليات ٣٢، وشرح المفضليات ٢٦، والامالي لابن الشجري ١/٣٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٨، وارتشاف الضرب ٢/١٥٢].

فأوقع النهى موقع خبر «إن».

وقال آخر:

ألا يا أم فـارـع لا تلومى على شىء رفعتُ به سماعى
وكُونى بالكارم ذكـرِـنى ودللى دَلَّ ماجدةِ صناع^(١)
فأوقع الأمر موقع خبر كان.

وقال الراجز:

فإنما أنت أخ لا نَعْدَمُه^(٢)

فأوقع الجملة التى هى (لا نَعْدَمُه) - ومعناها الدعاء - موقع الصفة لـ(أخ)؛
حملاً على المعنى، كأنه قال: فإنما أنت أخ ندعو له بالألا يُعْدَمَ.

ليس يسوغ لمعارض علينا أن يزعم أن هذا شىء خُصَّ به الشعر؛ فإن ذلك
قد جاء فى القرآن والكلام الفصيح، فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ
فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، وأجاز النحويون - بلا خلاف
بينهم -؛ زيد اضربه، وعمرو لا تشتمه، وزيد كم مرة رأيت، وعبد الله هل
أكرمه، وزيد جزاه الله فى خير^(٣).

(١) البيتان من النوافر، رواهما أبو زيد لرجل من بنى نهشل (جاهلى) يخاطب زوجته، و(فارغ):
مرخم فارعة شذوذاً؛ لأن المنادى هنا هو (أم)، و(الصناع): الحاذقة بعمل اليدين، و(الدل): أن
ترى المرأة زوجها جراءة عليه فى تغنج وتشكل، كأنها تخالفه وليس بها خلاف. [انظر: النوادر
لأبى زيد ٣٠، ٥٨، ومعنى اللبيب ٧٦٢، وخزاعة الادب ٥٧/٤، وشرح الجمل لابن عصفور
٣٨٠/١، ٦٠١/٢، وجمع الهوامع ٧٢/٢].

(٢) الرجز لأبى محمد الخذلى، وبعده قوله: (فإنلنا منك بلاء نعلمه) [انظر: معنى اللبيب ٧٦٢].
(٣) هذه الجمل المذكورة، مما ظاهره وقوع خبر البتداً جملأً إنشائية: طلباً أو نهياً أو استفهاماً أو
دعاء، وقد منع ذلك ابن الأنبارى وبعض الكوفيين بتأويل أو بغير تأويل، وأجازه بعض النحاة
بلا تأويل، وأجازه آخرون على تأويل أن يكون الخبر قولاً محذوفاً، وتكون هذه الجمل الإنشائية
مقولا لهذا القول المحذوف، وحذف القول كثير فصيح، ذكر له البطليوسى أمثلة فيما تقدم. [انظر
تفصيلاً وتوضيحاً فى: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٤٦/١، وشفاء العليل فى إيضاح
التسهيل للسبلى ٢٨٨/١].

وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل^(١)، والمستقبل على الماضي^(٢)، واسم الفاعل على الفعل المضارع^(٣)، والفعل المضارع على اسم الفاعل^(٤)، وكذلك الفعل الماضي على اسم الفاعل^(٥)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨]، وقال امرؤ القيس:

ألا انعم صباحاً أيها الربيعُ وانطق^(٦)

فعطف الأمر على الدعاء، وهذا كثير.

وقد قال سيبويه في باب (باب يتصب فيه الاسم؛ لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة): «واعلم أنه لا يجوز: «مَنْ عَبْدُ اللَّهِ؟»، وهذا زيد الرجلين

(١) الشرط في عطف الفعل على الفعل هو اتحاد زمانيهما، سواء اتحد نوعاهما أم اختلفا. [انظر: أوضح المسالك ٣/٣٩٤]، ومما جاء على قياس عطف الماضي على المستقبل قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأرْزُقُهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، وهو على تأويل الماضي بمعنى المستقبل؛ ليتحد المتعاطفان في الزمن.

(٢) ومما جاء على قياسه قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠]، وهو على التأويل السابق.

(٣) الشرط في عطف الاسم على الفعل أو العكس، هو أن يكون الاسم مشبهاً للفعل في المعنى، وذلك في اسم الفاعل غالباً. [انظر: أوضح المسالك ٣/٣٩٤]، ومما جاء على قياس عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥].

(٤) ومما جاء على قياسه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ لَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾، وقد نازع السهيلي في ذلك، فقال: يحسن عطف الاسم على الفعل، ويقبح عكسه؛ لأنه في الصورة الأولى عامل؛ لاعتماده على ما قبله، فأشبه الفعل، وفي الصورة الثانية لا يعمل، فتمحض فيه معنى الاسم، ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه. [انظر: همع الهوامع ٥/٢٧٢].

(٥) ومما جاء على قياسه قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صَجْبًا ۖ فَأَثَرُنَّ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣، ٤].

(٦) البيت من الطويل، مطلع قصيدة لامرئ القيس، وهو بتمامه:

ألا انعم صباحاً أيها الربيع وانطق وحدتُ حديثِ الركب إن شئت واصلق

[انظر: ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر - الطبعة

الثالثة ١٩٦٤م].

الصالحين» - رفعت أو نصبت -؛ لأنك لا تبني إلا على ما علم^(١)، فأبطل جواز هذه المسألة من جهة جمع الصفتين، ولم يبطلها من جهة عطف الخبر على الاستفهام، ووافقه جميع النحويين على هذه المسألة، وإنما كان كذلك؛ لأن الجمل لا يراعى فيها التشاكل في المعاني، ولا في الإعراب.

وقد استعمل «بديع الزمان» عطف الدعاء على الخبر في بعض مقاماته، وهو قوله: «فَقَرْنَا بِصَيْدٍ وَحَيَّاكَ اللَّهُ أَبَا زَيْدٍ»، وما نعلم أحداً أنكر ذلك عليه.

وإذا كان التشاكل لا يراعى في أكثر المفردات، كان أجدر ألا يراعى في الجمل؛ ألا ترى أن المعرب يعطف على المبنى. والمبنى على المعرب، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يظهر؟

وفي هذا الموضع شيء يجب أن يوقف عليه، وذلك أن قول النحويين: «إن الواو يعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنى» كلام أخرج مخرج العموم، وهو في الحقيقة خصوص. وإنما يعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل أو في جنسه، لا في كمّيته ولا كيفيته؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً وعمراً، فقد يجوز أن تضرب زيداً ضربة واحدة، وعمراً ضربتين وثلاثاً - فتختلف الكمّيتان - وكذلك يجوز أن تضرب زيداً جالساً، وعمراً قائماً^(٢) فتختلف الكيفيتان -.

ويبين ذلك قول العرب: «إياك والأسد»، فيعطفون الأسد على ضمير المخاطب^(٣). والفعل الناصب لهما مختلف المعنى؛ لأن المخاطب مخوف،

(١) نصّ العبارة في كتاب سيويه (٢/٦٠): «واعلم أنه لا يجوز: مَنْ عَبَدَ اللَّهَ وَهَذَا زَيْدُ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحِينَ - رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ -؛ لأنك لا تشي إلا على من أثبتته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنما الصفة علم فيمن قد علمته».

(٢) في الأصل: جالساً، وهو سهو؛ يدلل ما بعده.

(٣) هو عطف مفردات في الظاهر فقط، وإلا فالشهور عند النحاة أنه من عطف الجمل في الحقيقة؛ فكل من المنصوبين مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: باعد نفسك واحذر الأسد، وهذا هو المفهوم من قول البطلوسى عقب ذلك: «والفعل الناصب لهما مختلف المعنى».

والأسد مخوفٌ منه، فجاز العطف - وإن اختلف نوعا التخويف-؛ لأن جنس التخويف قد انتظمهما.

وتخوُّ منه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(١) [يونس: ٧١]؛ لأن الإجماع على الأمر (وهو العزم عليه) والجمع الذي يراد به ضم الأشياء المتفرقة - وإن اختلف نوعاهما- فإن لهما جنساً يجتمعان فيه؛ ألا ترى أنهما جميعاً يرجعان إلى معنى الصيرورة والآنجذاب؛ ألا ترى أن من عزم على الشيء فقد انجذب إليه وصار، كما أن الأشياء المتفرقة إذا جمعت انجذب بعضها إلى بعض، وصار كل واحد منها إلى الآخر.

وكذلك قول الشاعر:

يا ليت زوجك قد غدا مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمحاً^(٢)

ومعناه: وحاملاً رمحاً؛ لأن التقلد نوع من الحمل.

ولأجل هذا الذي ذكرناه - من حكم العطف بالواو - قلنا في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٣) [المائدة: ٦] - في قراءة من خفض

(١) القراءة هنا بقطع الهزمة من (فاجمعوا) وهي قراءة العامة، قال النحاس: وفي نصب (الشركاء) على هذه القراءة ثلاثة أوجه: قال الكسائي والفراء: هو بمعنى: وادعوا شركاءكم لنصرتكم؛ وهو منصوب عندهم على إضمار هذا الفعل، وقال محمد بن يزيد: هو معطوف على المعنى، وقال الزجاج: المعنى: مع شركائكم على تناصركم؛ كما يقال: التقى الماء والخشبة. [انظر: تفسير القرطبي في موطن هذه الآية]. وما ذكره البطليوسي هنا هو رأي المبرد السابق.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وقد نسب في (الكامل) للمبرد إلى عبد الله بن الزبير، وهو عند الفراء برواية: (ورأيت زوجك) ولا شاهد فيها. [انظر: كتاب سيويه ٣٠٧/١، ومعاني القرآن للفراء ١٢١/١، ٤٧٣، ومجاز القرآن ٦٨/٢، والمقتضب ٥١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٤/١، ٤٠٩/٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١٠٣٣/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٢/١، وارتشاف الضرب ٢٩٠/٢].

(٣) القراءة بجر (أرجلكم) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة، وتوجيهها على ما ذكر في النص. وبعض أهل اللغة يرى أنها مجرورة على الجوار؛ كقول بعض العرب: «هذا جحر ضب خرب» أي إن أصلها نصب، ولكنها جرت لفظاً؛ لجوارتها المجرورة (برءوسكم)، وردّه أبو إسحاق النحوي بأن الجر على الجوار لا يجوز أن يحمل عليه كتاب الله عز وجل؛ وإنما يجوز في ضرورة الشعر. [انظر: تفسير القرطبي في موطن الآية المذكورة، ولسان العرب: ص ٤٦٦].

(الأرجل)-: لأن الأرجل تُغسلُ، والرءوس تُمسحُ، ولم يوجب عطفها على الرءوس أن تكون مسحوة كمسح الرءوس^(١)؛ لأن العرب تستعمل المسح على معنيين: أحدهما النَّضْحُ. والآخر الغسلُ، حكى أبو زيد: تَمَسَّحْتُ للصلاة، أى تَوَضَّأْتُ^(٢)، وقال الآخر:

أَشْلَيْتُ عَتْرِي وَمَسَحْتُ قَعْبِي^(٣)

أراد: أنه غسله ليحلب فيه.

فلما كان المسح نوعين، أوجبنا لكل عضو ما يليق به؛ إذ كانت واو العطف -كما قلنا- إنما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه، لا في كميته ولا في كيفيته، فالنضح والمسح جمعهما جنس الطهارة، كما جمع تَقَلَّدُ السيف وَحَمَلَ الرمح جنس التأهب للحرب والتسلح. وهكذا قولنا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ»- وإن كان الإخبار والدعاء قد

(١) وبدل على أنه غسل، أن المسح على الرجل لو كان مسحاً كمسح الرأس، لم يجز تحديده إلى الكعبين، كما جاز التحديد في اليدين إلى المرافق، قال الله عز وجل: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ بغير تحديد في القرآن، وكذلك في التيمم: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ من غير تحديد، فهذا كله يوجب غسل الرجلين. [انظر: لسان العرب: مسح].

(٢) وجاء المسح مراداً به الغسل أيضاً في بعض الحديث، ومن ذلك أنه ﷺ تَمَسَّحَ وَصَلَّى -أى تَوَضَّأَ-. قال ابن الأثير: يقال للرجل إذا تَوَضَّأَ: قد تَمَسَّحَ. [لسان العرب: مسح].

(٣) البيت من مشطور الرجز، وهو لأبي نخيلة من جملة أبيات هي:

إني إذا ما جاع جار الجنب
أشليت عتري ومسحت قعبي
ثم تهبأت لشرب قاب
وأنا في ماء بدىء عذب

يعنى أنه دعا عتزه ليحتلبها، ومسح قعبه ليحتلب فيها، ثم تهبأ لشرب شراباً قاباً -وهو الكثير-.

[انظر: لسان العرب: شلا، قاب - وأدب الكاتب ٣٥، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣٠٥، وإصلاح المنطق ١٦٠، ٤٨٣، والمشوف المعلم في ترتيب الإصلاخ على أحروف المعجم

[٤٠٥/١].

اختلفا - فإنهما قد اتفقا في معنى التقدمة والاستفتاح، وفي معنى التبرك والاستنجاح.

فإن قال قائل: قد أنكر النحويون أن يقال: لبت زيدا قائم وعمرو؛ عطفاً على موضع (ليت) وما عملت فيه^(١)، وهل ذلك إلا من أجل اختلاف الجملتين؛ بأن إحداهما تصير خبراً، والثانية تَمَنياً؟

فالجواب: أن هذا الذي توهمه لا يصح من وجهين:

أحدهما: أن إنكار النحويين العطف على موضع (ليت) ليس من أجل ما ظنته؛ وإنما منعه لأن (ليت) قد أبطلت الابتداء، فلم تُسَبِّ له لفظاً ولا تقديرًا، ولو كان لـ(ليت) ومعمولها موضع، وعطف عمرو عليه، لم يكن عطف خبر على تَمَنٍ - كما توهمته - وإنما يكون عطف خبر على خبر؛ لأن التمني إنما كان لعامل اللفظ دون الموضع - لو كان هناك موضع^(٢).

والوجه الثاني: أن قولنا: لبت زيدا قائم وعمرو، لا يُعَدُّ جملتين، وإنما يُعَدُّ جملة واحدة؛ لأن الخبر الذي يُسَمُّ الجملة الثانية سَطَطٌ؛ استغناءً بخبر الاسم الأول، ولو قلت: لبت زيدا قائم وليت عمراً قائم، لكانتا جملتين، وهذا كقوله: قام زيد وقام عمرو، فيكون الكلام جملتين، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، صارا جملة واحدة.

(١) انظر: كتاب سيويه (باب ما يكون محمولاً على إن - ١٤٦/٢ - تحقيق هارون) وفيه: «واعلم أن لعل وكان وليت - ثلاثتهم - يجوز فيهن جميع ما جاز في إن، إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء. ومن ثم اختار الناس: لبت زيدا منطلقاً، وعمراً، وقبح عندهم أن يحملوا (عمراً) على المضمر، حتى يقولوا: هو، ولم تكن ليت واجبة، ولا لعل، ولا كأنه. فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني، فيصيروا قد ردوا إلى الأول ما ليس على صفته، بمنزلة إن.

(٢) أوضح من هذا في التعليل تعليق السيرافي على كلام سيويه السابق - الذي منع العطف بالرفع على محل اسم ليت وكان و لعل، فقد قال: «حمل المعطوف على هذه الحروف على الابتداء بغير المعنى الذي أحدثته هذه الحروف، من التمني والتشبيه والترجي. فلذلك لم يحملوه على الابتداء؛ ألا ترى أنا لو قلنا: لبت زيدا منطلقاً وعمرو مقيم - على أنه عطف جملة على جملة - كان (عمرو مقيم) خارجاً عن التمني اهـ [كتاب سيويه ١٤٦/٢ - الهامش].

ويُبدل على ذلك أن النحويين يجيزون: مررت برجل قائمٌ زيد وأبوه، ولا يجيزون: مررت برجل قائمٌ زيد وقائمٌ أبوه؛ لأن الكلام الأول جملة واحدة، فَأَكْتَفَى فِيهَا بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ يَعُودُ إِلَى الْمُوصُوفِ، وَالثَّانِيَةَ تَجْرِي مَجْرَى جَمَلَتَيْنِ، فَلَا بَدَّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ ضَمِيرٍ.

وكذلك يجيزون: زيد قام عمرو وأبوه، ولا يجيزون: زيد قام عمرو وقام أبوه؛ لِتَعَرَّى الْجُمْلَةُ الْوَاحِدَةُ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ.

الثانية

المسألة المسكية

وهو

ليس الطيب إلا المسك

[لقت (*) هذه المسألة بلقب (المسكية) أخذاً من كلمة (المسك) التي وردت في جملتها، والتي هي مناط الخلاف الإعرابي. وهذه هي المسألة الثالثة من «المسائل العشر المتعبات إلى الحشر» وهي من تأليف أبي نزار، الملقب بـ (ملك النحاة).

وانظر جزءاً من هذه المسألة نصاً في كتاب (الأشباه والنظائر في النحو، للإمام السيوطي - الفن السابع، مسائل نحوية) من أول المسألة إلى قوله: «يوجب إبطال هذه الأصول. وانظر الجزء الثاني منها في كتاب (مغنى اللبيب) لابن هشام الانصارى «مبحث ليس» من أول قوله: «وقال ابن هشام في المغنى» إلى آخر المسألة.

ثم انظر حديثاً عن هذه المسألة أيضاً - مختصراً أو مفصلاً - في كل من: الأزهية في علم الحروف، لعلى بن محمد الهروي. وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي. والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، للبطليوصي. وإعراب القرآن، للنحاس. والامالي النحوية، لابن الحاجب. وتفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (أواخر سورة الجاثية). والبسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع. والجنى الدانى في حروف المعانى، للمرادى. وذيل الامالي والنوادر، للقالى. ووصف المباني في شرح حروف المعانى للمالقي. وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور. وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك. وشرح المفصل، لابن يعيش. وطبقات النحويين واللفويين، للزيدي. وكتاب سيويه. ومجالس العلماء للزجاجي. والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، والمسائل المشكلة المعروفة بـ «البغداديات»، للفارسي. والنكت في تفسير كتاب سيويه، للأعلم الشتمري]

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

نص المسألة المسكية

قال أبو نزار: روى سيبويه في كتابه^(١) عن العرب أنهم قالوا: ليس المسكُ برفعه- والقياس نصبه؛ لأنه خير ليس، و«ليس» لا يُبطلُ عملها ما ينقض النفي، إلا أن سيبويه والسيرافي تخطأ في هذا وما أتيا بطائل، فأولُّ ذلك أن سيبويه قال: لُغَةٌ في (ليس) أنها لا تعمل، وأنها مثل «ما» في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف، فقد أخطأ سيبويه، ثم قال السيرافي: «والصحيح أن اسمها ضمير الشأن والحديث في موضع رفع، و«الطيب» مبتدأ و«المسك» خبره». وقيل له: هذا باطل؛ فإن (إلا) الناقضة ما بعدها خبر؛ إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية. واعتذر السيرافي بأن قال: إلا أنها -على الجملة - قد تقدمها نفي.

وهذا كله تهافت، والذي صح أن قوله: «ليس الطيب»: ليس واسمها، و«إلا» ناقضة للنفي، و«المسك» مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: ليس الطيب إلا المسك أفخره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبر ليس.

وفيه وجه آخر: وهو أن تكون (إلا) بمعنى (غير)، وذلك وجه في (إلا) معروف، والتقدير: ليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه، أو ما أشبه ذلك، فاعرفه.

ولنرد ذلك، فنقول: أيها المتعالم^(٢)، والمتعاطى المتعاطم^(٣)؛ قد

(١) أورد سيبويه عن العرب عبارتين في كتابه: إحداهما قولهم: ما كان الطيب إلا المسك [٧١/١]. والثانية قولهم: ليس الطيب إلا المسك [١٤٧/١]، والعبارة الثانية هي المرادة هنا، وسيأتي نصها في المخطوطة بعد قليل.

(٢) المتعالم: المتكبر، والمتعالم: مدعى العلم متكلفه وليس بعالم على الحقيقة. وبين الكلمتين جناس ناقص.

(٣) في (لسان العرب: عظمي): العظا: أن تأكل الإبل العنطوان - وهو شجر - فلا تستطيع أن تجتره ولا تبعره، فتحبب بطونها، فيقال: عظمي الجمل يعظمي عظاماً شديداً، فهو عظم وعظيان: إذا أكثر من أكل العنطوان، فتولد وجع في بطنه. والمتعاطم: مدعى العظمة متكلفها، وليس بعظيم على الحقيقة، وبين المتعاطى والمتعاطم جناس ناقص.

نسبت سيويه واليرافى إلى أنهما تحببًا في هذه المسألة ولم يأتيا بطائل،
وقلت حكاية عنهما:

فأول ذلك أن سيويه قال: لغة في ليس أنها لا تعمل، وأنها مثل (ما) في
لغة بني تميم، وهذا لا يعرف، وكان تحببك فيما عنه نقلته وإليه نسبه، مما
أسقطه من كلامه، وزدته، وهو عين التحبب الحقيقي. والذي ذكره سيويه
على فصحته^(١) ومنقولاً من نصه، هو قوله: «وقد زعم بعضهم أن (ليس)
تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس
خلق الله أشعر منه^(٢)، وليس قالها زيد^(٣)، وقول حميد بن ثور:

وليس كل النوى يلقى المساكين^(٤)

وقول هشام:

(١) فصحته: أى من مخرجه الذى قد خرج منه، أو يفصله لك.

(٢) من كلام العرب، انظره فى: كتاب سيويه ١/١٤٧.

(٣) من كلام العرب، انظره فى: شرح الكافية الشافية ١/٤٢٥.

(٤) جاء فى النص: (وليس كل النوى يعنى المساكين)، ولا وجه للفعل (يعنى) هنا، والبىء فى
الأشياء والنظائر [١٩٥/٣] كاملاً بشطريه وهو:

فأصبحوا والنوى على معرفتهم

وليس كل النوى تلقى المساكين

وهو كذلك فى كتاب سيويه [١/١٤٧] وإن كان فيه (يلقى) بالياء، بدلاً من (تلقى) بالتاء،
والبيت من البىء، وقبله قوله:

باتوا وجلتنا البرنى بينهم كان أنيابهم فيها مساكين

يصف أضيافاً نزلوا به، فقراهم تمراً، يقول: لما أصبحوا ظهر على مكان نزلهم نوى التمر كومة
مرتفعة، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون ثمرةها، بل كانوا يلقون بعض النوى ويلعون
بعضاً، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه، وكثرة ما أكلوا، ووصفهم بالشرة.

وحميد بن ثور شاعر مخضرم. أسلم ومات فى خلافة عثمان بن عفان. [انظر: كتاب سيويه
١/٧٠، ١٤٧- والبىء لابن أبى الربيع ٢/٧٠٧- والمقتضب ٤/١٥٠- والأصول لابن السراج
١/٩٨- والامالى لابن الشجرى ٢/٢٠٣، ٢٠٤- والتبصرة والتذكرة ١/١٩٣- وشرح ابن
عقيل على الألفية ١/٢٨٤].

هي الشفاء لدائى لو ظفرتُ بها

وليس منها شفاء الداء مبذول^(١)

والوجه^(٢) والحدُّ فيه أن محمله على أن فى (ليس) إضماراً، وهو مبتدأ، كقوله: إنه أمةُ الله ذاهبةٌ، إلا أن بعضهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا مسك^(٣)، إلى آخره. انتهى كلام سيويه.

فأحلت^(٤) عبارته عن الصواب، فقلت: «قال سيويه: لغةٌ فى ليس أنها لا تعمل»، فبدأت بنكرة فى اللفظ، لم تأت لها بخبر، وزدت فى كلامه: «أنها لا تعمل»، ولم يذكر سيويه ذلك، ولا يصح أن يذكره؛ لأنه لم يقطع بكونها غير عاملة، ثم قلت عنه: «وأنها مثل (ما) فى لغة بنى تميم»، فزدت ما لم يذكره، وكيف يجعلها مثل «ما» التسمية التى قد حصل القطع بإبطال عملها، وهو يقول بعد ذلك: والوجه أن يكون فيها إضمار الشأن؟ ثم قلت عنه أيضاً: «وهذا لا يعرف» فأسقطت (يكاد)، وبإسقاطها يتناقض الكلام؛ لأن سيويه قد ثبت عنده معرفة هذا، وهو قولهم: ليس الطيب إلا المسك؛ بدليل قوله: «يجوز أن يكون منه قولهم: ليس خلقَ الله أشعرَ منه»، وضح ذلك بما حكاه الأصمعى وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء. قال: ليس فى الأرض حجازى إلا وهو ينصب، ولا تسمى إلا وهو يرفع، وساق المجلس^(٥) المشهور بين أبي عمرو وعيسى بن عمر، ثم قال: فقد ثبت من هذه الحكاية

(١) البيت من البيط. قال السيوطى فى شرح شواهد المعنى: «هذا البيت برمته من قصيدة كعب بن زهير، التى أولها (بانت سعاد)، أغار هذا الشاعر عليه».

[انظر: كتاب سيويه ٧١/١، ١٤٧؛ والمقتضب ١٠١/٤، والجمل فى النحو للزجاجى ٦٤، ومعنى اللبيب ٣٨٩].

(٢) قبله وبعد البيت السابق، فى نص عبارة سيويه فى الكتاب [١٤٧/١] وردت العبارة: هذا كله سمع من العرب.

(٣) إلى هنا انتهى نص كلام سيويه، انظر: كتاب سيويه [١٤٧/١].

(٤) أحال العبارة عن الصواب: أسألها وأزألها عن وجهها الصحيح، يقال: حال عن ظهر دابة يحول: أى زال ومال. [لسان العرب: حول].

(٥) انظر: المجلس تفصيلاً فى: الخلل فى إصلاح الخلل ١٦٣، المزهرة ٢٧٨/٢، وذيل الأمالى والنوادر ٤٤.

أن قولهم: ليس الطيب إلا المسك، معروف في كلام العرب، فلا يصح إذن أن يكون كلام سيويه إلا بزيادة (يكاد). وقلت منذ فراغك من كلام سيويه -بزعمك - : «ثم قال السيرافي: والصحيح أن اسمها شأن وحديث. وفي موضع رفع، و(الطيب) مبتدأ، و(المسك) خبره، وقيل له: هذا باطل: فإن إلا الناقضة، ما بعدها خبر؛ إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة. واعتذر السيرافي بأن قال: إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفى»، فإذا بك فيما حكيتَه عن السيرافي أيضاً -قد مسخت ما نسخت^(١)، وغيّرت ما عنه عبّرت^أ.

وذلك أن نصّ كلام السيرافي في هذه المسألة هو ذا: «وقد احتجوا بشيء آخر، هو أقوى من الأول، وهو قول بعض العرب: ليس الطيب إلا المسك، قالوا: ولو كان في ليس ضمير الأمر والشأن؛ لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها، ونحن لا نقول: الطيب إلا المسك، وليس الأمر كما ظنوا؛ لأن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفي، فقد لحقها النفي في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما زيد أبوه قائم، فقد نفيت قيام أبيه، كما لو قلت: ما زيد قائم، فعلى هذا يجوز أن تقول: ما زيد أبوه إلا قائم، كأنك قلت: ما أبو زيد إلا قائم». هذا كلام السيرافي.

فأما توجيهك^(٢) المسألة على ما صح في زعمك، وهو أن تجعل (الطيب) اسم ليس، و(المسك) مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: ليس الطيب إلا المسك أفخره، أو على أن تكون إلا بمعنى (غير)، والتقدير: ليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه، فشيء لم يسبقك إليه أحد، ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر، وهو تقديرك الاسم مبتدأ حذف خبره -وهو أفخره- مع كون اللفظ لا يقتضى هذا الخبر، ولا يدل عليه.

(١) المسخ: تحويل صورة إلى صورة أتبع منها، والنسخ: الكتابة، وبين الكلمتين جناس ناقص.
(٢) الخطاب هنا إلى أبي نزار ملك النخاعة، الوارد اسمه في صدر هذه المسألة، وهذان رأيان له -على ما سبق.

وتقديرك في الوجه الآخر (إلا) بمعنى (غير)، يشير إلى أنها وما بعدها صفة لـ «الطيب» على حدّ قوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١) [الأنبياء: ٢٢] أى غير الله، وجعلتك الخبر محذوفاً - وهو مفضلاً ومرغوباً فيه - فيكون المعنى عندك: أن الطيب لا يرغب الناس فيه، وإنما يرغبون في المسك؛ لأن هذا تقدير قولك: ليس الطيب غير المسك مرغوباً فيه، وعلى أن سبويه ذكر في حكايته ما أوجب التوقف عما أجازته، من أن الوجه أن يكون في (ليس) إضمار، ولا يكون حذفاً، فقال بعد أن قدّم الوجه في قوله:

وليس منها شفاءُ الداءِ مبدولٌ

وقولهم: ليس خلقَ الله أشعر منه: «إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك»^(٢)، ووجه توقفه عن أن يحمل (ليس) في لغتهم على ضمير الشأن والقصة أنه وجدهم يرفعون (المسك) في

(١) ويتعين في الآية أن تكون (إلا) صفة بمعنى (غير)، ولما كان آخرها لا يقبل الحركة الإعرابية أخذ ما بعدها حكم (غير)، فرفع صفة لـ (الآلهة)، والتقدير: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدنا. ولا يمكن أن يكون (إلا الله) هنا بدلاً من (الآلهة): لأن (لو) وجوابها بمنزلة الموجب، والبدل لا يكون في الموجب، كذلك لو جعلته بدلاً لوجب أن يحل محل الأول؛ لأن البدل على نية حلولة محل المبدل منه، ولو حل محل الأول هنا لفسد المعنى؛ إذ يصير الكلام: لو كان الله في السموات والأرض لفسدنا - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وكما امتنع الإعراب بدلاً من (الآلهة) لفساد المعنى، يمتنع أيضاً نصب لفظ الجلالة على الاستثناء؛ لفساد المعنى عليه كذلك: فإن المقرر عند العلماء أن الاستثناء من الإثبات نفى، ومن النفي إثبات، فانت تقول: حضر الناس إلا علياً، فتستثنى علياً من موجب له الحكم - وهو الناس - ومعناه ثبوت الحضور للناس ونفيه عن علي. وتقول: ما حضر الناس إلا علياً، فمعناه: نفى الحضور عن الناس وإثباته لعلي. ولو طبقت هذا في الآية لفسد المعنى؛ إذ يصير: لو كان فيهما آلهة ليس الله تعالى منهم ولا موجوداً فيهما لفسدنا، فيقتضى الكلام بطريق اللزوم أن الله تعالى لو كان مع الآلهة لم يحصل الفساد، وهو مقصود المشركين؛ فإنهم لم يقولوا: الله تعالى ليس مع الآلهة. بل: الجميع موجود، فيفسد المعنى في الاحتجاج على المشركين. وانظر تفصيلاً وفوائد أخرى في كتاب الاستغناء في أحكام الاستثناء - للقرافي ٢٤٨ وما بعدها - تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

(٢) انظر: كتاب سبويه [١/١٤٧].

ليس، وينصبونه في كان، فيقولون: ما كان الطيب إلا المسك، فلو كان في (ليس) إضماراً لوجب أن يكون في (كان) إضماراً أيضاً؛ فكونهم^(١) يختصون الرفع بـ(ليس) دون (كان)، حتى لا يوجد منهم^(٢) من يرفع (المسك) في (كان)، ولا ينصب في (ليس) دليل على أن (ليس) ها هنا حرف لا عمل لها.

وبهذا يبطل قولك: إنه لو كان على إضمار (أفخره) في الوجه الأول، أو إضمار (مرغوباً فيه أو مفضلاً) في الوجه الثاني، لوجب مثل ذلك في (كان). فيقال: ما كان الطيب إلا المسك، على تقدير: إلا المسك أفخره. أو على تقدير: غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه.

ولو وُجِّهَتْ -أيها المتعسف^(٣)- هذه المسألة على ما وُجِّهَتْ النحويون، لأرحت واسترحت، وهو أن تجعل (الطيب) اسم ليس، و(إلا المسك) بدل منه، والخبر محذوف، تقديره: ليس في الدنيا الطيب إلا المسك^(٤)، وعلى ذلك حملوا قول الشاعر:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفِ

يَعْنِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(٥)

(١) في الأصل: لكونهم، وما أثبتته من الأشباه والنظائر [١٩٦/٣] وهو الأولي؛ مراعاةً لسياق الكلام قبله وبعده.

(٢) جاء في البسيط في شرح جمل الزجاجي [٧٤٨/٢]: أنه سئل أصرابي: كيف تقول: ما كان الطيب إلا المسك، أو: ما كان الطيب إلا المسك؟ فقال: أقول: ما كان الطيب إلا المسك. ثم سئل: كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك- بالرفع أو بالنصب-؟ فقال بالرفع.

(٣) التعسف: السير على غير هدى، والاختذ على غير الطريق.

(٤) انظر هذا الرأي في: شرح جمل الزجاجي لأبن عصفور [٣٩٨/١] غير منسوب، وفي: مغنى اللبيب [٣٨٩] منسوباً إلى الفارسي، وفي: الخلل في إصلاح الخلل [١٦٣] منسوباً إلى ابن جني.

(٥) البيت من الكامل، وهو من أبيات سبعة منسوبة إلى عبد الله بن أيوب التيمي في رثاء منصور بن زياد، أحد أعيان الدولة العباسية [انظر: حماسة أبي تمام ٩٥/٢]، كما ينسب البيت إلى شمردل بن شريك الليثي، أما عجزه فيروى: كنت للمجير له وليس مجير. ورواه ابن هشام في [أوضح المسالك: ٢٨٧/١]: يعنى جوارك حين لات مجير -ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

يريد: حين ليس في الدنيا مجير.

وقد أجاز أبو علي أن تكون اللام في (الطيب) زائدة^(١)، على حد زيادتها في قولهم: ادخلوا الأوّل فالأوّل^(٢)، فيصير التقدير: ليس طيبٌ إلا المسك - على تأويل: ليس في الوجود طيب إلا المسك، أي أن كل طيب غير المسك فليس بطيب، على طريق المبالغة في وصف المسك.

وبالجملّة: فإن هذا القول الذي ذهب إليه النحويون لا يصح، بما حكاه سيبويه من قولهم: وما كان الطيب إلا المسك^(٣) - على ما قدّمتُ ذكره - وليس ذلك لغتين، فيقال: إن (ليس الطيب إلا المسك) لغة قوم، و(ما كان الطيب إلا المسك) لغة قوم آخرين، بل القوم الذين يقنونون: ليس الطيب إلا المسك - فيرفعون - هم القائلون: ما كان الطيب إلا المسك - فينصبون - على ما حكاه سيبويه^(٤)، وبهذا السبب توقف عن حمل (ليس) في لغتهم على أن

(١) يقصد باللام الزائدة هنا: زيادة أداة التعريف في (الطيب)، وادعاء الزيادة هنا ونسبته إلى أبي علي الفارسي، لم أظفر به في غير هذا الموطن، وربما فهم المؤلف كلاماً للفارسي في معنى اللبيب على غير وجهه؛ ذلك أن من بين تخريجات الفارسي لقول العرب: (ليس الطيب إلا المسك) أن يكون (الطيب) اسم ليس، و(إلا المسك) نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس فهو نكرة معنّى، أي: ليس طيب غير المسك طيباً. [انظر: معنى اللبيب ٣٨٩]. وواضح أن الفارسي في عبارة معنى اللبيب لم يحكم بزيادة الالف واللام في (الطيب)، وإنما قال: «إن تعريفه تعريف الجنس» فهو نكرة في المعنى لا في اللفظ.

(٢) مثال مشهور في كتب النحو، يرد في باب الحال غالباً؛ فإن الأصل في الحال أن تكون نكرة، وقد تأتي معرفة مؤولة بالمشق في مسائل، من بينها أن تدل على ترتيب - كهذا المثال -.

ويفهم من كلام النحاة أنهم مختلفون فيما أول بنكرة من هذا المثال: أهو مجموع الإسمين، فيكون التقدير: ادخلوا مترتبين؟ أم أن كل واحد من الإسمين يؤول بوصف منكر، فيكون تأويل هذا المثال: ادخلوا واحداً فواحداً؟ ولا شك أن التأويل الأول أقرب ملكاً؛ للدلالة على المعنى الذي يريده المتكلم من هذا الاستعمال.

(٣) انظر: كتاب سيبويه [٧١/١، ٧١٤٧].

(٤) ليس في كتاب سيبويه ما يفيد أنه حكى النصب في: (ما كان الطيب إلا المسك)، وإنما المفهوم من كلامه في الكتاب [٧١/١] أن (المسك) ورد مرفوعاً فقط، فقد قال في باب (الإخبار في ليس) وكان كالإضمار في (إن): «ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء - العجير - سمعناه ممن يوثق بعربيته:

فيها إضماراً، وهذه اللغة ليست هي المشهورة، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس يوجب إبطال الأصول^(١).

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ

وَأَخْرَجَ مَثْنٌ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

أضمر فيها، ثم قال: ومثله: «كأد تزيغ قلوب فريق منهم»، وجاز هذا التفسير لأن معناه: كادت قلوب فريق منهم تزيغ، كما قلت: ما كان الطيب إلا المسك - على إعمال ما كان الأمر الطيب إلا المسك، فجاز هذا؛ إذ كان معناه: ما الطيب إلا المسك أم.

وواضح من العبارة وتقديرها أن (المسك) مرفوع، وكأنه يرى أن كان هنا زائدة، بدليل تقديره في نهاية العبارة.

وجاء في الكتاب [١٤٧٨] في باب (حروف أجريت عجزى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي) وقوله: «... والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضماراً، وهذا مبتدأ، كقوله: إنه أمة الله ذاهبة، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك» وضبط (المسك) في الجملتين بالضمّة ضبط قلم، وواضح من التنظير أيضاً، وتقدير الإضمار في ليس أنه يروى مرفوعاً كذلك.

ويسدو أن المؤلف هنا أدخل العبارتين في سياق واحد؛ ذلك أن الوارد في كتب المجالس والمناظرات في هذه المسألة يتعلق بـ (ليس) فقط، فأشرك المؤلف معها (ما كان). جاء في الحلل في إصلاح الخلل [١٦٣] بعد ذكر قول العرب: (ليس الطيب إلا المسك): «وقد أنكر جماعة من التحويين رفع (المسك)، وحكى أبو حاتم عن الأصمعي قال: جاء عيسى بن عمر الثقفي - ونحن عند أبي عمرو بن العلاء - فقال لأبي عمرو: بلغني عنك شيء، فقال أبو عمرو: وما هو؟ قال عيسى: بلغني أنك تميز: ليس الطيب إلا المسك - بالرفع - فقال أبو عمرو: نعمت يا عيسى وأدلج الناس!، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تيمى إلا وهو يرفع...» وانظر أيضاً [ذيل الأملى للقالى ٤٤، والمزهر ٢/٢٧٧، ومغنى الليب ٢٨٨].

وواضح بعد هذا أن سبويه لم يحك النصب في: (ما كان الطيب إلا المسك) وإن كان ذلك جائزاً من غير حكاية؛ لأنه القاعدة المطردة، وأن النصب والرفع وإردان في: (ليس الطيب إلا المسك)، وأنهما والرفع وإردان في: (ليس الطيب إلا المسك)، وأنهما لغتان: النصب لغة الحجازيين، والرفع لغة تميم - وإن أنكر الرفع بعض التحويين، على ما تقدم.

(١) لأن المشهور أن تعمل (ليس) في اللفظ هنا فتصب (المسك)؛ لأن دخول (إلا) في خبرها لا يؤثر فيما يجب لها من عمل، جاء في شرح الجمل لابن عصفور [٣٩٦/١]: واعلم أن أفعال هذا الباب (يقصد: باب كان وأخواتها) - ما عدا: ما زال وما انفك وما قئء وما برح - إذا كان معناها النفي كـ (ليس) أو دخل عليها أداة نفي، نحو: ما كان وما أسى، وأمثال ذلك، فإنه يجوز دخول (إلا) في خبرها، إلا أن يكون الخبر لا يجوز استعماله إلا منفياً؛ فإنه لا يجوز =

وقال ابن هشام في (المغنى) في (ليس الطيب إلا المسك)^(١): بنو تميم يرفعونه؛ حملاً لها على (ما) في الإعمال^(٢) عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) في الإعمال عند استيفاء شروطها^(٣)، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن (عمر) الثقفي، فجاءه، فقال: يا أبا عمرو؛ ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نمت وأدلج الناس^(٤)؛ ليس في الأرض تسمى إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي وخلف الأحمر: اذها إلى مهدي فلقناه^(٥) الرفع؛ فإنه لا يرفع، وإلى المتجع التميمي فلقناه^(٦) النصب؛ فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهداً^(٧) بكل منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو- وعنده عيسى- فقال له عيسى: بهذا فقت^(٧).

= دخول (إلا) عليه؛ لأن (إلا) توجب الخبر، فتكون قد استعملت موجياً ما لا يستعمل إلا متفياً ثم قال: ويبقى الخبر بعد دخول (إلا) عليه منصوباً كما كان قبل ذلك، ولا يجوز رفعه، إلا مع (ليس) فإنه قد يرتفع؛ إجراءً لها مجرى (ما)، فكما أن (ما) يبطل عملها في الخبر إذا أوجبت. فكذلك ليس.

(١) انظر كلام ابن هشام في: معنى اللبيب (مبحث ليس) ٣٨٧ وما بعدها- بتحقيق مازن المبارك- الطبعة الخامسة.

(٢) في الأصل: في الإضمار- وهو خطأ، وما أثبتته من معنى اللبيب [٣٨٧] وهو الصواب؛ فإن (ما) إنما تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر بشروط، منها: ألا يتقضى النفي بـ(إلا)، وهنا متقضى، فلو كانت في موضع (ليس) هنا ما عملت النصب.

(٣) وشروط إعمالها عندهم أربعة: أحدها: ألا يقترن اسمها بـ(إن) الزائدة، والثاني: ألا يتقضى نفي خبرها بـ(إلا)، والثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها، والرابع: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان شبه جملة، وبلغتة الحجازيين جاء القرآن الكريم. [انظر: أوضح المسالك ٢٧٤/١ وما بعدها- تحقيق محيي الدين].

(٤) أدلج القوم: ساروا الليل كله، أو ساروا من أول الليل، فهم مدلجون. وأدلج القوم- بتشديد الدال وهمزة الوصل-: أي ساروا في آخر الليل [لسان العرب: دلج]. وقوله: «نمت وأدلج الناس» تعبير مقصود منه التهكم والسخرية، يعني: قلّ علمك بلغات العرب؛ لإيثارك الراحة، من حيث تعب غيرك وجدّ، فظفر بما لم تظفر به من لغات العرب.

(٥) أي: انطقا أمامه بالرفع ودرباه على ذلك؛ حتى ينطق مثلكما، يقال: لقتته الشيء فلقته: إذا أخذه من فيك مشافهة، وقال الفارابي: تَلَقَّنَ الكلام: أخذه وتمكن منه. [المصباح المنير: لقن].

(٦) جهد به أن يفعل كذا: أي حاول معه بكل وسيلة وبمشقة.

(٧) أي: صرت فوقهم علماً ومترلةً وفضلاً.

وخرَجَ الفارسيُّ ذلك على أوجه:

أحدها: أن في (ليس) ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت (إلا) على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً، فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال:

إلا ليس إلا ما قضى الله كائن

وما يستطيع المرء نفعاً ولا ضرراً^(١)

وأجاب: بأن (إلا) قد توضع في غير موضعها، مثل: ﴿إِنْ نُنْظِنُ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقوله:

وما اغترته الشيب إلا اغتراراً^(٢)

أى: إن نحن إلا نظنه ظناً^(٣)، وما اغتره اغتراراً إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي؛ لعدم الفائدة فيه.

وأجيب: بأن المصدر في الآية والبيت نوعيٌّ - على حذف الصفة - أى: إلا ظناً ضعيفاً، وإلا اغتراراً عظيماً^(٤)، قال في (المطول)^(٥): أى ظناً حقيراً

(١) البيت من الطويل، ولم أظفر بقائله. [انظر: معنى اللبيب ٣٨٨، والجنى الدانى ٤٦١، وشرح شواهد المعنى ٣٢٦/١].

(٢) شطرييت من المتقارب، وصدرة: (أحل به الشيب أنقاله). وهو للأعشى ميمون بن قيس، ورواية الديوان: (وما اعتره الشيب إلا اعتراراً)، واعتره: بمعنى عرض له. [انظر: ديوان الأعشى ٤٥ - تحقيق محمد حسين، ومعنى اللبيب ٣٨٩].

(٣) أى فلما حذف ابتدا (نحن) بقى الكلام: إن إلا نظن ظناً، فوليت إلا إن، ولا بد أن يفصل بينهما بفاصل، كقولك: ما فى النار إلا زيد، فقدم (نظن) وأخرت (إلا) فصار: إن نظن إلا ظناً.

وفى البسيط لابن أبى الربيع [٧٤٩/٢] أن هذا التأويل هو رأى ابن جنى، ويعقب عليه بأنه حسن. وفى تفسير القرطبي [٥٩٩٧] طبعة طبعة دار الشعب. وفى إعراب القرآن للنحاس [١٥٥/٤]. أن هذا هو رأى الميرد.

(٤) يرجح ابن عصفور هذا التأويل، ويقول: «وعذا أولى؛ لأنه قد ثبت حذف الصفة؛ لفهم المعنى، ولم يثبت وضع (إلا) فى غير موضعها، وفى إعراب القرآن للنحاس أن الميرد قدره على معنى: إن نظن إلا أنكم تظنون ظناً، وفى الآية تخريج آخر ذكره أبو حيان، وهو: أن يضمن (نظن) معنى (نعتقد)، ويكون (ظناً) مفعولاً به. [انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٥/٤، والبحر المحيط لأبى حيان ٥١/٨].

(٥) ربما كان: «المطول على تلخيص المفتاح فى علوم البلاغة الثلاثة: المعانى والبيان والبديع». وهذا =

ضعيفاً؛ إذ الظن مما يقبل الشك والضعف؛ فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتوكيد، وهذا بحمل التنكير على ما يفيد التنوع؛ كالتعظيم والتحقيق والتكثير، ونحو ذلك في كل ما وقع بعد (إلا) من المفعول المطلق.

وبهذا يتحلُّ الإشكال الذي يُوردُ على مثل هذا التركيب، وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدده مستغرق، حتى يدخل فيه المستثنى بيقين، فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر (نظن) محتملاً غير الظن مع الظن؛ حتى يخرج (الظن) من بينه، وحيث لا حاجة إلى ما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير^(١)، أي: إن نحن إلا نظن ظناً، ولا إلى ما ذكره بعضهم من أن قولك: ضربت زيداً -مثلاً- يحتمل من حيث توهم المخاطب أن تكون قد فعلت غير الضرب، مما يجرى مجراه: كالتهديد، والشروع في مقدماته، فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم، فكأنك قلت: ما فعلت شيئاً غير الضرب. انتهى^(٢).

الثاني^(٣): أن (الطيب) اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن (المسك) بدل من اسمها.

= التلخيص من تأليف محمد بن عبد الرحمن القزويني، الخطيب بجامع دمشق. أما «المطول» فهو من تأليف سعد الدين مسعود بن عمر الفتازاني، وقد ذكر في خاتمه أنه فرغ من تأليفه في الثاني من شهر رمضان المبارك سنة ٧٤٢ هـ، بجزانية خوارزم، ثم فرغ من تبييض نسخه سنة ٧٤٨ هـ.

هذا، وقد بحثت عن النص الذي نقله المؤلف في النص، فلم أظفر به في مظانه من كتاب «المطول» المذكور.

(١) في البحر المحيط [٥١/٨]: أن هذا الرأي محكى عن المبرد، فقد قال في قولهم: (ليس الطيب إلا المسك): إن التقدير: ليس إلا الطيب المسك.

(٢) إلى هنا آخر المنقول من كتاب (المطول)، وهو غير موجود في [مغنى اللبيب].

(٣) هذا الرأي الثاني هو من آراء الفارسي الثلاثة، التي نقلها ابن هشام في [مغنى اللبيب]، وتقدم الرأي الأول منها. والكلام من هنا إلى آخر المسألة منقول من [مغنى اللبيب: ٣٨٩].

وانظر هذا الرأي منسوباً إلى الفارسي أيضاً في: [شرح الجمل، لابن عصفور: ٣٩٨/١]، وفي [الخلل في إصلاح الخلل للبطلاني: ١٦٣] أنه أيضاً من رأى ابن جنى.

الثالث^(١): أنه كذلك، ولكن (إلا المسك) نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس، أى: ليس طيبٌ غير المسك طيباً.

ولأبى نزار -الملقب بـ(ملك النحاة)- توجيه آخر، وهو أن (الطيب) اسمها، و(المسك) مبتدأ، حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسك أفخره.

وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يردُّ هذه التأويلات.

وزعم بعضهم أن قائل ذلك قدرها حرفاً، وأن من ذلك قولهم: ليس خلقَ الله مثله^(٢)، ولا دليل فيه وفي نحوه^(٣)؛ لجواز كون (ليس) شائبة^(٤). انتهى.

(١) انظر الرأى منسوباً إلى الفارسي أيضاً فى: [شرح الجمل، لابن عصفور: ٣٩٨/١]، ولكنه قدره فقال: ليس الطيب الذى هو غير المسك طيباً فى الوجود حقيقة.

(٢) فى [مغنى اللبيب: ٣٨٩] بعد هذا زيادة: وقوله:

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها

وليس منها شفاء الداء مبدول

اهـ. هذا، وقولهم (ليس خلق الله مثله) من كلام العرب، انظره فى: كتاب سيبويه ٧٠/١، والبيط ٧٤٨، ٧٥٩، وجمع الهوامع ٨٠/٢، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ٢٧٠/١، وروصف المتانى ٣٠٢.

(٣) فى (مغنى اللبيب: ٣٨٩): ولا دليل فيهما.

(٤) فى (مغنى اللبيب: ٣٨٩): زيادة قوله: فيهما. اهـ.

وعلى عد (ليس) شائبة -كما قال- يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً، وتكون الجملة بعده فى محل نصب خبر (ليس).

الثالثة

المسألة التيمية

[لقت (*) هذه المسألة بلقب «التيمية» نسبة إلى من سئل عن تخريجها من الوجهة النحوية، وهو شيخ الإسلام «أحمد بن تيمية الحراني» ت: ٧٢٨ هـ، وتجد في (الأشباه والنظائر للسيوطي) ثناءً عليه وترجمة له، صُدِّرتُ بهما هذه المسألة، ونقلت من خط الشيخ كمال الدين بن الزملكاني، والشيخ علم الدين الرذالي.

ثم انظر كلاماً جرى عن هذه المسألة - أو ما يتعلق بمضمونها مختصراً أو مفصلاً - في:

الأشباه والنظائر للسيوطي - الفن السابع، مسائل نحوية. والامثالي النحوية، لابن الحاجب. وبدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية. والبرهان في علوم القرآن، للزركشي. والجنى الداني في شرح حروف المعاني، للمرادي. ووصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي. وشرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى. وشرح الفريد، لعصام الدين الأسفراييني. وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي. والمطول على تلخيص المفتاح، للتفتازاني. ومعنى اللبيب، لابن هشام الانصاري. وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي]

نص المسألة التيمية

وهي أنه سأل مسائل الشيخ تقي الدين بن تيمية عن حرف (لو) (١) فقال:
الحمد لله الذي علّم القرآن، خلق الإنسان، علّمه البيان، وأشهد أن لا إله إلا

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

(١) انظر تفصيلاً عن الحرف (لو) في:

* أوضح المسالك، لابن هشام - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - [٢/٢٢١ وما بعدها].
* الجمل للزجاجي - تحقيق: على توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٤ هـ.
[٣١١].

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد - [٢/٢٨٥].
* شرح الأسموني، وحاشية الصبان عليه - مطبعة عيسى البابي الحلبي [٤/٣٢ وما بعدها]. =

الله، وحده لا شريك له، الظاهر البرهان، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، المبعوث إلى الإنس والجان، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا يرضى به الرحمن.

سَأَلْتُ - وَفَّقَكَ اللهُ - عن معنى حرف (لو)، وكيف يتخرج قول عمر -رضى الله عنه-: «نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ؛ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَعْصِهِ»^(١)، على معناها المعروف، وذكرت أن الناس يضطربون في ذلك، واقتضيت الجواب اقتضاءً، أوجب أن أكتب في ذلك ما حضرني الساعة -مع بعد عهدي بما بلغني مما قاله الناس^(٢) في ذلك، وأن لَيْسَ يحضرني الساعة ما إن راجعته^(٣) في ذلك. فأقول - والله الهادي النصير-: الجواب مُرْتَبٌ على مقدمتين:

= شرح الكافية الشافية، لابن مالك -تحقيق: عبد المنعم هريدي- نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة [١٦٣٩/٤] وما بعدها].
* شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسلي - تحقيق: الشريف عبد الله الحسيني البركاتي - نشر المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة. [٩٦٨/٣] وما بعدها].
* كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون. [٢٥٢/٥-الفهارس].
* المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل - تحقيق: محمد كامل بركات - نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة [١٨٨/٣] وما بعدها].
* المقتضب، للمبرد - تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر. [١٣٩/٤] (الفهارس).

(١) ذكر الإسنوي في [الكوكب الدرر - ٣٤٩] أن هذا من قول النبي ﷺ في صهيبي، وهو سهو منه؛ فإنه مما نُسِبَ إلى عمر بن الخطاب -رضى الله عنه-، ذكر ذلك ابن الأثير في [النهاية في غريب الحديث ٨٨/٢]، كما ورد في [طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٥/٦]، ويقول مازن المبارك في تعليقه على معنى اللبيب [٣٣٩]: وهذا القول لم يثبت عن عمر ولا عن النبي ﷺ ولكن روى أبو نعيم في حلية الأولياء [١٧٧/١] أن عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- قال: سمعت رسول الله -ﷺ- يقول في سالم مولى أبي حذيفة: «إن سالماً شديد الحب لله عز وجل، لو كان لا يخاف الله عز وجل ما عصاه».

(٢) في الأصل: «مع بعد عهدي ما قاله الناس». ولا معنى له، وما أثبتته من الأشباه والنظائر [٥٣/٤]. ولعله يقصد بـ(الناس) هنا: طائفة علماء النحو؛ فإنهم هم المعنيون بمثل هذه المسائل.

(٣) (إن) في قوله: «ما إن راجعته» زائدة، و(ما) موصولة؛ أي: الذي راجعته، أو نكرة موصوفة؛ أي: كتاباً راجعته.

إحداهما: أن حرف (لو) المسئول عنها من أدوات الشرط، وأن الشرط يقتضى جملتين: إحداهما شرطاً، والآخرى جزاءً وجواباً^(١) وربما سُميَ المجموع شرطاً، وسُميَ أيضاً جزاءً. ويقال لهذه الأدوات: أدوات الشرط، وأدوات الجزاء. والعلم بهذا كله ضروري لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب، والاستعمال على ذلك أكثر من أن يُحصَر؛ كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمِعْ وَاَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْرَبَ﴾ [النساء: ٤٦]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧]، ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٨١].

الثانية: أن هذا الذي تسميه النحاة شرطاً، هو في المعنى سبب لوجود الجزاء، وهو الذي تسميه الفقهاء علّةً، ومقتضياً، وموجباً، ونحو ذلك. فالشرط اللفظي سبب معنوي، فَتَقَطَّنْ لهذا؛ فإنه موضع غلط فيه كثير ممن يتكلم في الأصول والفقهاء؛ وذلك أن الشرط في عرف الفقهاء -ومن يجرى مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم- هو ما يتوقف تأثير السبب عليه بعد وجود السبب، وعلاقته أنه يلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط.

ثم هو منقسم إلى ما عُرِفَ كونه شرطاً بالشرع؛ كقولهم: الطهارة

(١) وسمى الفعل الأول شرطاً؛ لتعليق الحكم عليه؛ ولأنه علامة على وجود الفعل الثاني -والعلامة تسمى شرطاً- وسمى الفعل الثاني جواباً؛ لترتبه على الأول كما يترتب الجواب على السؤال، وسمى أيضاً جزاءً؛ تشبيهاً له بجزاء الأعمال؛ لأنه يقع بعد وقوع الشرط، كما يقع الجزاء بعد الفعل المجازي عليه.

انظر: [الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية للأهدل ٧٨/٢ - والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٤٣/٣ - وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣٢٢/٤].

والاستقبال^(١) واللباس^(٢) شرط لصحة الصلاة، والعقل والبلوغ شرط لوجوب الصلاة. فإن وجوب الصلاة على العبد يقف على العقل والبلوغ، كما تتوقف صحة الصلاة على الطهارة والستارة^(٣) واستقبال القبلة - وإن كانت الطهارة والستارة أموراً خارجة من حقيقة الصلاة - ولهذا يفرقون بين الشرط والركن بأن الركن جزء من حقيقة العبادة أو العقد - كالركوع والسجود^(٤)، وكالإيجاب والقبول^(٥) -، وبأن الشرط خارج عنه؛ فإن الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلاة، ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة. وتختلف الشروط في الأحكام باختلافها، كما يقولون في باب الجمعة: منها ما هو شرطٌ للوجوب بنفسه، ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره، ومنها ما هو شرط للصحة^(٦).

وكلام الفقهاء في الشروط كثير جداً، لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع، إنما يتم على قول من يُجوزُ تخصيص العلة منهم، وأما من لا يُسمى علةً إلا ما استلزم من الحكم، ولزم من وجودها وجوده على كل حال، فهؤلاء يجعلون الشرط وعدم المانع من جملة أجزاء العلة.

والى^(٧) ما يعرف كونه شرطاً بالعقل - وإن دل عليه دلائل أخرى -؛ كقولهم: الحياة شرط في العلم والإرادة والسمع والبصر والكلام، والعلم شرط في الإرادة، ونحو ذلك.

وكذلك جميع صفات الأجسام وطبائعها لها شروط تُعرفُ بالعقل، أو

(١) يقصد: استقبال القبلة.

(٢) يقصد: لبس ما يستر العورة.

(٣) الستارة: اسم لما يستر به الشيء، وفي لسان العرب (ستر): امرأة ستيرة: ذات ستارة، والسترة: ما استترت به من شيء كائناً ما كان، وهو أيضاً السر، والسترة، والجمع: الستائر.

(٤) أى بالنسبة إلى العبادة [الصلاة].

(٥) أى بالنسبة إلى العقد، كالبيع والشراء والنكاح والطلاق.

(٦) فى الأشباه والنظائر [٥٤/٤] زيادة قوله: ومنها ما هو شرط للإجراء دون الصحة، ومنها ما هو شرط للصحة.

(٧) كلامه هذا متصل بقوله قبل: «ثم هو منقسم إلى ما عُرفَ كونه شرطاً بالشرع».

بالتجارب، أو بغير ذلك، وقد تسمى هذه شروطاً عقلية، والأولى شروطاً شرعية.

وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف اشتراطه بالعرف، ومنه ما يعرف باللغة، كما يُعرف أن شرط المفعول وجود فاعل، وإن لم يكن شرطُ الفاعل وجود مفعول، فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجودُ فاعل، ولا ينعكس، بل يلزم من وجود اسم منصوب أو مخفوض وجود مرفوع، ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض؛ إذ الاسم المرفوع -مُظهِراً أو مضمراً- لا بد منه في كل كلام عربي، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية^(١).

فقد تبين أن لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدل على عدم الشرط، ما لم يخلفه شرط آخر، ولا يدل ثبوته -من حيث هو شرط- على ثبوت المشروط.

وأما الشرط في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب أدوات الشرط اللفظية -سواء كان المتكلم نحويًا أو فقيهاً، وما يتبعه من متكلم وأصولي ونحو ذلك- فإن وجود الشرط يقتضى وجود المشروط الذى هو الجزاء والجواب، وعدم الشرط: هل يدل على عدم المشروط؟ مَبْنِيٌّ على أن عدم العلة: هل يقتضى عدم المعلول؟ فيه خلاف وتفصيل، قد أومىء إليه. الخَوْفُ^(٢) لو فُرِضَ عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصى الله؛ لأن ترك المعصية له قد يكون لخوف الله وقد يكون لأمر آخر؛ إما نُزَاهَةَ الطبع، أو إجلال الله، أو الحياء منه، أو لعدم المقتضى إليها، كما كان يقال عن سليمان التيمي: إنه كان لا يحسن أن يعصى الله، فقد أخبرنا أن عدم خوفه، لو فُرِضَ موجوداً لكان مستلزماً لعدم معصية الله؛ لأن هذا العدم يضاف إلى أمور أخرى: إما عدم مُقْتَضِرٍ، أو وجود مانع، مع أن هذا الخوف حاصل.

(١) (أم) هنا أفضل من (أو)؛ لأنها هي (أم) المتصلة التي تقع بعد همزة التسوية، مذكورة هذه الهمزة أم محذوفة، وقد جرى كلام الفقهاء على استعمال (أو) عند حذف الهمزة [انظر: معنى اللبيب ٦٣].

(٢) أى فى قول عمر السابق: «لو لم يخف الله لم يعصه»، وكان الأولى أن يأتى بفاء التعقيب والترتيب، فيقول: فالخوف...

وهذا المعنى يفهمه من الكلام كُلُّ أَحَدٍ صَحِيحِ الْفِطْرَةِ، لكن لما وقع في بعض القواعد اللفظية والعقلية نَوْعٌ تَوَسَّعٌ - إما في التعبير، وإما في الفهم - اقتضى ذلك خللاً، إذا بُنِيَ عَلَى تِلْكَ الْقَوَاعِدِ الْمَحْتَاجَةِ إِلَى تَمِيمٍ، فَإِذَا كَانَ لِلْإِنْسَانِ فَهْمٌ صَحِيحٌ رَدَّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، وَقَرَّرَ النَّظْرَ عَلَى مَعْقُولِهَا، وَبَيَّنَّ حَكْمَ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ، وَمَا وَقَعَ فِيهَا مِنْ تَجَوُّزٍ أَوْ تَوَسُّعٍ؛ فَإِنِ الْإِحَاطَةُ فِي الْحُدُودِ وَالضُّوَابِطِ غَيْرِ تَحْرِيرٍ.

ومنشأ الإشكال أخذُ كلام بعض النحاة مُسَلِّمًا: أن المنفى بعد (لو) مثبتٌ، والمثبت بعدها منفي، أو أن جواب (لو) مُتَّفِقٌ أبدأً، وجواب (لولا) ثابت أبدأً^(١)، أو^(٢) أن (لو) حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره، و(لولا) حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقاً، فإن هذه العبارات إذا قرُنَ بها (غالباً)^(٣) كان الأمر قريباً، وأما أن يُدَّعَى أن هذا مقتضى الحرف دائماً فليس كذلك، بل الأمر كما ذكرناه من أن (لو) حرف شرط تدل على انتفاء الشرط؛ فإن كان الشرط ثبوتياً فهي (لو) محضّة، وإن كان الشرط عدمياً مثل (لولا)^(٤)، و(لو لم)^(٥): دَلَّتْ عَلَى انْتِفَاءِ هَذَا الْعَدَمِ بِثُبُوتِ نَقِيضِهِ، فَيَقْتَضِي

(١) كذا، وهو غير ظاهر؛ فإن جواب (لولا) متف أبدأً، فأنت حين تقول: لولا الإيمان لهلك الناس، فقد نفيت هلاك الناس؛ لوجود الإيمان في قلوبهم، فجواب (لولا) كجواب (لو) عند النحاة، كلاهما منفي، وأما الشرط فهو مع (لولا) مثبت باتفاق، ومع (لو) فيه الخلاف الذي سيذكره.

(٢) في الأصل: «وأن»، وكذلك في الأشباه والنظائر [٤/٥٣]، وما أثبتته أفضل؛ فإن المؤلف ينوع في عبارات النحاة بعد (لو ولولا)، و(أو) هي التي تدل على التنوع.

(٣) يقصد أن يقول النحاة في مفهوم كل من (لو ولولا): تدل على امتناع لامتناع، أو تدل على امتناع لوجود غالباً - بذكر كلمة (غالباً) في كل مفهوم - لأن من الاستعمال اللغوي ما لا يدل على ذلك، فيكون من غير الغالب، كما في القول موضوع هذه المسألة.

(٤) ليس المقصود (لولا) الدالة على امتناع لوجود؛ أو الدالة على التحضيض أو التوبيخ؛ وإنما المقصود: (لو) الداخلة على جملة منفية ب(لا)، نحو ما سبق في التعليق [١] ص ٤٤ من قول النبي ﷺ في سالم مولى أبي حذيفة: «لو كان لا يخاف الله ما عصاه»، ولا بد حيثئذ من فاصل بين (لو) و(لا) - كما هنا - تفرقة بينه وبين (لولا) التحضيضية أو التويخية.

(٥) نحو ما جاء في الأثر موضوع المسألة: «لو لم يخف الله لم يعصه».

أن هذا الشرط العدمي مستلزم لجزائه - إن وجوداً، وإن عدمًا - وأن العدم مُنتَفٍ، وإذا كان عدم شيء سبباً في أمر، فقد يكون وجوده سبباً في عدمه، وقد يكون وجوده أيضاً سبباً في وجوده، بأن يكون الشيء لازماً لوجود الملزوم ولعدمه، والحكم ثابت مع العلة المُعَيَّنَة، ومع انتفائها؛ لوجود علة أخرى.

وإذا عرفت أن مفهومها اللازم لها، إنما هو انتفاء الشرط، وأن فهم نفى الجزاء منها ليس أمراً لازماً؛ وإنما يفهم باللزوم العقلي، أو العادة الغالبة، وعطفت^(١) على ما ذكرته من المقدمات، زال الإشكال بالكلية. وكان يمكننا أن نقول: إن حرف (لو) دالة على انتفاء الجزاء، وقد تدل أحياناً على ثبوته: إما بالمجاز المقرون بقريته، أو بالاشتراك. لكن جعل اللفظ حقيقة في القدر المشترك أقرب إلى القياس، مع أن هذا إن قاله قائل كان سائغاً في الجملة؛ فإن الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف: هل هي مقولة بالاشتراك، أو بالتواطؤ، أو بالحقيقة والمجاز؛ وإنما الذي يجب أن نعتقد بطلانه ظنٌّ ظانٌّ أن لا معنى لـ(لو) إلا عدم الجزاء والشرط؛ فإن هذا ليس بمستقيم البتة، انتهى.

قلت: (لو) أحد أوجهها - وهو الغالب - أن تكون حرف شرط^(٢) في الماضي؛ نحو: لو جاء زيد أكرمه، وإذا دخلت على المضارع صرفته إلى

(١) أي: رجعت إلى ما ذكرته سابقاً من المقدمتين.

(٢) دلالة (لو) على الشرطية انماضوية مسألة غالبة عند بعض العلماء، ودائمة عند بعض آخر، أما الذين قالوا بدالاتها على المستقبل أحياناً، فخرَّجوا عليه قوله تعالى: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم﴾ أي: لو يتركون في المستقبل، وقول توبة:

ولو أن ليلى الأخيلية سلَّمت

على ودوني جنـدل وصفائح

للمت تسليم البشاشة أو زقا

إليها صدى من داخل القبر صائح

أي: ولو تسلَّم على - وأمثلة أخرى ذكرها ابن هشام في معنى اللبيب، وقال: «وأنكر ابن الحاج في نقده على (المقرب) مجيء (لو) للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول ذلك مع (إن). وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك =

الماضى؛ نحو: لو ينى كُنِي^(١)، فيقال فيها: حرف يقتضى امتناع ما يليه - وهو فعل الشرط مثبتاً كان أو منفيّاً - ويقتضى استلزامه - أى فعل الشرط - لتاليه، وهو جواب الشرط: مثبتاً كان أو منفيّاً، فالأقسام أربعة؛ لأنهما مثبتان؛ نحو: لو جاء زيد أكرمه، أو منفيان؛ نحو: لو لم يجرى ما أكرمه، أو الأول مثبت والثانى منفي؛ نحو: لو قصدنى ما خيبتهُ، أو عكسه؛ نحو: لو لم يجرى ما عتبت عليه.

والمنطقيون يسمون الشرط مُقَدِّمًا؛ لتقدمه فى الذكر. ويسمون الجواب تالِيًا؛ لأنه يتلوه، ثم يتنى التالى إن لزم المقدم، ولم يخلف المقدم غيره؛ نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ف(لو) هنا دالة على أمرين:

أحدهما: أن مشيئة الله - التى هى المُقَدِّمُ لرفع هذا المسلخ^(٢) - الذى هو التالى - متنتية؛ بدخول (لو) عليها، ويلزم من هذا النفى للمقدم - الذى هو مشيئة الله - أن يكون رفع هذا المسلخ - الذى هو التالى - منفيّاً؛ للزومه

= قول أكثر المحققين، قال: وغاية ما فى أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطاً لـ(لو) مستقبل فى نفسه أو مقيد بمستقبل - وذلك لا ينافى امتناعه فيما مضى؛ لامتناع غيره، ولا يخرج إلى إخراج (لو) عما عهد فيها من المنفى اهـ. وانظر تعقب ابن هشام له فى [مغنى اللبيب ٣٤٤]. وقد أنكر بعض المتأخرين - وهو تاج الدين الكندى - أن تكون (لو) حرف شرط أصلاً، وغلط الزمخشري فى عدّها من أدوات الشرط، قال الأندلسى فى شرح انفصل: «فحكيت ذلك لشيخنا أبى البقاء، فقال: غلط تاج الدين فى ذلك التخليط؛ فإن (لو) تربط شيئاً بشيء كما تفعل (إن)». ويعلق ابن قيم الجوزية على ذلك بقوله: «ولعل النزاع لفظى، فإن أريد بالشرط الربط المعنوى الحكيمى، فالصواب ما قاله أبو البقاء والزمخشري، وإن أريد بالشرط ما يعمل فى الجزئين فليست من أدوات الشرط. [انظر: بدائع الفوائد ١/٥٢].»

(١) أى: لو ينى بوعدده وجد من يقوم بأمره، أو يُقَى الشر. وكون (لو) هنا صارفة المضارع إلى الماضى غير ظاهر، والأولى أن يمثل بقوله تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذا لامسكم خشيّة الإنفاق﴾ [الإسراء: ١٠٠] أو قوله تعالى: ﴿لو نشاء جعلناه أجاجا﴾ [الواقعة: ٧٠].

(٢) المسلخ العبر به هنا مفهوم من قوله تعالى قبل ذلك: ﴿واتل عليهم نبأ الذى آتيناه آياتنا فانسلخ منها﴾.

مقدم، ولكونه لم يخلف المُقَدَّمُ غَيْرُهُ؛ إذ لا سبب للتالى - وهو الرفع - إلا مُقَدَّم - وهو المشيئة - وقد انتفت، ولا يخلفها غيرها، فيتبقى الرفع.

وهذا الحكم بخلاف ما إذا خلف المقدم غيره. نحو قول عمر -رضى الله عنه- فى صهيب: «لو لم يخف الله لم يعصه»: فإنه لا يلزم من انتفاء المقدم -الذى هو (لم يخف)- انتفاء التالى- الذى هو (لم يعصه) - حتى يكون المعنى: إنه قد خاف وعصى؛ بناء على أن (لو) إذا دخلت على مَنْفَى أثبتته -مقدماً كان أو تالياً- وذلك متخلف هنا؛ لأن انتفاء العصيان -الذى هو التالى- له سببان: أحدهما: الخوف من العقاب- وهى طريقة العَوَامِّ- والثانى: الإجلال لله والتعظيم له- وهى طريقة الخواص العارفين بالله- والمراد أن صهيباً- رضى الله عنه- من قسم الخواص، وهو أن سبب خوفه من الله تعالى، إجلال الله تعالى وتعظيمه، وأنه لو فرض خُلُوهُ من الخوف، لم تقع منه معصية، فكيف والخوف مع ذلك حاصل له^(١)؟.

وهذه المسألة كالمسئنة من حكم (لو)- وهو أنها إذا دخلت على مثبت صيرته منفيًا، وإذا دخلت على مَنْفَى صيرته مُثَبَّتًا-، وكذا حكم جوابها.

ومن أجل أنه لا يلزم من امتناع المقدم امتناع التالى فى نحو: «لو لم يخف الله لم يعصه» تَبَيَّنَ فساد قول المعريين: إن (لو) حرفُ امتناعٍ للجواب لامتناع الشرط^(٢)، والصواب أنها لا تَعَرَّضُ لها إلى امتناع الجواب أصلاً، ولا إلى

(١) انظر: البرهان فى علوم القرآن، للزركشى ٤/٣٦٤، وجمع الهوامع ٤/٣٤٧.

(٢) انظر: معنى اللبيب ٣٣٩، وجمع الهوامع ٤/٣٤٣- وقول المعريين هو: «(لو) حرف امتناع لامتناع»، وفسر فى (جمع الهوامع) بأنه امتناع الجواب لامتناع الشرط، وهو فاسد -كما ذكر فى النص- وقد فسره ابن الحاجب فى (الأمالى) بأنه امتناع الأول -أى الشرط- للثانى - أى امتناع الجواب- ووجهه بأن انتفاء السبب لا يندل على انتفاء سببه؛ لجواز أن يكون ثم أسباب أخر اهـ. وتابع ابن الحاجب فى هذا التفسير ابن جمعة الموصلى، وابن خطيب وملكا -كما فى البرهان للزركشى ٤/٣٦٤- وعلى هذا التفسير، فكلام المعريين مستقيم، وهو مفهوم كلام صاحب النص فى المسألة موضوع التحفيق.

ثبوته؛ وإنما لها تَعَرُّضٌ لامتناع الشرط فقط^(١)، فإن لم يكن للجواب سبب سوى ذلك الشرط - بحيث لا يخلفه غيره - لزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب؛ نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً. فيلزم من انتفاء الشرط - وهو طلوع الشمس - انتفاء الجواب - وهو وجود النهار.

وإن خلف الشرط غيره: فإن كان للجواب سبب آخر غير الشرط، لم يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب ولا ثبوته؛ لأنه لا تعرض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته؛ نحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً؛ فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء ولا ثبوته. ومنه قول عمر -رضي الله عنه-: «نعم العبد صهيب؛ لو لم يخف الله لم يعصه -وتقدم توجيهه-».

وهذا الأثر اشتهر في كلام الأصوليين، وأصحاب المعاني، وأهل العربية من حديث عمر. وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب، وكذا قال جمع جم^(٢) من أهل اللغة، وقال ابن حجر: إنه ظفر به في مشكل الحديث لأبي محمد بن قسيبة، لكن لم يذكر له إسناداً، وقال: أراد أن صهيياً إنما يطيع الله حباً، لا لمخافة عقابه. انتهى.

وقد أخرج أبو نعيم في الحلية^(٣) من طريق عبد الله بن الأرقم -قال: حضرت عمر -عند وفاته- مع ابن عباس، والمسور بن مخرمة، فقال عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن سالماً شديد الحب لله عز وجل، لو كان لا يخاف الله ما عصاه» -وسنده ضعيف- وعنده من حديث عمر -رضي الله عنه- أيضاً، قال: «لو استخلفت سالماً -مولي أبي حذيفة- فسألني زيد: ما حملك على ذلك؟ لقلت: رب سمعت نبيك ﷺ يقول: «إنه يحب الله

(١) هذا رأى ثان في دلالة (لو) ذكره ابن هشام في معنى اللبيب ٣٤٠، وقال عنه: إنه قول المحققين.

(٢) أي: كثير.

(٣) الكتاب هو: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.

حقاً من قلبه"، وهذا يؤيد ما يبيد ابن قتيبة الماضي، وقد ذكرت ذلك في تعليقي المسمى بـ(الشذرة في الأحاديث المشتهرة)^(١).

الأمر الثاني: ما دلَّت عليه (لو) في المثال^(٢) المذكور، وهو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾، أن ثبوت المشيئة من الله تعالى مستلزم لثبوت الرفع ضرورة؛ لأن المشيئة سبب للرفع، والرفع مسبب عنها، وثبوت السبب مستلزم لثبوت المسبب، وهذان المعنيان - المعبر عنهما بالأمرين - قد شملتهما العبارة المذكورة، وهي: (حرف يقتضى امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه)، دون عبارة المعربين، وهي قولهم: (حرف امتناع لامتناع)، فإنها لا تتضمنهما.

الوجه الثاني من أوجه (لو) أن تكون حرف شرط في المستقبل، مرادفاً لـ(إن) الشرطية^(٣)، إلا أن (لو) لا تجزم -على المشهور^(٤)- كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، فـ(لو) هنا شرطية بمنزلة (إن)، أى: إن تركوا؛ أى: شاربوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما احتجنا إلى التفسير الثاني؛ لأن الخطاب للأوصياء، ولن يحضر الوصي حالة الإيضاء؛ وإنما يتوجه الخطاب إليهم قبل الترك؛ لأنهم -بعده- أموات^(٥).

(١) كتاب من مؤلفات ابن طولون، انظر اسمه في سيرة المؤلف الذاتية المسماة بـ(الفلك المشحون في

أحوال محمد بن طولون) [حرف الشين].

(٢) الأولى أن يقول: في الآية الكريمة.

(٣) كون (لو) بمعنى (إن) الشرطية ذكره كثير من النحويين، وقال ابن الحاج في نقده على (المقرب) لابن عصفور: هذا خطأ.

(٤) أى: فلو جاء الجزم بها لكان ضرورةً شعرية، لا نحسن في الاختيار؛ لكون (لو) بمعنى الماضي وضعاً، والجزم من خواص العرب، والماضى مبنى، ومن الجزم بها ضرورةً قول امرأة من بنى الحارث:

لو يشأ ذو ميعة طار بها لاحق الأطال نهد ذو خصل

(٥) هذا هو معنى كلام ابن هشام في معنى اللبيب [٣٤٤] بالفاظه غالباً.

قال ابن هشام فى المغنى: ونحو قول توبة - صاحب ليلى الاخيلية:-

ولو تلتقى أسداؤنا بعد موتنا

ومن دون رَمَيْنَا من الارض سَبَبٌ (١)

أى: وإن تلتق (٢)، وإثبات الياء دليل على أن (لو) غير جازمة، وزعم قوم أن الجزم بها لغة مُطَرِّدَةٌ (٣)، وَخَصَّهُ ابن الشجرى بالشعر (٤).

الوجه الثالث من أوجه (لو) أن تكون حرفاً مُؤَوِّلاً مع صلته بمصدر، مرادفاً لـ (أن) المصدرية، إلا أن (لو) لا تنصب كما تنصب (أن)، وأكثر وقوعها بعد (وَدَّ)؛ نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩] - أى: وَدُّوا الإدهانَ - أو بعد (يُودُّ)؛ نحو: ﴿يُودُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يَعْمُرُ﴾ [البقرة: ٩٦] - أى: التعمير -

(١) البيت من الطويل، ويعدده قوله:

لنظر صدى صوتى وإن كنت رَمَّةً

لصوت صدى ليلنى يَهَشُّ ويظرب

وهما لأبى صخر الهذلى عبد الله بن سلمة، ونسباً إلى قيس بن الملوح. انظر: شفاء العليل فى شرح إيضاح التسهيل ٩٦٨/٣، والأشمونى ٣٧/٤، وأوضح المسالك ٢٢٤/٤، وديوان مجنون ليلى ٤٦، ومغنى اللبيب ٣٤٤. وقد نسبهما ابن طولون هنا إلى توبة بن الحمير صاحب ليلى الاخيلية، وهو سهو منه، أتاه من مجاورتهما فى مغنى اللبيب لبيتين آخرين لتوبة هذا فى الشاهد نفسه، وهما:

ولو أن ليلى الاخيلية سلمت

على ودونى جندل وصفائح

لسنمت تسليم البشاشة أو رقا

إليها صدى من داخل القبر صائح

(٢) فى الأصل: وإن تلتقى - وهو خطأ؛ لعدم حذف حرف العلة للجزم.

(٣) انظر: الجنى الدانى ٢٩٦، وجمع الهوامع ٣٤٣/٤.

(٤) وبقي رأى ثالث فى الجزم بـ (لو) لم يذكره، وهو أن الجزم بها ممنوع أبداً: فى الشعر وفى اختيار الكلام، وهذا هو رأى فى ابن مالك فى شرح الكافية، وقد تناول ما جاء فى ظاهره أنه جزم بها. وقال: وهذا لا حجة فيه؛ لأن من العرب من يقول: جاء يجى، وشأ، يشأ - بترك الهمزة. فيمكن أن يكون قائل هذا البيت [لو يشأ ذو ميعة... إلخ] من لغته ترك همزة يشأ، فقال: ين ثم أبدل بالالف همزة. كما قيل فى عالم وخاتم.

ومن القليل قول قَتِيلَةَ لِلنَّبِيِّ - ﷺ - :

ما كان ضَرَّكَ لو مَنَّتْ ورَبَّما
منَّ الفتى وهو المَغِيظُ المُحْتَقُّ (١)

أى: منك .

ووقوع (لو) مصدرية، قال به الفراء، والفارسي، والتبريزي وأبو البقاء،
وابن مالك من النحويين .

وأكثرهم (٢) لا يثبت هذا القسم - وهو وقوع (لو) مصدرية-؛ حذراً من
الاشتراك، ويُخَرِّجُ الآيةَ الثانيةً ونحوها على حذف الفعل الذى قبلها
لمفعوله (٣)، وحذف الجواب بعدها، أى: يود أحدهم التعمير، لو يعمر ألف
سنة لَسَرَهُ ذلك، ولا يخفى ما فى هذا التقدير من كثرة الحذف .

= انظر: [شرح الكافية الشافية ١٦٣٣/٣ وما بعدها]، يفهم من قوله هنا: «وأكثر وقوعها بعد ود
أو يود» أن المراد خصوص الفعلين المفيدين للتمنى، وهما الماضى والمضارع، وهذا أيضاً هو تعبير
ابن هشام فى معنى الليب ٣٥٠ .

ولكن، جاء فى الجنى الدانى [٢٩٧]: ولا تقع (لو) المصدرية غالباً إلا بعد مفهوم تمنّ .
وجاء فى [البرهان] للزركشى [٣٧٤/٤] قوله: «قال ابن مالك: وأكثر وقوع هذه -يعنى
المصدرية- بعد ود أو يود أو ما فى معناهما من مفهوم تمن .
وجاء فى [ارتشاف الضرب ٥١٨/٢] قول أبى حيان: وأما (لو) التالية غالباً مفهوم تمن، فذهب
الجمهور... الخ»

ومن هذا يعلم أن المقصود وقوع (لو) بعد كل ما دل على تمن، فعلاً كان أم اسماً، ولعل ذكر
صاحب النص للفعلين (ود. يود) إنما جاء لأنهما الواردان فى القرآن الكريم فى مثل هذه الدلالة
على المصدرية .

(١) البيت من الكامل، وقائلته قتيبة - كما ذكر - وهى بنت النضر بن الحارث، وقيل: اسمها ليلي،
شاعرة قرشية، والخطاب للنبي ﷺ بعد أن قتل أباهما صبراً بالصفراء حين منصرفه من غزوة بدر،
وقد أسلمت قتيبة بعد ذلك، وروى الحديث .

انظر فى الشاهد: معنى الليب ٣٥٠، والجنى الدانى ٢٩٧ .

(٢) انظر: معنى الليب ٣٥٠، وارتشاف الضرب ٥١٨/٢، والجنى الدانى ٣٩٧ .

(٣) كذا. والأولى أن يقول: ويخرج الآية الثانية ونحوها على حذف الفعل قبلها، وحذف الجواب
بعدها. وعلى هذا تكون (لو) شرطية، وليست مصدرية .

الوجه الرابع من أوجه (لو) أن تكون حرفاً للتمنى^(١) - بمنزلة (ليت) - إلا أنها لا تنصب ولا ترفع، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ﴾ [الشعراء: ١٠٢].
فـ(لو) للتمنى، أى: فليت لنا كربةً.

قيل: ولكون (لو) للتمنى نُصِبَ (فتكون) فى جوابها، كما انتصب (فأفوز) فى جواب (ليت) بـ(أن) مضمرة بعد الفاء، وجوباً فى قوله تعالى ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٢].

هكذا استدلوا، ولا دليل لهم فى هذا الاستدلال؛ لجواز أن يكون النصب فى (فتكون) بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد الفاء، و(أن) والفعل فى تأويل مصدر معطوف على (كربةً)^(٢)، مثله فى قول ميسون أم يزيد بن معاوية - وكانت بدوية: -

وَلَبَسُ عِبَاءَ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ^(٣)

(١) اختلفوا فى (لو) هذه انقيدة للتمنى على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها قسم برأسه، فلا حاجة بها إلى جواب، وهو رأى ابن الصانع وابن هشام الخضراوى.

والثانى: أنها هى (لو) الامتناعية، أُشْرِبَتْ معنى التمنى، وقال بعضهم: إنه هو الصحيح؛ لانه قد جاء جوابها مقروناً باللام، بعد جوابها بالفاء فى قول الشاعر:

فلو لبس المقابر عن كليب
يوم الشمشمين لقر عينا
فيخسبر بالذئاب أى زير
وكيف لقاء من تحت القبور

الثالث: أنها هى (لو) المصدرية، اغنت عن التمنى؛ لكونها لا تقع غالباً إلا بعد مفهم تمن، وهو قول ابن مالك.

انظر: [الجنى الدانى ٢٩٨، ومغنى اللبيب ٣٥٠].

(٢) انظر هذا التخريج فى: مغنى اللبيب ٣٥١.

(٣) البيت من الوافر، وميسون هى بنت بحدل الكلبية، وهى بدوية تزوجها معاوية. فولدت له يزيد، ثم

ضاعت بحياة الحضر وحت إلى البادية، وقد سمعها معاوية تشد أبياتاً، توفيت سنة ٨٠هـ.

انظر البيت فى: مغنى اللبيب ٣٥٢، ٣٧٣، ٤٧٢، ٦٢٣، ٧١٥ - وارثان الضرب ٤٢٢/٢.

ف(تَقَرَّ) منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الواو جوازاً، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على (لُبِسَ)، ومثله في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]، ف(يرسل) منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (أو) جوازاً، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على (وحياً)، ومثله في قول الشاعر:

إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ^(١)

ف(أعقله) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (ثم)، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على (قَتَلِي)، وهو^(٢) من خصائص الفاء، والواو، و(ثم). الوجه الخامس من أوجه (لو) أن تكون للعرض^(٣) - وهو الطلب بلين ورفع - نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً - ذكره ابن مالك في التسهيل^(٤).

وذكر لها ابن هشام اللخمي وغيره معنى آخر سادساً، وهو أن تكون للتقليل - بالقاف -، نحو قوله ﷺ: «تصدقوا، ولو بظلفٍ مُحْرَقٍ»^(٥)، وفي رواية النسائي: «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظَلْفٍ مُحْرَقٍ» والمعنى: تصدقوا بما تيسر، ولو بلغ

(١) البيت من البسيط، وهو لانس بن مدركة الخثعمي. [انظر: معجم الهوامع ٤/١٤١]. وسليك الوارد في البيت هو: سليك بن سلعة، وسلعة أمه وقد اشتهر بها، ومعنى أعقله: أذفقه دبه، والثور: فحل البقر، أو من نبات الماء، وعافت البقر: كرهت وأنفت. والمعنى: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضرها راعيها؛ لأنها قد تكون ذات لبن أو حمل، وإنما يضر البقر؛ لتفزع هي فتشرب، أو المعنى: أن البقر ترى هذا النبات المائي (المسمى بالثور) فتعاف ورود الماء، فيضربه البقر لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد وتشرب.

(٢) أي العطف بـ (أن) مضمرة جوازاً على اسم خائض، من التأويل بالفعل، وقد سنط حرف العطف (أو) من النسخة، فهي تشاركهن في ذلك، وقد ذكر المؤلف لها آية كريمة هي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾. انظر: [أوضح المسالك ٤/١٩٢ وما بعدها].

(٣) انظر هذا الوجه في: مغنى اللبيب ٣٥٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٦٠.

(٤) لم أظفر بهذا الوجه في: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.

(٥) جاء في الموطأ [صفة النبي: ما جاء في المساكين]: «ردوا المسكين، ولو بظلف محرق».

فى القلة كالظلف، وهو (بكسر الظاء المعجمة) - للبقر والغنم كالحافر للفرس، والمراد بـ(المُحْرَق): المشوى. وفى رواية الشيخين: «اتقوا النار، ولو بشقِّ تمرّة»^(١). وقد يدعى أن التقليل إنما استفيد من مدخولها، لا منها؛ لأن الظلف والشق يشعان بالتقليل.

وسئل الشيخ بدر الدين بن مالك عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا...﴾ [الأنفال: ٢٣]، والبحث عن تركيبها^(٢)، فأجاب: هذه الآية على صورة الضرب الأول، من الشكل الأول، من القياس المؤلف من متصلتين؛ لأنها مشتملة على قضيتين متصلتين موجبتين كليتين، وبينهما حدُّ أوسط، هو تال فى الصغرى، مقدم فى الكبرى، وذلك يستلزم قضية أخرى متصلة مركبة من مقدم الصغرى وتالى الكبرى، وهو: لو علم الله فيهم خيراً لتولوا وهم معرضون^(٣)، وكيف يكون علمُ الله بهم خيراً وقبولاً للحق ملزوماً لقولهم، وعدم قبولهم له؟ هذا الإشكال!

قال: وعندى عنه ثلاثة أوجه:

أحدهما: لا نسلم أن نظم الآية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة؛ لأن من شروط الإنتاج اتحاد الأوسط، ولا نسلم أن الأوسط متحد؛ بناء على أحد التفسيرين لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾، فإن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾، معناه: لو علم الله فيهم خيراً وقبولاً للحق لأسمعهم ذلك الاستماع لتولوا ولم يؤمنوا - مبالغة فى بعدهم عن الإقبال على الإيمان والدخول فيه -، وقيل: معناه: لو استمعوا فأمنوا، لتولوا بعد ذلك وارتدوا.

(١) رواه البخارى [٥/ ١٠]: «اتقوا النار، ولو بشقِّ تمرّة»، وجاء فى رصف المباني [٢٩٢]: «لا تردوا السائل، ولو بشقِّ تمرّة».

(٢) انظر هذه المسألة مختصرة فى: معنى اللبيب ٣٤٣.

(٣) كذا فى الأصل! ويسبى أن فى الكلام سقطاً، والأوضح أن يقول ما قاله ابن هشام فى معنى اللبيب [٣٤٣]: «معناه: لو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولوا».

فعلى هذا التفسير يكون الحد الأوسط - وهو أسمعهم - مختلفاً^(١)، هو فى الجملة الأولى بمعنى: لأسمعهم إسماع لطف بهم ورحمة لهم، فسمعوا وآمنوا واستقاموا. وفى الجملة الثانية: ولو أسمعهم إسماع فتنة لهم وابتلاء، فسمعوا ودخلوا فى الإيمان، لتولوا وارتدوا. ولا شك أن إسماع اللطف والرحمة غير إسماع الابتلاء والفتنة، وإذا لم يكن الأوسط متحداً لم يكن الإنتاج لازماً.

الجواب الثانى: سلمنا اتحاد الأوسط، لكن لم نسلّم إنتاج القياس المؤلف من متصلتين - كما هو رأى جماعة من المتأخرين - فإنهم قالوا: لا يلزم من صدق: (كلما كان أب = ج د، وكلما كان ج = د فهو صدق كلما كان أ = ب؛ فهو لأن الكبرى تدل على ملازمة الأكبر للأوسط فى نفس الأمر، والصغرى تدل على صدق الأوسط - على تقدير صدق الأوسط - فلا نسلم أنه يلزم من صدق المقدمتين ملازمة الأكبر للأصغر؛ وإنما يلزم ذلك أن لو بقيت الملازمة بين الأوسط والأكبر على ذلك التقدير، وكَمَ قلتم: إنها على ذلك التقدير لازمة؟

ولك أن تعتبر مثل هذا فى الآية الكريمة، فتتزل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ على أن التولى لازم للإسماع فى نفس الأمر. ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ على أن الإسماع ثابت على تقدير ثبوت علم الله فيهم خيراً، فلا يلزم من ذلك: لو علم الله فيهم خيراً لتولوا؛ لأن علم الله فيهم خيراً محال،

(١) بل المتبادر إلى الذهن أن الحد الأوسط - على هذا التفسير - متحد أيضاً؛ إذ الإسماع واحد، ولكن زمن التولى مستقبل بعد الإيمان الذى هو إنتاج القضيتين، فالمعنى: ولو علم الله فيهم خيراً فى وقت ما لأسمعهم إسماع نفع وخير، ولو أسمعهم هذا الإسماع فأمنوا لتولوا وارتدوا بعد إيمانهم فى وقت آخر.

أما على جعل الحد الأوسط مختلفاً فيكون المعنى: ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم إسماعاً نافعا، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولوا...

وفى كتب التفسير توجيهات أخرى لتعلق الإسماع فى القضيتين، انظرها فى: تفسير القرطبي، وفى البحر المحيط لأبى حيان، فى موطن هذه الآية. ثم انظر تفصيلاً أكثر وتوضيحاً فى: بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية ١/ ٥٢ وما بعدها.

فجاز أن يستلزم صدقه رفع التلازم في قوله: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ . ومعاندة اللارم فيه؛ لأن المحال فيه يستلزم المحال..

الجواب الثالث: سلّمنا إنتاج القياس المؤلف من متصلتين- كما هو رأى الإمام ومن قبله- لكن لا نُسلّمُ أن في اللارم منه في الآية الكريمة إشكالا؛ فإنه يصدق: لو علم الله فيهم خيراً لتولوا -على دعوى أن توليهم ثابت على كل تقدير، فثبت على تقدير: علم الله فيهم خيراً لتولوا.

فإن قلت: فعلمُ الله فيهم خيراً لا يورم لعدم التولى، فيكون ملزوماً له؟

قلت: لأن علم الله فيهم خيراً محال، فيجوز أن يستلزم شيئاً ونقيضه؛ لأن المحال لا يستبعد أن يستلزم المحال، والله أعلم. انتهى.

وللسبكي على هذه الآية كلام حسن. ذكرته في تعليقي على (لو).

الرابعة المسألة البسرية

وهو

فولهم: هذا بسراً أطيّب منه رطباً

[تلقب (*) هذه المسألة بلقب «البسرية» أخذاً من كلمة «بسرّاً» الواردة في قولهم المشهور: «هذا بسراً أطيّب منه رطباً». والبسر هو التمر قبل أن يُرطب، وهو اسم جنس جمعي، يفرق بينه وبين واحده بالتاء، فيقال في مفردة: بُسْرَة، أما جمعه فقال سيويه: لا تكسر البسرة إلا أن تجمع بالألف والتاء؛ لقلّة هذا المثال في كلامهم، وأجاز (بُسرَان) إذا أريد: نوعان من البسر.

والمعنى العام للبسر هو: الإعجال في كل شيء، يقال: بَسَرْتُ غريمي، إذا تقاضيته قبل حلول موعد الدين. وبسرت الدم، إذا عصرته قبل أن يتقيح. وبسر حاجته وابتسرها، إذا طلبها في غير أوانها، أو في غير موضعها. والبسر هو: الغض من كل شيء، ومنه قيل للتمر قبل أن يُرطب، وذلك لغضاضته.

وأما الرُّطْبُ فهو: نضيج البسر قبل أن يُتَمِرَ، واحدته: رُطْبَة، قال سيويه: ليس رُطْبٌ بتكسير رُطْبَة؛ وإنما الرطب كالتمر، واحد اللفظ مذكر، يقولون: هذا الرطب، ولو كان تكسيراً لأثروا، وقال أبو حنيفة الدينوري: الرطب هو: البسر إذا انهضم، فلان وحلا «انظر: لسان العرب مادة: رطب. بسر».

وقولهم: «هذا بسراً أطيّب منه رطباً» مثال مشهور في كتب اللغة والنحو. والمشار إليه بـ «هذا» في صدر المسألة هو «التمر»، والمعنى: هذا التمر، بصره أطيّب من رطبه. وتجد هذا القول، مع إشارة إلى هذه المسألة بإيجاز أو بتفصيل - فيما يأتي:

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. والأمالى النحوية لابن الحاجب. وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. والإيضاح في شرح المفصل، لابن

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

الحاجب . وبدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية . وشرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري . وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك . وشرح الكافية للرضي . وشرح المفصل لابن يعيش . وكتاب سيبويه . والمسائل المثورة للفارسي . والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل . والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني . والمقتضب للمبرد . ونتائج الفكر، للسهلي . والنكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشتمري . وهمع الهرامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي .]

نص المسألة البسرية

وقد أفرد شيخنا الجلال السيوطي لها مؤلفاً، سماه (تحفة النجباء) (١) قال فيه: في ذلك عشرة أسئلة:

الأول: ما وجه انتصاب (بُسرًا، ورطبًا)؟

والجواب: أنه على الحال في أصح القولين (٢)، وعليه سيبويه (٣)؛ لأن المعنى

(١) انظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي [٢٦٥/٤-٢٧٠] وهو فيه بعنوان: (تحفة النجباء، في قولهم: (هذا بَسْرًا أطيب منه رَطْبًا) - ويبدو أن السيوطي قد نقل هذه المسألة كاملة بأسئلتها العشرة من كتاب (بدائع الفوائد) لابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ، فهي هناك في (١/١١٩-١٢٩) بزيادة وتفصيل. وقد نقل ابن قيم الجوزية سبعاً من هذه الأسئلة وأجوبتها من كتاب (نتائج الفكر) للسهلي المتوفى سنة ٥٨١ هـ (٣٩٩ وما بعدها) بكثير من الفاظه.

(٢) القول الثاني - كما ذكره هو فيما بعد - هو: أن يكون خبيراً لـ (كان) المحذوفة، وعلى القول الأول تكون (كان) تامة، وهذا هو رأى المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي، ووافقهم الفارسي في (الحليات) واختاره ابن عصفور.

وفي المسألة رأى ثالث هو: أن تكون (كان) المحذوفة ناقصة، فيكون الاسمان المنصوبان (بسرًا ورطبًا) خبرين لها، واسمها ضمير، واستدل صاحب هذا الرأي بورود الاسم في نحو: زيد المحسن أفضل منه المسيء، وضعفه بعضهم بأنهم لم يستعملوا هنا إلا التكرة، والتعريف لم يسمع عن العرب، ولو كان خبراً لـ (كان) جاء في شيء من هذا النحو المعرفة، كما أن (كان) الناقصة يضعف إضمارها.

[انظر: المقتصد ١/٦٨١، وشرح التصريح ١/٢٨٢، والمساعد ٢/٣٠].

(٣) انظر: كتاب سيبويه [١/٤٠٠] ووافقه ابن جنى وابن كيسان وابن خروف، وهو الاظهر من =

عليه؛ فإن المخبر إنما يُفَضَّلُ على نفسه باعتبار حالة من أحواله^(١)، ولولا ذلك لما صح تفضيل الشيء على نفسه، والتفضيل إنما صح باعتبار الحالتين فيه، فكان انتصابها على الحال؛ لوجود شرط الحال، خلافاً لمن زعم أنه خبر (كان).

فإن قلت: هلاً جعل تمييزاً.

قلت: يأتي ذلك أنه ليس من قسمي التمييز؛ فإنه ليس من المقادير المتصبة عن^(٢) تمام الاسم، ولا من التمييز المتصّب عن تمام الجملة^(٣)، فلا يصح أن يكون تمييزاً.

السؤال الثاني: إذا كانا حائنين، فمن صاحب الحال؟

والجواب: أنه الاسم المضمّر في (أطيب)^(٤) الذي هو راجع إلى المبتدأ من خبره؛ فـ(بسرّاً) حال من الضمير، و(رطباً) حال من الضمير المجرور بـ(من)، وهو المرفوع المستر في (أطيب) من جهة المعنى، ولكنه تنزّل منزلة الأجنبي.

وذهب الفارسي إلى أن صاحب الحالين الضمير المستكن في (كان) المقدره، وأصل المسألة: هذا إذا كان-أى وُجِدَ- بسرّاً أطيب منه إذا كان-أى وُجِدَ-

= كلام المازني، وقال به الفارسي في (التذكرة)، واختاره ابن عصفور في رأى له [انظر: المساعد ٣٠/٢].

(١) إذ المعنى: هذا في حال كونه بسرّاً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً، يريد أن يفضل السر على الرطب، فـ(أطيب) ناب مثاب عاملين؛ لأن التقدير: يزيد طيبه في حال كونه بسرّاً على طيبه في حال كونه رطباً. [انظر: شرح التصريح ٣٨٣/١].

(٢) تمييز المقادير المتصبة عن تمام الاسم يطلق عليه (تمييز الذات)؛ لأنه يفسر ذاتاً مبهمه قبله، وذلك يكون في التمييز الواقع بعد الوزن أو الكيل أو المساحة أو ما يشبه ذلك.

(٣) ويطلق عليه (تمييز النسبة) لأنه يفسر الإبهام الحاصل في إسناد شيء إلى شيء آخر قبله، ومنه المحول عن أصل هو الفاعل أو المفعول به أو المبتدأ، ومنه ما هو في حكم المحول، ومنه غير المحول أصلاً.

(٤) لأن (أطيب) اسم تفضيل، فهو مشتق يتحمل الضمير العائد على المبتدأ، وهذا هو صاحب الحال الأولى (بسرّاً)، وأما الحال الثانية فصاحبها الضمير في (منه) وسيذكر هو ذلك فيما بعد.

رطباً^(١). وهذا القولان مبنيان على المسألة الثالثة.

السؤال الثالث: ما العامل في الحاليين؟

والجواب: فيه أربعة أقوال:

أحدها: أنه ما في (أطيب) من معنى الفعل

والثاني: أنه (كان) التامة المقدرة، وعليه الفارسي.

والثالث: أنه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، أي: أشير إليه.

والرابع: أنه ما في حرف التثنية من معنى الفعل.

ورجح الأول بأمور:

منها: أنهم متفقون على جوار: زيد قائماً أحسن منه راكباً، و: ثمرة نخلى
براً أطيب منها رطباً. والمعنى في هذا كُله وفي الأول سواء، وهو تفضيل
الشيء على نفسه باعتبار حالين، فانتفى اسم الإشارة وحرف التثنية، ودار
الأمر بين القولين الباقيين. والقول بإضمار (كان) ضعيف؛ فإنها لا تضمّر إلا
حيث كان في الكلام دليل عليها، نحو: إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ^(٢)،
وبابه؛ لأن الكلام هناك لا يتم إلا بإضمارها، بخلاف هذا. ويبطله شيء
آخر، وهو كثرة الإضمار، فإن القائل به يضمّر ثلاثة أشياء: إذا، والفعل،
والضمير. وهذا بعيد بما لا دليل عليه^(٣).

(١) وقد وجدت للفارسي رأياً كراى سيويه ومن معه في هذه المسألة - وهو الإعراب على الحالية
- فقد قال في مسألة من (المسائل المثورة) له: «مسألة: تقول: هذا برأ أطيب منه ثمراً، فتنصبه
على الحال من الجملة - والجملة (هذا أطيب) - لأنك أردت أنه في هذه الحال أطيب منه في الحال
الأخرى».

(٢) هذا القول مشهور أنه من كلام العرب. انظر كتاب سيويه ٢٥٨/١، ١١٢/٢، ١٤٩ - ارتشاف
الضرب ٩٨/٢ - وهمع الهوامع ١٠٣/٢ - وشرح التصريح على التوضيح ١٩٣/١ - المساعد
على التسهيل ٢٧٢/١ - ومغنى اللبيب ٨٢٥ - ومجمع الأمثال للميداني ٢٠٢/٢ - وجاء في
شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤١٨/١ أنه من الحديث الشريف: «المرء مجزى بعمله، إن خيراً
فخيراً، وإن شراً فشر».

(٣) وجاء في بدائع الفوائد [١٢١/٢] وجه آخر يبطل إضمار (كان) هنا، وهو: «أن (كان) الزمانية =

ومنها: لو كان العامل الإشارة، لكانت إلى الحال، لا إلى الجوهر، وهو باطل؛ فإنه إنما يشير إلى ذات الجوهر؛ ولهذا تصح إشارته إليه، وإن لم يكن على تلك الحال، كما إذا أشار إلى ثمر يابس فقال: هذا بَسْرًا أطيب منه رطبًا؛ فإنه يصح، ولو كان العامل في الحال هو الإشارة لم يصح.

ومنها: لو كان العامل الإشارة، لوجب أن يكون الخبر من الذات مطلقًا؛ لأن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة - إذا كان مبتدأ - لا يوجب تقييد خبره، إذا أخبرت عنه؛ ولهذا نقول: هذا ضاحكًا أبى، فالإخبار عنه بالأبوة غير مُقَيَّد بحال ضحكته، بل التقييد للإشارة فقط، والإخبار بالأبوة وقع مطلقًا عن الذات.

ومنها: أن العامل لو لم يكن هو (أطيب) لم تكن الأظبية مقيدة بالبصرية، بل تكون مطلقة، وذلك يفسد المعنى؛ لأن الغرض تقييد الأظبية بالبصرية مفضلة على الرُّطْبِيَّة، وهذا معنى العامل. وإذا ثبت أن الأظبية مقيدة بالبصرية وجب أن يكون (بسرًا) معمولًا لـ(أطيب).

فإن قلت: لو كان العامل هو (أطيب) لزم منه المحال؛ لأنه يستلزم تقييده بحالين مختلفين، وهذا ممتنع؛ لأن الفعل الواحد لا يقع في حالين، كما لا يقع في ظرفين. لا يقال: زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس، ولا يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين، ولا ظرفين، إلا أن يتداخلا ويصح الجمع

= ليس المقصود منها الحدث، وإنما هي عبارة عن الزمان، والزمان لا يضم؛ وإنما يضم الحدث إذا كان في الكلام ما يدل عليه، وليس في الكلام ما يدل على الزمان الذي يقيد به الحدث، إلا أن يلفظ به، فإن لم يلفظ به لم يعقل. ويسوى في ذلك تقدير (كان) ناقصة أو تامة؛ فإنهما يرجعان إلى أصل واحد، ولا يجوز إضمار واحد منهما؛ فإن القائل إذا قال: (كان برد، وكان مطر) فهو بمنزلة وقع وحدث، وكذا غيرهما من الأفعال اللازمة، والزمان جزء من مدلول الفعل، فلا يجوز أن يخلعه ويجرد عنه؛ وإنما الذي خلع من كان التامة اقتضاؤها خيرًا يقارن زمانها، وبقيت تقتضيه مرفوعًا يقارن زمانها، كما يقارنه الخبر، فلا فرق بينهما أصلاً، فإن الزمان الذي كان الخبر يقترن به هو بعينه الزمان الذي اقترن به مرفوعًا، وينزل مرفوعها في تمامها به منزلة خبرها إذا كانت ناقصة» اهـ.

بينهما؛ نحو: زيد مسافر يوم الخميس ضحوة، و: سرت راكباً مسرعاً؛ لدخول الضحوة في اليوم، والإسراع في السير، وتضمنه له، ولا يجوز: سرت مسرعاً مبطناً؛ لاستحالة الجمع بينهما، فكذلك يستحيل أن يعمل في (بسرّاً ورطباً) عامل واحد؛ لأنهما غير متداخلين.

فالجواب: أن العمل في الحالين متعدد لا متحد، فالعامل في الأول ما في (أطيب) من معنى الفعل، وفي الثاني من معنى التمييز والانفصال منه بزيادة في تلك الصفة، وهو الذي تضمنه معنى (أفعل)، وتعلق به حرف الجر^(١)؛ لأنك إذا قلت: هذا أطيب من هذا، تريد: أنه طاب وزاد طيبه عليه.

وعبرَ عن هذا طائفة بأن قالوا: أفعل التفضيل في قوة فعلين^(٢)، فهو عامل في (بسرّاً) باعتبار (طاب). وفي (رطباً) باعتبار (زاد)، حتى لو فككت ذلك لقلت: هذا زاد بسرّاً في الطيب على طيبه في حال كونه رطباً، وكان المعنى المطلوب مستقيماً.

السؤال الرابع: إذا كان العامل أفعل التفضيل لزم تقديم معموله عليه، والاتفاق على منعه^(٣).

(١) توضيحه ما جاء في نتائج الفكر للسهلي [٣٩٩] من أن العامل في الحال الثانية وهي (رطباً) هو معنى الفعل الذي هو متعلق الجار في (منه) فإنه متعلق بمعنى غير الطيب؛ لأن (طاب يطيب) لا يتعدى بـ(من)، ولكن صيغة الفعل تقتضي التفضيل بين شيئين مشتركين في صفة واحدة إلا أن أحدهما متميز من الآخر منفصل منه بزيادة في تلك الصفة، فمعنى التمييز والانفصال الذي تضمنه (أفعل) هو الذي تعلق به حرف الجر، وهو الذي يعمل في الحال الثانية التي هي (رطباً)، كما عمل معنى الفعل الذي تعلق به حرف الجر من قولك: زيد في الدار قائماً، في الحال التي هي (قائماً).

(٢) توضيحه أن (أحسن من أخيه) معناه: حَسَنَ وزاد حسنه، فالفعل (حسن) مستفاد من أصل المادة، والفعل (زاد) مستفاد من اشتقاقه على وزن (أفعل). وكذلك (أطيب) في قول العرب: هذا بسرّاً أطيب منه رطباً، معناه: طاب وزاد طيبه، أما (طاب) فمن أصل المادة، وأما (زاد طيبه) فمستفاد من اشتقاقه على وزن (أفعل).

(٣) إنما منعوا تقديم معمول أفعل التفضيل عليه؛ لأن أفعل التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبوله علامة التأنيث أو التثنية أو الجمع، فانحط درجة عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فجعل موافقاً للجامد، والجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقدم =

والجواب من وجهين:

أحدهما: لا نُسَلِّمُ المنع، ودعوى الاتفاق غير صحيح؛ فإن بعض النحاة
جَوَّزَهُ^(١)، لقوله:

أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبٌ^(٢)

الثاني: سَلَّمْنَا به، إلا أنه خاص بـ(منك)، لا يتعدى إلى الحال والظرف،
وذلك لأن (منك) في معنى المضاف إليه^(٣) -على ما تقرر في بابهِ- فَكْرُهُ
تقديمه على ما هو كالمضاف، ولا يلزم من ذلك امتناع تقديم معمول ليس
مثله.

= عليه، وهذا في المعمول المنصوب كالحال في نحو: هذا أفصح الناس خطيباً، أو التمييز في
نحو: محمد أحسن الناس خلقاً.

وقد استثنى العلماء من الحال في هذا الموضع ما إذا كان اسم التفضيل عاملاً في حالين لاسمين
متحدتي المعنى أو مختلفيه، وإحداهما مفضلة على الأخرى؛ فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة
لخوف اللبس. [انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/٢٨٢].

(١) لم أظفر بمن أجاز تقديم معمول أفضل التفضيل المنصوب عليه في غير المسألة المشناة (المسألة
البرية)، وأما من أجاز تقديم معموله عليه. فإنما خصه بـ(من) بعده الجارة للمفضل عليه. بل
قد يجب التقديم كأن يكون مجرورها مما له صدر الكلام، كالأستفهام؛ نحو: أنت بمن أفضل؟
أو الإضافة إلى الاستفهام؛ نحو: أنت من غلام من أفضل؟ وفي ذلك يقول ابن مالك:

وإن تكن بتلو من مستفهما فلهما كن أبداً مقدما

وقد يقدم في غير الاستفهام ضرورة، كالشاهد الذي ذكره في المتن.

(٢) عجز بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فصالت لنا: أهلاً وسهلاً، وزودت

جنى النحل، بل ما زودت منه أطيب

وهو للفردق -وقد مر بإمرأة من بنى ضبة يقال لها: مية، فسألها أن تَقْرِيَهُ وتحملة فأبت، ومر
بإمرأة من بنى ذهل بن ثعلبة يقال لها: عزيزة. فحملته وأعطاه ابنها ناقة. فقال قصيدة منها هذا
البيت. ويروي البيت (أو ما زودت هو أطيب) وعليه لا شاهد فيه.

انظر: جمع الهوامع ٥/١١٥ - ومنهج السالك ٤١٣ - وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢/٦١٠ -
وشرح عمدة الحفاظ ٢/٧٩٧ - وديوان الفردق ٦١.

(٣) والدليل على ذلك أن قولهم: زيد أحسن منك، بمنزلة: زيد أحسن الناس، في قيام أحدهما
مقام الآخر، وأنهم لا يجمعون بينهما، فكما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف لا يجوز
تقديم ما هو في معناه على المضاف.

وجواب ثالث: وهو أنهم إذا فضلوا الشيء على نفسه باعتبار حالين، فلا بد من تقديم أحدهما على العامل، وإن كان مما لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك. وكذا إذا فضلوا ذاتين باعتبار حالين، قَدَّمُوا أحدهما على العامل، وقد قالوا: زيد قائماً كعمرو قاعداً، فإذا جاز تقديم هذا المعمول على (كاف) التشبيه - التي هي أبعد في العمل من باب (أفعل) فتقديم معمول (أفعل) أجدر.

السؤال الخامس: متى يجوز أن يعمل العامل الواحد في حالين؟ وما ضابطه؟

والجواب قد عرف مما تقدم، وهو إذا كانت إحدى الحالين متضمنة للأخرى؛ نحو: جاء زيد راكباً مسرعاً.

السؤال السادس: هل يجوز التقديم والتأخير في الحالين أم لا؟

والجواب: أن الحال الأولى يجوز فيها ذلك؛ لأن العامل فيها لفظي، فلك أن تقول - مع ما تقدم - : هذا أطيب بئراً منه رطباً - وهو الأصل^(١) - ولا يجوز في الثانية التقديم؛ لأن عاملها معنوي، والعامل المعنوي لا يتصور تقديم معموله عليه^(٢).

(١) أورد ابن قيم الجوزية هنا اعتراضاً هو: إذا هذا هو الأصل، فلمَ مثَّلَ بها سيويه مقدمة، وكان كان ذلك أحسن عنده من أن يؤخرها؟ وأجاب بأنه أراد تأكيد معنى الحال فيها؛ لأنه ترجم عن الحال، فلو أخرها لأشبهت التمييز؛ لأنك إذا قلت: هذا الرجل أطيب بئراً من فلان، فد(بئراً) لا محالة تمييز، وإذا قدمت (بئراً) على (أطيب من كذا) فد(بئراً) لا محالة حال، ولا يصح أن يخبر بهذا الكلام عن رجل، ولا عن شيء سوى الثمر وما هو في معناه، فإذا قلت: هذا بئراً، احتمل الكلام - قبل تمامه، وقبل النظر في قرائن أحواله - أن يكون (بئراً) تمييزاً، وأن يكون حالاً، وبينهما في المعنى فرق عظيم، فاقترضى تخصيص المعنى والحرص على البيان للمراد تقديم الحال الأولى على عاملها، ولو أخرت لجاز. [انظر: بدائع الفوائد ١٢٥/٢، ونتائج الفكر ٤٠١].

(٢) لأن العامل اللفظي إذا تقدم على منصوبه الذي حقه التأخير قلت فيه: مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى. فقسمت العبارة بين اللفظ والمعنى، فإن لم يكن للعامل وجود في اللفظ لم يتصور تقديم المعمول عليه؛ لأنه لا بد من تأخير المعمول على عامله في المعنى، فلا يوجد تعدد إلا وعامله متقدم عليه؛ لأنه منوي غير ملفوظ به، فلا تذهب النية والوهم إلى غير موضعه، بخلاف اللفظي فإن محله اللفظ واللسان ومحل المعنى القلب؛ فإذا ذهب اللسان باللفظ إلى غير موضعه لم يذهب القلب بالمعنى إلا إلى موضعه وهو التقديم. [انظر: بدائع الفوائد ١٢٦/٢، ونتائج =

السؤال السابع: كيف تُصوِّرتُ الحال في غير المشتق؟

والجواب: أن ليس لشرط الاشتقاق حجة، ولا قام عليه دليل، ولهذا كان الحذاق من النحاة على أنه لا يشترط^(١)، بل كل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً، ولا يشترط فيها إلا أن تكون دالة على معنى متحول، ولهذا سميت حالاً، كما قال:

لو لم تحل ما سُميت حالاً وكُل ما حال فقد زال^(٢)
وكم من حال وردت جامدة؛ نحو: تمثَّل^(٣) لى الملك رجلاً، وهذه ناقة
الله لكم آية^(٤) [الأعراف: ٧٣]، وصررت بهذا العود شجرًا، ثم مررت به
رمادًا. وتأويل ذلك بمشتق تعسف ظاهر^(٥).

= الفكر ٤٠٢.

(١) مجيء الحال مشتقة أمر غالب وليس بلالرم، وقد جاءت الحال جامدة مؤولة بمشتق في مسائل، كما جاءت غير مؤولة بمشتق في مسائل أخرى، انظر ذلك في باب الحال من كتب النحو، وعلى سبيل المثال انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٩٧ وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٨/٢ وما بعدها، وارتشاف الضرب ٢/٣٤ وما بعدها.

(٢) في الأصل: ذال - والبيت من السريع، وليس من شواهد النحو، فقد جاء به هنا لمعنى لغوي، هو أن الحال سميت كذلك لما فيها من معنى التحول والانتقال والتغير، ويبدو أن البيت مصنوع لهذا الغرض، وهو من وضع اللغويين، وانظره أيضًا في: بدائع الفوائد ٢/١٢٦.

(٣) جزء من حديث شريف أخرجه البخاري في حديث (كيف بدأ الوحي)، ويقول السهيلي في (نتائج الفكر) عقب هذا الحديث [٤٠٢]: «(رجلاً) حال: لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التمثُّل، وليست لازمة للملك، إلا في وقت وقوع الفعل منه وهو التمثُّل، فهي إذن حال؛ لأنه قد تحول إليها».

(٤) فقوله (آية) وقع حالاً من ناقة الله، وهي حال جامدة غير مؤولة بمشتق، والعامل فيها (ها) بما فيها من معنى التنبيه، أو اسم الإشارة بما فيه من معنى الإشارة، أو فعل مضمرة تدل عليه الجملة، كأنه قيل: انظر إليها في حال كونها آية.

(٥) إنما كان من قبيل التعسف الظاهر: إما لأنه لا يمكن ذلك إلا على تأويل بعيد، وهو أن يكون المنسوب معمولاً لفعل محذوف تقديره (يشبه)، وإما لأنه لا يمكن التأويل أصلاً، كما في رجل وآية وشجر ورماد (الوارد في النص).

ويعقب السهيلي على ذلك في نتائج الفكر [٤٠٢] بقوله: «فهذه كلها أحوال وإن كانت =

السؤال الثامن في أى شيء وقعت الإشارة بقولهم : هذا

والجواب : أن متعلق الإشارة هو الشيء الذي تتعاقب عليه هذه الأحوال، وهو ما يخرج النحر من أكمامها^(١)، فيكون بلحاً، ثم بئاً، ثم خللاً، ثم بساً، إلى أن يكون رطباً. فمتعلق الإشارة المحل الحامل لهذه الأوصاف، فالإشارة إلى شيء ثالث غير البسر والرطب^(٢)، وهو حامل البسرية والرطوبة، أى الحقيقة الحاملة لهذه الصفات^(٣).

= جامدة؛ لأنها صفت بنحو الفاعل إليها، وليس يلزم في الصفات أن تكون كلها فعلية، بل فيها نفسية ومعنوية وعدمية - وهى صفات انثى - وإضافية وفعلية، ولا يكون من جميعها حال إلا ما كان الفعل واقعاً فيه وجاز خلوه عنها، وأما ما كان لازماً للاسم مما لا يجوز خلوه عنه فلا يكون حالاً متصبة بالفعل؛ نحو قولك : قرشياً وحشياً وابناً لزيد وأخاً لعمرو، فإذا أردت النسب لا يكون شيء من هذا كله حالاً، وقد نقل ابن قيم الجوزية هذا الكلام بلفظه غالباً فى : بدائع الفوائد ١٢٦/٢، ١٢٧.

(١) النخل اسم جنس يسمى يفرق بينه وبين واحده بالتاء، ومثله يعامل فى وصفه والإخبار عنه وعود الضمائر إليه معاملة المفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو جماعة الإناث، وفى القرآن الكريم : ﴿تنزع الناس كأنهم أعجاز نخل منقعر﴾ [القمر : ٢٠] و﴿تسرى القوم فيما صرعى كأنهم أعجاز نخل خاوية﴾ [الحاقة : ٧] و﴿والنخل باسقات لها طلع نضيد﴾ [ق : ١٠].
ولذا تجدد المؤلف هنا، والسيوطى فى [الأشباه والنظائر] يعامل (النخل) معاملة المفرد المذكر، فيذكر له الفعل (يخرج)، ثم يعامله معاملة المفردة المؤنثة فيعيد إليه الضمير مؤنثاً فى (أكمامها).
(٢) فى مراتب حمل النخل جاء فى : كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ فى اللغة العربية - لابن الأجدابى [٦٢] ما يلى .

«أول حمل النخل (الطلع)، فإن انشق فهو (الضحك والإعريض) والوليع . والكافور وعاء الطلع وهو الجفأ أيضاً وجمعه جفوف، فإذا انعقد الطلع حتى يصير بلحاً فهو (السَّيَاب) الواحدة سيابة، فإذا اشتد واخضر فهو (الجدال) فإذا عظم واشتد فهو (البسر) فإذا احمر فهو (الزهو)، فإذا بدت فيه نفض من الإرتطاب فهو (مؤتت)، فإذا أتاه التوكيت من قبل أذنانه فهو (مذنب) و(تذئوب)، فإذا لان للإرتطاب فهو (تعد)، فإذا بلغ الإرتطاب أنصافه فهو (مجزع)، فإذا بلغ ثلثيه فهو (حلقان) و(محلقتن)، فإذا جرى الإرتطاب فيه فهو (منسب). فإذا تنهى الإرتطاب فيه فهو (معر)». ولم نجد ما جاء فى المتن من (البساء والحلال).

(٣) يرى بعضهم أن الإشارة إلى الجدال (مرتبة من مراتب البلع) إذا قدرت عاملاً محذوقاً هو (إذا)، والتقدير : هذا الجدال إذا كان بساً. أو الإشارة إلى الرطب إذا قدرت العامل المحذوف هو (إذا)، والتقدير : هذا الرطب إذا كان بساً. يقول السهيلي عن هذا : «وهذا تكلف لا معنى له؛ لأننا سنبتل إضمار (إذا وإذا) فيما بعد، وإضمار (كان)» [انظر : نتائج الفكر ٣، ٤] يريد : أن =

ويبدل على ذلك أنك تقول: زيد قائمٌ أخطب منه قاعداً، وقال عبد الله بن سلام لعثمان: أنا خارجاً أنفع مني لك داخلاً^(١)، ولا إشارة ولا مشاراً إليه منا؛ وإنما هو إخبار عن الاسم الحامل للصفات التي منها القيام والقعود والدخول والخروج، ولا يصح أن يكون متعلق الإشارة صفة البسرية ولا جوهر بقيد تلك الصفة؛ لأنك لو أشرت إلى البسرية أو الجوهر بقيدها لم يصح تقييده بحال الرطوبة، فلم يبق إلا أن تكون الإشارة إلى الجوهر الذي تعاقب عليه الأحوال، وهو يبين لك بطلان قول من زعم أن متعلق الإشارة في هذا هو العامل في (بسراً)، فإن العامل إما ما تضمنه (أطيب) من معنى الفعل، وإما (كان) المقدرة، وكلاهما لا يصح تعلق الإشارة به.

السؤال التاسع: هلأ قلتم: إن (بسراً ورطباً) منصوبان على خبر (كان)، وتخلصتم من هذا كله؟

والجواب: أن (كان) لو أضمرت لأضمر ثلاثة أشياء: الظرف الذي هو (إذا)، وفعل (كان)، ومرفوعها، وهذا لا نظير له، إلا حيث دل عليه الدليل؛ وإذا منع سيبويه من إضمار (كان) وحدها^(٢)، فكيف يجوز إضمار (إذ) أو (إذا) معها، وأنت لو قلت: سأتيك جاء زيد - تريد: (إذا) جاء زيد - لم يجز بإجماع، فهانئ أولي؛ لأنه لا يُدرى: (إذ) تريد أم (إذا)، وأن (سأتيك) لا يحتمل إلا أحدهما. وإذا بعد إضمار الظرف وحده، فإضماره

= العامل في (بسراً ورطباً) ليس (كان) المحذوفة بتقدير: إذ كان أو إذا كان - على ما سبق.

(١) يروى هذا القول برواية أخرى للترمذي عن ابن أخي عبد الله بن سلام قال: «لما أريد قتل عثمان جاء عبد الله بن سلام فقال له عثمان: ما جاء بك؟ قال: جئت في نصرتك، قال: اخرج إلى الناس فاطردوهم عني، فإنيك خارج خبير لي من داخل» [انظر: تفسير القرطبي - الآية ٤٣ من سورة الرعد].

(٢) عبارة سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لست تشير إلى أحد». وعلل السيرافي ذلك فقال: «لأنه ليس قبله ولا في الحال دلالة عليه؛ إذ يجوز أن يكون على معنى: توكَّ عبد الله وأحبه، وما أشبه ذلك، وإنما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام، أو شاهد من الحال». [انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٦٤ - الأصل والهامش].

مع (كان) أبعد، ومن قدره من النحاة^(١) فإنما أشار إلى شرح المعنى بضرب من التقريب.

فإن قيل: يدل على إضمار (كان) أن هذا الكلام لا يذكر إلا لتفضيل شيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمان آخر، ويجوز أن يكون الزمان المفضل فيه ماضياً، وأن يكون مستقبلاً ولا بد من إضمار ما يدل على المراد منهما، فيضمّر للماضى (إذ)، وللمستقبل (إذا)، وإذ وإذا يطلبان الفعل، وأعم الأفعال وأشملها فعل الكون، فتعين إضمار (كان)؛ لتصحيح الكلام.

قيل: إنما يلزم هذا السؤال إذا أضمرنا الظرف، وأما إذا لم نضمّره لم يحتج إلى (كان).

وأما قولكم: إنه يفضل الشيء على نفسه باعتبار زمانين، وإذ وإذا للزمان.

فجوابه: أن في التصريح بالحالين المفضل أحدهما على الآخر غنية عن ذكر الزمان وتقدير إضماره؛ ألا ترى أنك إذا قلت: هذا في حال بسريته أطيب منه في حال رطيبته استقام الكلام، ولا إذ هنا ولا إذا؛ لدلالة الحال على مقصود التكلم من التفضيل باعتبار الوقتين.

السؤال العاشر: هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه بالحقيقة؟

والجواب: أن وضعها كذلك، ولا يجوز أن تقول: هذا براً أطيب منه عنياً؛ لأن وضع هذا الباب، لتفضيل الشيء على نفسه باعتبارين، وفي زمانين، فإن جئت بهذا التركيب وجب الرفع، فقلت: هذا براً أطيب منه عنباً، فيكون جملتين: إحداهما: هذا براً، والثانية: أطيب منه عنب، والمعنى: العنب أطيب منه. ولو قلت: هذا البسراً أطيب منه عنب، لا تضحّت المسألة، وانكشف معناها.

(١) من هؤلاء النحاة المبرد، فقد قال في (المقتضب ٢٥١/٣): «ومثل هذا قولك: هذا براً أطيب منه تمرّاً، فإن أومات إليه وهو برّ تريد: هذا إذ صار براً أطيب منه إذ صار تمرّاً، وإن أومات إليه وهو تمر، قلت: هذا براً أطيب منه تمرّاً، أي هذا إذا كان براً أطيب منه إذ صار تمرّاً، فإنما على هذا يوجه؛ لأن الانتقال فيه موجود». وقد تبع المبرد في هذا التقدير كل من السيرافي والزجاج وابن السراج والفارسي في (الخلييات) وابن عصفور في رواية عنه.

الخامسة

المسألة الضبية

[لُقبت (*) هذه المسألة بلقب «الضبية» أخذًا من قول النووي المذكور: «ضبة كبيرة»؛ إذ هي موضع النزاع والتخريب الإعرابي. (والضبة): قطعة عريضة من حديد أو نحاس أو خشب أو غير ذلك، يُصَلحُ بها الإناء المكسور. وقد تكون الضبة من ذهب أو من فضة. وجمع الضبة: ضباب وضبّات. وقد يقال للضبة: كَتِيفَةٌ؛ لأنها عَرُضَتْ على هيئة الكتف. ويقال: ضَبَّتُ الإِنَاءَ؛ أى: عملت له ضبة (انظر: لسان العرب «ضب»).

وتجد حديثًا عن هذه المسألة -سُوجزًا أو مفصلاً- في كل من جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي. والأشبه والنظائر في النحو، للسيوطي]

نص المسألة الضبية

وهي قول النووي في (منهاجه)^(١): «وما ضَبَّ بذهب أو فضة ضبةٌ كبيرةٌ؛ لزينة -حرم^(٢)» وقد أفرد لها الكمال أبو بكر بن محمد السيوطي الشافعي، فقال: عرض الاجتماع ببعض الأشياء، فذُكِرَ لى أن بعض أصحابنا الشافعية سأله عن وجه نصب (ضبة) في كلام (المنهاج). وأخبر هذا السائل أن الأصحاب اختلفوا في وجه نصبه، وأن بعضهم قال: هو خير (كان) محذوفة، والمعنى: وكان ضبة، أو: وإن كان ضبة. وقال بعضهم: توسع المصنف، فأطلق الضبة على المصدر. وربما قيل غير ذلك.

(*) تمهيد للمأنة، ليس من النص.

(١) كتاب منهاج الطالبين وعمدة المفتين في فروع الفقه الشافعي. ذكر في مقدمته أنه اختصره من كتاب (المحرر) للإمام أبي القاسم الرافعي، كما ذكر منهجه في عرض المسائل الفقهية. وقد طبع الكتاب طبعات عدة.

(٢) هذه العبارة وردت في كتاب المنهاج ص ٣ من كتاب الطهارة -طبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، وهي بتمامها: «ويحل استعمال كل إناء طاهر إلا ذهبًا وفضةً فيحرم وكذا اتخاذه في الأصح، ويحل الموءة في الأصح، والنفيس -كياقوت- في الأظهر، وما ضبب بذهب أو فضة ضبة كبيرة لزينة حرم، أو صغيرة بقدر الحاجة فلا، أو صغيرة لزينة أو كبيرة لحاجة جاز في الأصح. وضبة موضع الاستعمال كغيره في الأصح. قلت: المذهب تحريم ضبة الذهب مطلقًا، والله أعلم».

وقد ظهر لى - على أن إطلاق هذا اللفظ بإزاء هذا المعنى عربى - أن هذه الأقوال كلها لا تُسَلَّم.

أما قول من قال: «وكان ضبة، أو: وإن كان ضبة، فَنَقِيَّ عَنْ الْجَوَابِ؛ لانه يلزم منه عود الضمير فى (كان) المقدرَة على (ما) الواقعة على الإناء المضبب^(١)، فيكون المعنى: وما ضُبِّبَ وَكَانَ الْمُضَبَّبُ ضَبَّةً، أو: وإن كان المضبب ضبة. ولا يخفى فساده، سواء جعلت (كان) تامة أو ناقصة، والوار عاطفة أو للحال.

هذا كلام الشيخ، وقد اقتضى أمرين.

أحدهما^(٢): أن اسم (كان) المقدرَة ضميره. والثانى: أنه عائد على (ما) الواقع على المضبب.

وكُلُّهُمَا ليس بلازم؛ أما الأول؛ فلأنه يجوز أن يكون اسم (كان) ظاهراً تقديره: وكانت الضبة ضبة كبيرة... إلى آخره.

وأما الثانى؛ فإننا إذا جعلنا اسم كان ضميراً، كان عائداً على الضبة المفهومة من قوله: وما ضبب؛ لأن نفس الضمير يجوز الاستغناء به^(٣) بمستلزم له، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ف(عفى) يستلزم عافياً، والضمير فى (إليه) عائد عليه؛ كقوله:

لَكَالرَّجُلِ الْحَادِى وَقَدْ مَتَعَ الضَّحَى وَطَيَّرَ الْمَنَائِىَ فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعَ^(٤)

ف(الحادى) يستلزم إبلا محدوةً، وضمير (فوقهن) عائد عليهن.

إذا تقرر ذلك، فقد حُذِفَ (كان) واسمها ظاهراً قَدَرْنَاهُ، أو ضميراً، وبقي

خبرها.

(١) يقصد عود الضمير على (ما) فى قوله أولاً: «وما ضبب» وهى (ما) الموصولة، أى: وكان ما ضبب ضبة كبيرة. والنصب فيه يقتضى أن يكون مفعولاً به لقوله: «اقتضى» مبنياً للفاعل. والرفع فى الأصل (أمران) يقتضى أن يكون نائباً عن الفاعل للفعل «اقتضى» مبنياً للمجهول.

(٢) زيادة «أحدهما» يقتضيهما التقسيم السابق، وهى من الأشباه والنظائر [٢٤٧/٤].

(٣) كذا فى الأصل. وفى الأشباه والنظائر [٢٤٧/٤]: «يجوز الاستغناء عنه»، وهو الأفضل.

(٤) البيت من الطويل، وقبله قوله:

فإن اعترض معترض^(١) بأن حذف (كان) مع اسمها إنما يحسن ويكثر بعد إن ولو^(٢).

أجبت: بأنه يكفينا في التخريج وقوعه في كلام العرب - وإن كان قليلاً - فقد خرج سيويه قول الشاعر وجزاً:

مِنْ لَدُ شَوْلَا، فإلى إنلتائها^(٣)

[على أن التقدير: مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلَا]^(٤).

وأمكنا أن نخلص من اعتراضه بوجه آخر، وهو أن نقول: أصله: فإن

فإنك والتأبين عُرْوَةٌ بعدما دعواتنا، وأيدينا إليه شوارح ولم يدرَ لهما قائل، ويروي: «وقد تلغ الفحى» و«التأين» مدح الميت، و«شوارح»: جمع شارة وهي الممتدة المرتفعة، و«ممع الضحى أو تلغ»: كناية عن ارتفاع الشمس، و«أواقع»: جمع واقعة وهي النازلة، والضمير في «فوقهن» يعود إلى الإبل. [انظر: شرح عمدة الحفاظ ٢/٩٨٨، والمقاصد النحوية ٣/٥٢٤، وشرح الأشموني ٢/٢٨٤، وشفاه العليل في إيضاح التسهيل ١/٢٠١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٤، ولسان العرب (وقع)].

(١) في الأصل «معارض»، وما أثبتته من الأشباه والنظائر [٢٤٨/٤].

(٢) وفي ذلك يقول ابن مالك في «الآلفية» في الأمور التي تختص بها (كان) من دون أخواتها:

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيراً إذا اشتهر

(٣) البيت من مشطور الرجز، ولم يعرف قائله، و«شولا»: جمع شائلة صفة للناقة - على غير قياس - وهي التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية. و«الإنلاء» مصدر قولك: أنلت الناقة: إذا تلبها ولدها، والمعنى: من كونها شولا إلى زمن كونها متلوة بأولادها.

[انظر: كتاب سيويه ١/١٣٤، والأملاني الشجرية ١/٢٢٢، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠١، وجمع الهوامع ١/١٢٢، ولسان العرب (شول)].

(٤) ما بين المعقوفين زيادة لا بد منها، وهي من الأشباه والنظائر [٢٤٨/٤]. وإنما قدره سيويه على هذا التقدير (من لد أن كانت شولا) ولم يقدره (من لد كانت شولا)؛ لأنه لا يرى إضافة لذن إلى الجمل، واعترض على سيويه في تقديره (أن)؛ إذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه، بل نص سيويه في باب الامتناء على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه، وإن حمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما فر منه وقع فيه، [انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/١٩٤].

كانت الضبة ضبة كبيرة، فحذفت^(١) واسمها بعد إن، وبقي خبرها، ثم حذف إن بعد ذلك، وجوز حذفه دلالة (حَرْمٌ) الذي هو الجواب عليه؛ فإن حذف الشرط مع القرينة جائز مع (إن)^(٢)، وإنما الخلاف في غيرها من أدوات الشرط.

واشترط ابن عصفور والأبدي تعويض (لا) من الفعل المحذوف، قال في الارتشاف^(٣): «وليس بشيء»، ومن أمثلة حذف الشرط مع (إن) بدون^(٤) (لا) قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] تقديره -والله أعلم-: إن افتخرتم بقتلهم، فلم تقتلوهم أنتم، ولكن الله قتلهم^(٥). وقوله: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، تقديره: إن أرادوا أولياء بحق، فالله هو الولي بحق^(٦)، وقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ لِإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾

(١) أي حذفت (كان).

(٢) يجوز حذف ما علم من شرط، إن كانت الأداة (إن) مقرونة بـ(لا) النافية، كقول الأحموس: فطلقها فلنت لها بكفء وإلا يصل مفسررك الحسام وقد يتخلف واحد من (إن) والافتزان بـ(لا)، وقد يتخلفان معاً، وأمثلة ذلك على الترتيب: قول العرب: من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به، أي: ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به. وقوله تعالى: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها﴾ أي: وإن خافت امرأة. وقول الشاعر: متى تؤخذوا قسراً بظنة عامر ولم ينج إلا في الصفاد يزيد أي: متى تشفقوا تؤخذوا، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين [انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٥٢].

(٣) كتاب ارتشاف الضرب عن لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ، وانظر رد أبي حيان هذا في (ارتشاف الضرب ٢/٥٦١).

(٤) يخطيء بعض نقدة الاستعمال اللغوي دخول الباء الجارة على (دون)؛ لأنه لم يسمع عن العرب، ولأن (دون) ظرف غير متصرف، فلا يستعمل إلا منصوباً على الظرفية، أو مجروراً بحرف الجر (من) فقط، كقوله وتعالى: ﴿وقطعناهم في الأرض أمماً، منهم الصاخون ومنهم دون ذلك﴾ وقوله تعالى: ﴿ولا ندع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك﴾. وقد ورد هذا الاستعمال في كلام بعض اللغويين كالأخفش وغيره.

(٥) انظر: تفسير الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، في موطن هذه الآية.

(٦) انظر: تفسير الكشاف للزمخشري في موطن هذه الآية. قال أبو حيان في (البحر المحيط): ولا حاجة إلى تقدير شرط هنا؛ فالكلام يتم بدونه.

[العنكبوت: ٥٦] (١) أى: إن لم يتأت أن تخلصوا العبادة لى فى أرض، فإياى فى غيرها فاعبدون (٢). وهذا هو الأنسب؛ لتوافق عبارة المنهاج عبارة أصله (٣)؛ فإن عبارة المحرر: «والمضيب بالذهب أو الفضة، إن كانت ضبة كبيرة، وفوق قدر الحاجة حرم استعماله، وإن كانت صغيرة».. إلى آخره.

فهذا يشعر بأن صاحب المنهاج لما اختصر ما فى المحرر، حذف أولاً كان واسمها، وذكر الشرط. ثم قوله فى رد هذا الوجه: «سواء جعلت كان تامة أو ناقصة». كيف يصح فرض (كان) تامة، والمُدَّعى أن (ضبة) منصوب بها؟، فتأمل.

وأما قول من قال: تضييباً ضبة، فليس بشيء؛ لأنه لم يعرب (ضبة)؛ وإنما أكد الفعل بمصدره القياسى، وأبقى الضبة على حالها.

وأما قول من قال: إن (ضبة) مفعول مطلق؛ لأنه آلة التضييب، أو توسع المصنف، فأطلق الضبة على المصدر، ونصبها مفعولاً مطلقاً، فشبهته قوياً جداً؛ لأن لفظ (ضبة) موافق فى المعنى واللفظ للفعل قبله، ويرد بأن الضبة ليست بآلة للتضييب؛ لأن كل الآلات تكون موجودة قبل الفعل، مُعَدَّةً معروضة له؛ كالسوط قبل الضرب، والقلم قبل الكتاب.

وأيضاً فإطلاق آلة المصدر عليه سماع، ك(ضربته سوطاً)، ولا تقول: كتبتة قلماً. والضبة عبارة عن الرقعة التى يرتفع بها الإناء ونحوه، وقد كانت قبل ذلك جنساً من الأجناس، صَيْرُهُ المضيب بفعله فيه ضبة، ففعله فيه يسمى تضييباً، والضبة عبارة عن الذات، وكانت قبل ذلك جنساً لا تسمى ضبة.

ولو سلمنا أنها من الألفاظ التى أطلقتها العرب على المصادر -وليس بمصادر، كالألات والعُدَد وما أضيف إليها ونحوها- فإن وصفها بـ(كبيرة)

(١) وقد كتبت الآية خطأ فى الأصل وفى الأشباه والنظائر [٢٤٨/٤] بحذف «الذين آمنوا».

(٢) انظر: الكشف للزمخشري، والبحر المحيط لأبى حيان، فى موطن هذه الآية.

(٣) أصل المنهاج هو كتاب (المحرر) للإمام أبى القاسم الراعى.

يُرَدُّه؛ لأن المعانى لا توصف بكبير ولا صغير، وإنما توصف بالقللة والكثرة، والقوة والضعف، ونحوها من أوصاف المعانى. وإذا صح ذلك فلا يقال: توسع المصنف؛ فنصب (الضبة) على المصدرية؛ لأن معنى توسع: ارتكب لغة مؤلدة، فهذا يُعدُّ قلة حشمة وأدب على المصنف؛ لكنه لا ينبغي أن يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد؛ لأن المؤلدة إذا صنف فى الفروع أو غيرها يُعذر فى ارتكابه لغته المولدة؛ لأنه لو كُفِّ الكلام باللسان العربى دائماً، صعب عليه؛ لأنه لا يقدر عليه إلا بكلفة، فإذا عجزنا عن الدخول بكلامه فى اللسان العربى عذرناه، ولا جناح عليه. انتهى.

واقضى كلامه أن نزاعه إنما هو فى تعليل كونه مطلقاً^(١)، بجعله آلة، وأما نفس الدعوى فلا نزاع فيها؛ فإن المصدر قد ينوب عنه فى الانتصاب على أنه مفعول مطلق، مُلاق^(٢) له فى الاشتقاق؛ وإن كان اسم عين حاصلًا بفعل فاعل المصدر؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، فقد انتصب (نباتًا) على أنه مفعول مطلق، وليس بالآلة، بل النبات ذات حاصلة بفعل الفاعل.

والذى ظهر لى فيه - بعد البحث مع مجباء الأصحاب فيه، ونظر المحكم، والصحاح، وتهذيب اللغة، وغيرها، ولم تجده متعدياً بهذا المعنى - أن^(٣) الباء فى (بذهب) بمعنى (من) البيانية، ارتكبه على مذهب كوفى^(٤)، و(ضبة)

(١) يريد: بكونه مفعولاً مطلقاً؛ بأن ينوب الآلة مناب المصدر المشارك للفعل فى حروفه.

(٢) كلمة (ملاق) هنا فاعل لقوله قبل ذلك: «ينوب عنه».

(٣) المصدر المؤول من أن ومعمولها يقع فاعلاً لقوله: «ظهر لى» قبل ذلك.

(٤) لأن الكوفيين وحدهم هم الذين يجيزون نيابة بعض حروف الجر مناب بعضها الآخر، وقد عقد ابن قتيبة لذلك باباً فى كتابه (أدب الكاتب) ص ٣٩١ وما بعدها، وسماء (باب دخول بعض الصفات مكان بعض)، وذكر أن من مجيء الباء بمعنى (من) قول أبى ذؤيب الهذلى:

شربن بماء البحر، ثم ترفعت متى لجج خضسر لهن نشيج
وقول عترة:

شربن بماء الدحرضين فأصبحت ذوراء تُفسر عن حياض الديلم =

منصوب على إسقاط الخافض، إما من باب:

أمرتك الخير، فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال، وذا نشب^(١)

وهو ظاهر، ولا يُردُّ عَلَى - بإدخاله فيه - بكونهم لم يَعُدُّوه من أفعاله؛ لأننا نقول: ما قيس على كلامها فهو من كلامها^(٢). وقد قالوا في ضبط أفعال باب (أمرتك): كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأصل الثاني منهما حرف الجر، فهو من باب (أمر). وهذا الضابط يشمل لا محالة، وهو أولى من أن يدعى أنه منصوب من باب قول الشاعر:

تمرون الديار، ولم تعوجوا كلامكم عَلَى - إذن - حرام^(٣)

على إسقاط الخافض؛ لأنه هذا يحفظ ولا يقاس عليه، وارتكابه يخلص من مشكلات كثيرة، ودعواه أقل ضرراً من دعوى اللحن لعالم، ويكون (بذهب) في موضع نصب على الحال من النكرة؛ لتقدمه عليها؛ لأنه لو تأخر كان صفة لها، والباء بمعنى (من) البيانية، والتقدير: وما ضُيبَ بضبة من ذهب أو فضة كبيرة؛ لزيينة، حرم.

= أى: شرب من ماء البحر؛ ومن ماء الدحرصين.

والبصريون ينكرون إنابة بعض حروف الجر مناب بعضها الآخر، ويؤولون ما ورد، أو يقولون بشذوذه.

(١) أى: أمرتك بالخير، فأسقط الباء من (الخير). والنشب: المال الثابت كالضياع ونحوها، وقيل: هو جميع المال، وعطفه على المال من قبيل المبالغة. [انظر: كتاب سيويه ٧١/١، والمقتضب للمبرد ٢٦/٢، والامالي الشجرية ١/٣٦٥].

(٢) الضمير فى (كلامها) يعود إلى (العرب)، ويفهم ذلك من المقام، وهذه العبارة مشهورة، وردت فى كتاب الخصائص لابن جنى [١١٤/١] وفى غيره.

(٣) أى: تمرون بالديار. والبيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية الخطفى، ورواية الأشباه والنظائر [٢٤٩/٤]: «ولم تعرجوا». ونقل الأخفش الصغير عن المبرد أنه قرأ على عمارة بن عقيل - حفيد جرير - «مررتم بالديار»، قال: فهذا يدل على أن الرواية مغيرة، قال: والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعرض عليه الرواية الشاذة. [انظر: ديوان جرير ٥/٢، والكامل للمبرد ١/٣٤، معنى اللبيب ١٣٨، ٦١٦، شرح ابن عقيل ١/١٨٨].

ويمكن أن يُدعى أنه من باب (أعطى) (١)، وليس بظاهر؛ لأن سقوط الحرف فيه ظاهر، وليس فيه مُعْطَى ولا مُعْطَى لَهُ، و(ما) (٢) مبتدأ، وهى موصولة، صلته جملة (ضرب)، وفى (ضرب) ضمير نائب فاعل، وهو العائد، وهو المفعول الأول - إن جعلناه من باب أمر؛ أو أعطى (٣) - وجملة (حرم) خبره.

فإن قلت: لا يصح أن يكون (حرم) خبراً عن (ما)؛ لأن (ما) واقعة على المضرب، والمضرب جماد، لا يوصف بحرام ولا بحلال.

قلت: هو على حذف مضاف، أى: واستعمال ما ضرب حرام على المكلف، وكذلك تقدر فى كل موضع قاله الفقهاء؛ لأن الجمادات - كالخمر - لا توصف بحرام ولا بحلال؛ وإنما يوصف بهما فعل المكلف، فإذا قالوا: الخمر حرام، إنما يريدون استعمالها، وحذفوه؛ اختصاراً؛ للعلم به.

-
- (١) أى: من الأفعال التى تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.
(٢) أى (ما) فى أصل المسألة، وهى قوله: «وما غيب بذهب...»
(٣) فى الأصل «من باب أمر وأعطى» وما أثبتته من الأشباه والنظائر [٤/٢٥٠]، وهو الأولى؛ لأن البابين مختلفان فى التعدية - على ما سبق.

الساحسة مسألة الكحل

[لقت (*) هذه المسألة بلقب «الكحل»؛ لورود هذه اللفظة في مثالها المشهور، الذي مثل به سيويه في كتابه [٣١/٢] ويبدو أنه نقله عن العرب، والمثال هو: «ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه في عينه» وسيذكر ابن الصائغ ذلك في أثناء هذه المسألة موضوع التحقيق.

وتجد حديثاً موجزاً أو مفصلاً عن هذه المسألة فيما يلي:

ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي. وأوضح المسالك إلى أنفيه ابن مالك، لابن هشام. والبسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع. وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان. وشرح ابن عقيل على الألفية. وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسليبي. وعمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك. والكافية في النحو، للرضي. والكافية الشافية في النحو، لابن مالك. وكتاب سيويه. والمسائل المنثورة، للفارسي. والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل. والنكت في تفسير كتاب سيويه، للأعلم الشتمري. وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي]

نص مسألة الكحل

وقد أفردها بمئة نَّفِّ الشيخ شمس الدين بن الصائغ، وسماه بـ(كتاب الوضع الباهر)^(١) فقال:

اعلم أن اسم التفضيل من الأسماء المشتقة من الأفعال^(٢)، ويشبه من

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

(١) الاسم الكامل للكتاب هو: الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر.

(٢) المشهور أن الأسماء المشتقة من الأفعال سبعة هي: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، وانظر خلافاً في إضافة أنواع أخرى، وفي تعريف المشتق في كتاب (النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ٣/ هامش ٨٢) وما بعدها.

الأفعال الأفعال غير المنصرفة، وهو وفعلُ التعجب من باب واحد^(١)، حتى إن حذاق النحويين قالوا: إن الذي شذَّ في أحد البابين شذَّ في الآخر.

قال ابن عصفور: لا يُتَعَجَّبُ من فعل المفعول^(٢)، وشذَّ: ما أخوَفُهُ عندي، وأنشد:

فَلَهُوَ أَخَوْفٌ عِنْدِي إِذْ أَكَلَّمَهُ^(٣)

ولا من الألوان، وشذَّ قوله:

فَأَنْتَ أَيْضُهُمْ سَرِيالٌ طَبَاخٌ^(٤)

(١) إنما كانا من باب واحد؛ لأن كلا منهما يفيد الغاية والمبالغة في المعنى الذي سبق الحدث، وهذا مأخوذ عن كلام سيبويه، فقد قال: وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن فيه (أفعل به) ولا هو (أفعل منه)؛ لأنك تريد أن ترفعه عن غاية دونه، كما أنك إذا قلت: ما أفعله، فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا، والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد، وكذلك أفعل منه. [كتاب سيبويه ٩٧/٤].

(٢) في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: «لا يجوز التعجب من وصف المفعول، فلا يجوز أن تقول: ما أضرب زيداً؟ وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع به، واختلف في السبب المانع من ذلك، فمنهم من قال: إنه لم يجز التعجب منه لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فهذا يجيز التعجب إذا عُدِمَ اللبس... ومنهم من ذهب إلى أنه لا يجوز التعجب من فعل المفعول؛ لأنه ليس فيما أوقع به من فعل التعجب كسب فأشبه لذلك الخلق والألوان... وفي همع الهوامع أن من المجيزين عند عدم اللبس خطاب الماردى وابن مالك [انظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٧٦/١ - وهمع الهوامع ٤٢/٦ - والمقرب لابن عصفور ٧١/١].

(٣) شطريت من البسيط. من قصيدة لكعب بن زهير يمدح بها الرسول ﷺ، وتتمة البيت:

«وقيل: إنك محبوس ومقتول».

ويروي: مسبور ومسئول - [انظر: شرح ديوان كعب بن زهير ٢١ - وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٧٧/١ - والمقرب ٧١/١ - وهمع الهوامع ٤٣/٦].

(٤) عجز بيت من البسيط. لطرفة بن العبد، وصدره قوله:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم

ورواه الفراء:

أما الملوك فأنت اليوم الأمهم لؤمًا، وأيضهم سريال طباخ

[انظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٧٨/١ - والمقرب ٧٣/١، ومعاني القرآن للفراء ١٢٨/٢].

ولقد كنت قدماً^(١) نَظَرْتُ^(٢) هذه المسألة النحوية في أن البابين من واد واحد، والوارد في أحدهما وارد في الآخر بمسألة فقهية، وهي أن التمتع والقرآن^(٣) كذلك من واد واحد، والنص الوارد في التمتع وارد حكمه في القرآن، ضمته كتاباً سميته بـ(اختراع الفهوم لاجتماع العلوم).

إذا تقرر ذلك، فمقتضى هذه الصفة ألا تعمل؛ إذ هي اسم، وحقُّ الأسماء ألا تعمل، إلا إن أشبهت الفعل، أو أشبهت ما أشبه الفعل؛ فالأول كاسم الفاعل، والثاني الصفة المشبهة به^(٤).

و(أفعل) هذه لم تشبه الفعل شبه اسم الفاعل، في جريانها مطلقاً، أعنى حالة تذكيرها وإفرادها وفروعها وهو (تَفَعَّلُ)، حتى إنه في بعض الأماكن اختلف في الكلمة: هل هي فعل أو اسم تفضيل؟ كقوله:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي، وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيُّنَا تَعْدُو المِئَةِ أَوَّلُ^(٥)

(١) القدم - بكسر القاف وفتح الدال - تقيض الحدوث، يقال: قدم يقدم قدماً وقدامة. والقدم - بكسر القاف وسكون الدال - اسم من القدم، جعل اسماً من أسماء الزمان، يقال: قدماً كان كذا وكذا.

(٢) نظرت المسألة: أوردت لها نظيراً وشيهاً من موضع آخر.

(٣) التمتع في الحج: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، فإذا أحرم بها بعد إهلاله شوالاً فقد صار متمتعاً بالعمرة إلى الحج، ووجه التمتع هنا أن المحرم حيثئذ قد انتفع بما انتفع به من حلاقة وطيب وتنظيف وقضاء نفث والمأم بأهله - إن كانت معه - وكل هذه الأشياء كانت محرمة عليه فأبيح له أن يحل وينتفع بإحلال هذه الأشياء كلها، مع ما سقط عنه من الرجوع إلى الميقات والإحرام منه بالحج.

أما القرآن فهو الجمع بين الحج والعمرة بنية واحدة وتلبية واحدة وإحرام واحد وطواف واحد وسعى واحد، فيقول: لبيك بحج وعمرة.

(٤) اسم الفاعل يشبه الفعل المضارع في الحركات والسكنات ودلالته على التجدد والحدوث، فهو شبه له في اللفظ وفي المعنى. وأما الصفة المشبهة فلا تشبه المضارع في شيء من ذلك. ولكن لها شبهاً بما يشبهه وهو اسم الفاعل من وجهين. أحدهما أن كليهما يدل على الحدث ومن قام به. والثاني أن كليهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

(٥) البيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة لـ(معين بن أوس الزنى) [انظر: ديوان الحماسة ٣٢٦، والمقتضب ٢٤٦/٣، وشرح ابن عيشر على الفصل ٦/٩٨]، و(أوجل) مأخوذ من (الوجل) =

بل إن جرى (أفعل) على المضارع لم يَجْرِ بغير الفروع. فإن قلت: وكم لم تكن (أفعل) جارية على المضارع في الحركات والسكنات، إذ لا اعتبار بالأصالة والزيادة؛ ألا ترى أن (ضارباً) جارٍ على (يضرب)؟

قلت: علامة التانيث خارجة عن ذلك؛ ألا ترى أن (ضاربة) جارية، والتاء خارجة عن ذلك؟

ولقائل أن يقول: التاء خارجة عن الوزن؛ بدليل استثنائه، بخلاف الألف. والذي يدفع هذا كله أن كلامنا في (أَفْعَلٌ مِنْ)، وهي لازمة الإفراد والتذكير.

ومعنى الجريان - كما قال ابن عصفور -: الجريان على المضارع في الحركات والسكنات والتذكير والتانيث والثنية والجمع^(١).

ولم تشبه اسم الفاعل الجارى على الفعل كشيء الصفة له في لحاق العلامات الدالة على فرعية المسند إليه، بل جرت مجرى فعل التعجب في المعنى، ولذلك لزم الإفراد والتذكير، إذا كانت مجردة من (أل) والإضافة لذلك.

وليس لزوم (أفعل) لذلك؛ لتضمنه معنى الفعل والمصدر المستحقين لذلك؛ بدلالتهما على الجنس، كما ذكره موفق الدين بن يعيش في (شرح المفصل)، وابن بابشاذ، وقد أخذ ابن السراج، كذا في (الإيضاح)^(٢).

= وهو الخوف. و(النية) الموت. و(تعدو) تأخذ وتقههر. قال ابن جنى في إصراغ الحماسة: (أوجل) مما جاء من الصفات على (أفعل) لا (فعلاء). وظنه العيسى فعلاً مضارعاً فقال: قوله (لأوجل) أى: أخاف، من وجل يوجل.

(١) هذا رأى نقله ابن عصفور عن غيره، فقد جاء في باب اسم الفاعل من شرح الجمل [١/ ٥٥٠]: «وأسم الفاعل من جنس الأسماء، فينبغي أن ينظر: ما الموجب لعمله؟ وفي ذلك خلاف بين النحويين: فمنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه؛ لأن ضارباً جارٍ على يضرب في حركاته وسكناته وعدد حروفه». ثم ذكر في المسألة آراء أخرى، وعن رأى هنا من قبل ابن عصفور المبرد صاحب المتضرب، انظر [المتضرب ١١٩/٢].

(٢) يبدو أنه (الإيضاح في شرح المفصل) لابن يعيش. وليس به هذا المعنى المذكور هنا.

وفد عُلِّلَ ذلك بمثال في (الإيضاح) بأنهم لو جمعوا بينهما في علامة الفروع وبين (أل) فإذا البيت من (أدخلوا الدرع) بمعنى مع (أل) الإضافة؛ لأن غير المجرد وبقية المشتقات كذلك. ولا كما ذكره المتأخرون من أنها مع (من) كبعض الكلمة مع باقيها، وبعض الكلمة لا تلحقه العلامات؛ لأن إعرابها على حَدِّثَهَا يدفع ذلك^(١).

وإذا كان الجامد من الأفعال قاصراً في عمله عن التصرف؛ لشبهه بالأسماء، فما يشبهه من الأسماء ينبغي ألا يعمل، إلا أن (أفعل) - لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوفات - عملت في الضمير المتصل والتمييز والحال والظرف وعديله^(٢)، لا في الظاهر ولا في المفعول به؛ على المشهور، وهذا معنى قول من قال: لا تعمل.

وأما قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فـ(حيث) نُصِبَتْ بِمَقْدَرٍ نَصَبَ المفعول به، أي: يعلم حيث، لا جُرَتْ بالإضافة؛ لأن (أفعل) بعض ما يضاف له، ولا نُصِبَتْ بِ(أعلم) نصب الظروف؛ لأن علمه غير مقيد^(٣)، وفي الأخير بحث^(٤).

وكذلك قوله:

(١) العبارة من أول قوله: «وقد علل ذلك» إلى ما هنا، غير مترابطة، وفي معناها غموض، ويبدو أن في الكلام سقطاً.

(٢) عدل الظرف هو: الجار والمجرور، ويقال لهما معاً: شبه الجملة.

(٣) في تفسير القرطبي: «ولا يجوز أن يعمل (أعلم) في (حيث) ويكون ظرفاً؛ لأن المعنى يكون على ذلك: الله أعلم في هذا الموضع، وذلك لا يجوز أن يوصف به الباري تعالى».

(٤) مناط البحث هنا أن بعضهم أجاز أن يكون نصب (أعلم) نفسها على تقدير تجرده من معنى التفضيل. فيكون بمثابة اسم الفاعل أي: عالم، واعترض أبو حيان على وقوع (حيث) هنا مفعولاً به، ووجه اعتراضه أن في ذلك ضرباً من التصرف، و(حيث) لا تتصرف، قال المرادي: لم تحمى حيث فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ، وجاء في التسهيل أن تصرف (حيث) نادر، قال الدماميني: ولو قيل: إن المراد: يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة، لم يبعد، وفيه إبقاء (حيث) على ما عهد لها من الظرفية، قال الشمني: بل هو بعيد؛ لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل.

وأضربَ منا بالسيف القواضب^(١)

نصبه بـ(يضرب) مقدرًا، وقيل: بإسقاط الخافض، أي: أضربَ للقواضب^(٢)، ورُجِعَ الأول بكثرة حذف الفعل دون الحرف. ولا يقال: إنها تعمل، وهو ما تلحقه علامات تدل على شبه ما يحكم بشبهه، وهذه ليست كذلك، فكيف تدل؟ لانه كقوله:

كان جوابي بالعصا أن أجلدا^(٣)

و: زيدا مرتت به^(٤)

وبعض العرب - لأجل الاشتقاق - أعملها في الظاهر مطلقًا - حكاة سيويه في موضع، ومنعه في آخر وحكم عليه بالقلّة والرداءة^(٥). ورَفَعَ بها الظاهرَ كُلُّ العرب في مسألة (الكحل) استحسانًا، وألْقِياس قد قَدَّمَناه وَوَجَّهَهُ، إلا أن بعض المتأخرين اعترض عليه بأن عدم لحاق العلامات لـ(أفعل) يقوى شبهه بالفعل، من حيث إن الفعل لا يثنى ولا يجمع، فيجب أن يعمل بطريق الأولى، وهو مسبق بهذا الكلام في كلام الرشيد سعيد، والرشيد سعيد

(١) عجزيت من الطويل. أورده أبو تمام في الحماسة، وهو للعباس بن مرداس، وصدره قوله: أكر وأحمى للحقيقة منهم.

وقد انفرد ابن طولون برواية (القواضب) مع أن الوارد في مختلف المراجع (القواضا) - وعلى رواية ابن طولون لا يتأتى شاهد إلا أن يشد بنصب (القواضب). والقواض: جمع قونس، وهي بيضة الحديد، وقونس المرأة: مقدم رأسها. [انظر: ديوان الحماسة ١٣٢، شرح الكافية الشافية ٤٣٦/٢، الإيضاح في شرح الفصل ١/٦٦٣].

(٢) في الأصل: أضرب للقواضب. والقواضب: جمع سيف قاضب أي تطاع.

(٣) بيت من الرجز، وقبله قوله:

رئيت حتى إذا تمعدا

والرواية المشهورة: «كان جزائي». وقد علق ابن عصفور على البيت بقوله: «وظاهر (بالعصا) أنه من صلة (أن) كأنه قان: أن أجلد بالعصا؛ لكن ينبغي أن يحمل ذلك على إضمار فعل كأنه قال: أعنى بالعصا، وأول ابن جني المحذوف مصدرًا أو وصفًا من الفعل المذكور. [انظر: شرح الجمل ١/١٨٧، والمنصف ١/١٣٠].

(٤) فناصب (زيدًا) هنا ليس الفعل (مررت)، وإنما فعل محذوف دل عليه (مررت)، والتقدير: جاوزت زيدا، مررت به.

(٥) انظر حكاية الإجازة في: كتاب سيويه ٣١/٢، وانظر المنع والحكم بالرداءة في: الكتاب ٣٤/٢ (تحقيق عبد السلام هارون).

مسبوق أيضاً. قال أبو علي - فيما نقله التدمري عنه - في مسألة المازني: إن (خير ما تكون) نصب بـ (خير منك)، وقد تقدم أنه أشبه الفعل من جهات: من أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ويوصل بالحرف تارة نحو: زيد أعلم منك.

وجواب ذلك: أنا لا نُسَلِّمُ أن ذلك لقوة شبهه بالفعل، بل لضعفه؛ حيث لم يَجْرُ مجراه في لحاق العلامات، فلحاق العلامات مما يقوى شبه الفعل، وقد ذكره جماعة من النحويين في علة عمل اسم الفاعل عمل الفعل. وإن سُلِّمَ أن ذلك مما يقوى شبهه بالفعل، فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف غير متصرف، شبهً بالأسماء؛ بدليل مسألة: إن زيدا لِنَعَمَ الرجل، ومسألة: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، فإنها المخففة من الشقيلة؛ بدليل ﴿وَأَنْ سَعَى﴾ [النجم: ٤٠] إلى غير هذا من المسائل، وما حال ضعيفٍ تعلق بضعيف؟!!

ووجه الشيخ أبو عمرو القياس بأن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل إنما عملت لشبهها بفعلٍ وُجِدَ بمعناها، وهو (يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ وَقَعَلُ) (أَفْعَلُ) لم يوجد فعل بمعناه، أي يدل على الزيادة^(١).

واعترض عليه:

أولاً: بأن الصفة دالة على الثبوت، ولا فعل إلا وهو دالٌّ على الحدوث، وفي أفعال الغرائز ودلالاتها على الثبوت أو المثبوت بحث. وأما أمثلة المبالغة فثابتة عن (فَاعِلٍ) أو فعلها فَعَلٌ أو فَعِلٌ أو فَعُلٌ المجردة من أداة الكثرة، فإنه وإن لم يوضع لها لا ينافيها.

وثانياً: بأن لـ (أفعل) فعلاً بمعناه، وهو فعل التعجب، ولو زاد قيد التصريف كـ (خرج)، على أن لقائل أن يقول: ليس (أفعل) في التعجب موضعاً لذلك.

(١) يقول ابن الحاجب في شرح الكافية: «إنما عمل ما تقدم (يقصد اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة) عمل الفعل؛ لأن له فصلاً بمعناه، وأما هذا (يقصد اسم التفضيل) فليس له فعل بمعناه في الزيادة، فلم يعمل لذلك».

ومسألة (الكحل) لنت بذلك؛ لأن سيويه مثلها ب: ما رأيت رجلاً أحسن
في عينه الكحل منه في غيره^(١)، وبغير ذلك من الأمثلة^(٢)، وبسط الكلام في
مثال الكحل ما لم يسطه في غيره^(٣).

وقد ضبطها الإمام جمال الدين أبو عمرو بما إذا كان (أفعل) لشيء وهو في
المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفياً^(٤)، أي صفة
لشيء وهو في المعنى لتعلق به مفضل - وهو الكحل - . وقيل: لمسبب أي
لمجعل سبباً.

وقيل: الأفضل بالحقيقة للعين، هي سبب للكحل في التفضيل، ولهذا
لزم اعتبار وقوعه في غير ذلك الموصوف، والتفضيل انعكس لأجل النفي.

والإمام جمال الدين بن مالك قال في (تسهيله): لا يرفع (أفعل) التفضيل
في الأعراف ظاهراً إلا قبل مفضول هو هو، مذکور أو مقدر [وبعد ضمير
مذكور أو مقيد]^(٥) مفسر، بعد نفي أو شبهه بصاحب (أفعل).

ولا أعراف مخرجاً للغة من يرفع بها الظاهر مطلقاً - كما سبق - لكن كان
ينبغي أن يزيد: «أو ضميراً منفصلاً»؛ ليخرج مثل: مررت برجل أحسن منه
أنت.

(إلا قبل مفضول)^(٦) المفضول أبداً هو الجورور بـ(من) وأفعل قبله، وإنما

(١) عبارة سيويه في الكتاب [٣١/٢]: «ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه في عينه.

(٢) ومن ذلك قوله [٣١/٢]: «ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه إليه». وقوله [٣١/٢]: «مثل
ذلك: «ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة».

(٣) انظر كتاب سيويه [٣١-٣٣]. وفي عبارة الأصل بعض اضطراب، فقد وردت هكذا:
«ومسألة الكحل لنت بذلك؛ لأن سيويه مثلها ب ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في
غيره، ولكثرة الأمثلة في مثال الكحل ما لم يسطه في غيره، وبغير ذلك من الأمثلة». «وقد
أثبت ما جاء في الأشباه والنظائر [٢٠٧/٤].

(٤) انظر كلام ابن الحاجب في: شرحه للكافية [٦٤٢/٢]، وفي الإيضاح شرح المفصل [٦٦١/١]،
وانظر رد الرضى عليه في ذلك في شرح الكافية للرضى [٢٢٠/٢].

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو مثبت من نص المؤلف في كتابه (تسهيل الفوائد) الذي
نقل عنه [١٣٥].

(٦) ما بين الأقواس فيما يلي ألفاظ نص ابن مالك السابق يشرحها المؤلف.

أراد أن يقيدَه بأنه (هو هو)، أي المجرور هو ذلك الظاهر الذي فرض رفع (أفعل) له وهو (الكحل)؛ إذ الضمير يعود عليه.

ومثال كونه مذكوراً المثال السابق. وكونه مقدراً، منه ما ذكره سيويه من الحديث: «ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم من عشر ذى الحجة»^(١). قيل: وحذف (إليه) أيضاً، قال الخفاف: من قال: (أحبَّ) حملة على لفظ الأيام، ومن رفع فعلى موضعها والخبر محذوف، أي: في الوجود: والمروى في (الصحيح): «ما من أيام العَمَلُ الصالحُ فيهن أحبُّ إلى الله العَمَلُ من هذه الأيام العشرة»^(٢)، ولا شاهد فيه.

أما تجويزه مع إدخال (من) على المحل ك^(٣): ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد، أو على ذى المحل ك: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد.

وأما حذفه مع (من) كقوله^(٤):

ما إن رأيت كعبد الله من أحد أولى به الحمد في وجدٍ وإعدام^(٥)
وبيتى الكتاب المعزوين لسحيم:

مررت على وادى السباع ولا أرى

كوادى السباع حين يُظلمُ وادياً

(١) نص عبارة سيويه [٣٢/٢]: «ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة»، ولم يصرح سيويه بأنه من الحديث.

(٢) انظر: صحيح البخارى (الباب الحادى عشر من كتاب العيدين) وسنن الترمذى (الباب الحادى والخمسون من كتاب الصوم).

(٣) هذا جواب (أما) السابقة، فالأولى اقترانه بالفاء؛ لما فيها من معنى الشرط، فكان الأولى أن يقول: «أما تجويزه... فكما رأيت...».

(٤) الأولى إدخال الفاء في جواب (أما)، فكان يقول: «وأما حذفه مع من فكقوله...».

(٥) البيت من البيط، ولم يعلم له قائل. والوجد (بضم الواو): الغنى، والإعدام: الفقر. وتقدير البيت بعد رد المحذوف: أولى به منه الحمد.

أَقْلَبَ بِهِ رَكْبَ أَتَوْهُ تَنْبِيَةً وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ وَاقِيَا (١)
قال الأعلام في كتابه (تحصيل عين الذهب) (٢) التقدير: أَقْلَبَ بِهِ رَكْبَ أَتَوْهُ
منهم بوادي السباع، فجرى في الحذف مجرى (الله أكبر) (٣) - يعني على أحد
القولين.

وقدره في (النكت): أَقْلَبَ بِهِ رَكْبَ أَتَوْهُ تَنْبِيَةً مِنْهُمْ بِهِ، عَلَى أَنْ (بِهِ) يَعُودُ
عَلَى (وَادِي السَّبَاعِ)، لَا عَلَى مَا عَادَتْ عَلَيْهِ (بِهِ) فِي الْأَوَّلِ (٤)، وَهُوَ قَرِيبٌ
مِنَ الْأَوَّلِ.

وقدره بدر الدين بن مالك: لَا أَرَى وَادِيًا أَقْلَبَ بِهِ رَكْبَ تَنْبِيَةً كَوَادِي
السَّبَاعِ (٥)، وَلَمْ يُوَفِّ التَّقْدِيرَ حَقَّهُ؛ فَإِنَّهُ حَذَفَ الْمَفْضُلَ عَلَيْهِ - وَهُوَ مِنْهُمْ -
الْعَائِدَ عَلَى الرُّكْبِ، وَبَقِيَ الْمَحَلُّ الْآخِرُ - وَهُوَ كَوَادِي السَّبَاعِ - الَّذِي قَدَرَهُ
الْأَعْلَمُ بِ(قَدْ وَقَعَ كَوَادِي السَّبَاعِ)، فَإِنَّهُ أَرَادَ هُوَ الْمَذْكُورَ فِي الْبَيْتِ فِيهِ (أَلِ)،
و(أَلِ) مِنْ جُمْلَةِ الْمُوصُوفِ بِاسْمِ التَّفْضِيلِ. وَتَلْخِيصُ الْبَيْتِ: وَلَا أَرَى كَوَادِي
السَّبَاعِ وَادِيًا أَقْلَبَ بِهِ الرُّكْبَ إِلَّا أَتَوْهُ تَنْبِيَةً - وَهِيَ الْمَكْتُوبَةُ مِنْهُمْ بِوَادِي السَّبَاعِ.

وقال أبو جعفر بن النحاس في (شرح أبيات سيويه): تَأَيَّتُ بِالْمَكَانِ - مِثْلُ

(١) البيتان من الطويل، وهذا من شعر محيم بن وثيل الرياحي من المخضرمين [انظر: كتاب سيويه
٣٣/٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٦٦٤، وعمدة الحفاظ ٢/١٧٧٤].

(٢) ورد في الأصل: [تحصيل عين الذهب]. واسم الكتاب كاملاً هو: [تحصيل عين الذهب من معدن
جواهر الأدب في علم مجازات العرب]. وهو شرح لشواهد كتاب سيويه [انظر: بغية الوعاة
٣٥٦/٢].

(٣) انظر: [تحصيل عين الذهب (بهامش كتاب سيويه - طبعة بولاق) ١/٢٣٣].

(٤) نص عبارة الأعلام في النكت في تفسير كتاب سيويه [٤٥٥/١]: [والمعنى: أَقْلَبَ بِهِ الرُّكْبَ تَنْبِيَةً
مِنْهُمْ بِهِ، فَحَذَفَ (مِنْهُمْ) وَ(بِهِ)، وَالْهَاءُ فِي (بِهِ) الْأَوَّلِ ضَمِيرُ (وَادِي)، وَالْهَاءُ الَّتِي فِي (بِهِ) الَّتِي
بَعْدَ (مِنْهُمْ) ضَمِيرُ وَادِي السَّبَاعِ، وَ(أَتَوْهُ) نَعْتُ لِرُكْبِ، وَ(تَنْبِيَةً) فِي سَعْنَى ثَلَاثٍ وَتَمَكُّثٍ، كَأَنَّهُ
قَالَ: لَا أَرَى وَادِيًا أَقْلَبَ بِهِ مَكَّنًا وَتَلْبَنًا الرُّكْبَ الْأَتَوْهُ مِنْهُمْ بِوَادِي السَّبَاعِ، فَحَذَفَ (مِنْهُمْ) وَ(بِهِ)
كَمَا تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَمَعْنَاهُ: مِنْ كُلِّ شَيْءٍ].

(٥) نص عبارة ابن ابن مالك في شرح الألفية (١٨٩): [لَا أَرَى وَادِيًا أَقْلَبَ بِهِ رَكْبَ أَتَوْهُ تَنْبِيَةً مِنْ
كَوَادِي السَّبَاعِ، وَلَكِنْ حَذَفَ مَا دَلَّ عَلَى الْمَفْضُولِ].

تعلت- : تمكنت .

وقال السخاوى فى (شرح الفصل): ويحتمل ان يكون (أقل) هنا فعلاً ماضياً، ويرتفع (ركب) على أنه فاعل، و(تية) مفعول به، والكُلُّ فى موضع الصفة لـ(واديًا)، و(أخوف) على: ولم أر أخوف.

قال الخفاف: و(واديًا) مفعول (أرى) و(كوادى) صفة تقدمت فانتصبت حالاً، ويجوز أن يكون (كوادى) مفعول أرى و(واديًا) تمييز بمتزلة: ما رأيت كالسيوم رجلاً، و(أخوف) معطوف، أى: وأخوف به منهم^(١)،

و(بعده ضمير) أى: يكون (أفعل) بعده ضمير مذكور، وهو فى المثال (فى عينه)، أو مقدر نحو ما حكاه أبو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم: ما رأيت قومًا أشبه بعض ببعض من قومك، وقال: رفعت (البعض)؛ لأن أشبه له، وليس لقوم.

قال بعض شراح (التسهيل): تقديره: ما رأيت قومًا أبينَ فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض قومك ببعض. فجعل (أشبه) موضع (أبين) واستغنى به عن ذكر المضاف، ثم كمل الاختصار بوضوح المعنى بالتقدير: ما رأيت قومًا أبينَ فيهم شبه بعض ببعض من قومك، ثم حذف الضمير الذى هو (فيهم) إنذار على شبه، وأدخل (من) على (شبه) فصار التقدير: من شبه بعض قومك ببعض، ثم حذف (شبه) و(بعض) وأدخلت (من) على (قومك)، وحذف متعلق (شبه) وهو (ببعض) لحذف ما تعلق به -وهو شبه- فبقى (من قومك)، وهو على حذف اسمين^(٢).

(ويعد نفى) تقدم فى المثال، و(شبهه) يعنى به النهى والاستفهام، وقد

(١) انظر هذا الراى -غير منسوب- مع آراء أخرى فى إعراب البيتين فى: شرح الرضى على الكافية [٢٢٢/٢].

(٢) انظر على سبيل المثال: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل -تحقيق محمد كامل بركات [١٨٥/٢] بتغيير بعض الألفاظ.

اعترض عليه بعدم السماع في ذلك، وليس موضع قياس^(١)! وجوابه: أنه قد استقر أن النهي والاستفهام للإنكار يجريان مجرى النفي في أخوات (كان) الأربعة^(٢) والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصح، إلى غير ذلك.

وصاحب (أفعل) هو (رجل) في المثال.

وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين بن مالك باشتراط كون الفاعل أجنبياً، فقال في (شرح الخلاصة): لم يرفع الظاهر عند أكثر العرب إلا إذا ولى نفيًا أو استفهامًا. وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين^(٣).

وقد رأيت الإمام جمال الدين بن الحاجب اشتراط السببية، والإمام جمال الدين ساكت عن ذلك، فنقول: إن قصد بدر الدين بـ(الأجنبي) نفي السببي الذي اتصل بضمير الموصوف، كما مثل به في أثناء كلامه من: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، فلا شك أن (أفعل) فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة، لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله: مفضلاً على نفسه باعتبارين.

وإن أراد به نفي السببي الذي للموصوف به تعلق ما، فليس كذلك، بل لا بد من أن يكون سبباً بهذا المعنى، وهذا الذي يُحمَلُ كلام الشيخ أبي عمرو عليه، وأن يكون أجنبياً بالمعنى الأول؛ ليخرج: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه. لكن قد قَدَّمنا أن هذا خارج من قيد آخر.

وبقى النظر فيما إذا قيل: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه». الظاهر أن يكون الضمير في (منه) يعود على (كحل) لفظاً على حد: عندي درهم ونصف، خلافاً لابن الصائغ في شرح هذا، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْمُرُ مِنَ﴾

(١) من المعترضين على ابن مالك أبو حيان الأندلسي، قال: «إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد

نفي وجب اتباع السماع فيه، والانتصار على ما قاله العرب» [مجمع الهوامع ١٠٨/٥].

(٢) هي الأفعال الدالة على الاستمرار (ما زال، ما فتى، ما برح، ما انفك).

(٣) انظر: شرح ابن الناصب على الألفية (١٨٩) طبعة طهران بإيران.

عَمْرٍو وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴿١١﴾ [فاطر: ١١]، وقول الشاعر:

وَكُلُّ أَناسٍ قَارِبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ ونحن حللنا قيده فهو سارب^(١)
(كحله منه في عين زيد) هل هي داخله تحت الضابط ويرفع فيها أفعل؟
وعبارته: والذي يظهر أنها لا تدخل إلا على رأى بدر الدين عليه.

فإن قيل: الشيخ جمال الدين أبو عمرو يشترط أن يكون لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه، وما أعيد عليه الضمير ليس عين ذلك الكحل، بل المفضول كحل عين الفاضل، ولذا شرط الشيخ جمال الدين بن مالك: (قبل مفضول هو هو).
قلت: المَسْوَعُ لِعَوْدِ الضمير عليه يُصِيرُهُ كأنه هو، وهذا المعنى لا بد من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه، فإن (الكحل) المنفَى فَضْلُهُ في عين رجل غير الكحل المفضول، وهذا هو الذي سوغ تعدى أفعل الرفع لـ(الكحل) هنا إلى ضميره المجرور بـ(من) في قولك: منه، ولا يجوز: من زيد به.

قال الصفار في (شرح الكتاب) بعد تقدير هذه المسألة: وبقي فيها إشكال آثاره صاحبنا أبو الحسن (بن) عصفور - وفقه الله تعالى - وهو أنهم قد منعوا (من زيد به)، وانفصل عن هذا بأنه عائد على (الكحل) لفظاً لا معنى؛ لأن الكحل الذي في عين زيد ليس متقلاً لمعنى آخر، فهو من باب:

أرى كل قوم قاربوا قيد فحلهم... البيت^(١)

قال: وهذا حسن. انتهى.

وقد يقال: إن (أل) في (الكحل) المذكور فيه للحقيقة، فالذي يعود عليه الضمير مُفسَّرٌ من حيث اللفظ والمعنى، وهذا مثل قولك: الماء شرب منه

(١) البيت من الطويل، من شعر الأحنس بن شهاب التغلبي، شاعر جاهلي، وقد حرف الشطر الثاني في الأصل فجاء: «ونحو جعلنا قبل فهو سارب» [انظر: ديوان الحماسة لأبي تمام ٢٠٤، لسان العرب (سرب)].

زيد، وشرب منه عمرو، فكلاهما يرجعان للماء، وإن كان مشروب هذا الخاص غير مشروب الآخر. انتهى.

ويمكن الانفصال عن إشكال ابن عصفور بأن هذا اختصاراً في (أفعل) لما كان بمعنى فعلين، ولهذا جاز تعلقه بظرفين مختلفين نحو: زيد يوم الجمعة أحسن منه يوم الخميس. وبأن (أحسن) في المعنى إنما هي لـ(رجل) لا لـ(الكحل) - على ما سيأتى من كلام سيويه وشرحه.

واعلم أن قول ابن الحاجب: (منفياً) لا يخالف قول ابن مالك: (بعد نفى أو شبهه)؛ لأن الواقع بعد شبه النفي منفي.

وبقى النظر في شيئين: في وجه رفع (أفعل) هنا الظاهر، وفي وجه اشتراط هذه الشروط لذلك.

أما رفعها الظاهر هنا، فذكر له الجمهور تعليلين:

أحدهما: أن (أفعل) هنا يعاقبه الفعل، فإذا أقيمت الفعل مقامه أفاد ما أفاد (أفعل) من التفضيل، وقد كان الموجب لقصوره عن الأوصاف العاملة كهؤلاء لا يوجد له فعل بمعناه - كما سبق تقريره - قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه: صحَّ أن يرفع الظاهر هنا، كما صحَّ إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي في صلة (أل)، يعني من أجل أن كان القياس ألا يعمل في الماضي، وحين دخلته (أل) عمل فيه؛ لأنه واقع موقع الفعل^(١).

وعليه مناقشة: وهو أن (أل) تقتضى الوصل - وأصله أن يكون بالجملة - وتشابه المعرفة وهي إنما تدخل على المفرد؛ فلذلك اختير وصلها بالوصف الذي له شبهان: بالجملة والمفرد، فهو بعدها له جاذب للفعلية، أما في مسألتنا فبعد تسليم أن الفعل يقع هنا ويؤدى معنى الوصف لا جاذب له، إلا

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية [١٤١/٢]: فتزل ارتفاع الظاهر بـ(أفعل) هنا - لوقوعه موقع فعل - منزلة إعمال اسم الفاعل الموصول به الألف واللام حال المضي؛ لأن وصل الألف واللام به أوجب تقليده بفعل.

ان يقال: الأصل في مكان المشتقات - إذا أدى الفعل معناها وصح حلوله محلها - أن يكون للفعل.

وقد اعترضَ على هذا التعليل بأن الفعل إذا وقع هنا لم يتساو التركيبان؛ من حيث إن نفي الأحسية يصدق بالساواة.

وحاول بعض شراح (الحاجية)^(١) الانفصال عن ذلك فقال: فإذا نفي ذلك يكون المعنى نفي فضل حسن الكحل في عين رجل على عين زيد، وهذا إنما يحصل أيضاً بنفي أن يكون حسنه كحسنة، وهذه - فيما أراه - مكابرة.

وحاول بعض أجناسه الانفصال بأن: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد» محتمل لأن يكون كحل عين زيد أحسن، ولثلاً يكون، بأن يكونا متساويين، و: «ما رأيت رجلاً يحسن، محتمل لأن يكون كحل عين زيد أحسن وأزيداً - كما تقدم - ولثلاً يكون، بأن يكون أنقص، فقد تساوى المدلولان في الجملة، وهو - على ما فيه - أقرب من الأول للقبول.

وقد يقال: إن قولك: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل»، وإن كان مُنصَباً على نفي الزيادة في عين الرجل - وهي تصدق بالساواة، وبنقصانها من عين زيد - فالمراد في الاستعمال الأخير، يوضح لك ذلك أنك تقول: ما رأيت أفضل من زيد، بقصد إثبات الأفضلية له.

قال من نعلم من محققى التفسير في قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ﴾ [الزمر: ٣٢]: المعنى: لا أحد أظلم من أولئك^(٢)، وتكلموا على الجمع بينهما بكلام يُذكر في موضعه، وقولك: «ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد»، وإن كان مُنصَباً على نفي المماثلة، وهي تصدق بشيئين: بالزيادة والنقص، كما

(١) مختصر في النحو، يسمي: المقدمة الكافية في علم الإعراب، وعليها شروح كثيرة.

(٢) انظر على سبيل المثال: البحر المحيط لأبي حيان، في موطن هذه الآية.

سبق وضوح الأمرين حسب^(١) ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «من قال حين يصبح وحين يمسي: سبحان الله وبحمده، سبحان الله» - مائة مرة - لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به، إلا رجل قال مثل ما قال، أو زاد عليه^(٢). ولو قيل: إن (أو) بمعنى الواو كان تكلفاً^(٣)، وما سبق أولى فتأملهُ، لكن المراد في الاستعمال إثبات الزيادة للثاني؛ قضاءً لحق التشبيه، ويوضح ذلك البحث البياني في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ [آل عمران: ٣٦]^(٤).

ونظير ما ذكرناه هنا في التراكيب - من قصرها في الاستعمال على أحد ما يقتضيه وضع اللفظ - قَصُرُ بعض المفردات على ذلك عُرْفًا، نحو (الدابة) في الأجناس، و(ابن عمر) و(البيت)^(٥) في الأعلام بالغلبة، هذا شيء يوافق عليه من مارس اللغة العربية ولم يَجْمُدْ على القواعد الجدلية.

الثاني من تعليل الجمهور لرفع (أفعل) الظاهر: أنه لو لم يرفع الظاهر وَرُفِعَ: إما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل، أو خبره الكحل تقدم عليه، لزم

(١) الأنصح في استعمال (حَب) بمعنى قَدْر أن تجر بالحرف (على) فيقول: على حَسَبِ ما أخرجه مسلم، كقولهم: يجزى المرء على حب عطله، وأما (حسب) بسكون السين فهي بمعنى الكفاية في الشيء، كقولهم: حَسْبُكَ درهم.

(٢) جاء في صحيح مسلم بشرح النووي [١٧/١٧]: «قال رسول الله ﷺ: «من قال حين يصبح وحين يمسي: سبحان الله وبحمده - مائة مرة - لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال، أو زاد عليه».

(٣) ممن يرى أن (أو) قد ترد بمعنى الواو: الأخفش والجرمي وهو مذهب جماعة الكوفيين، ولهم أدلة من الشعر والنثر [انظر: الجنى الداني ٢٤٦].

(٤) وما جاء في تفسيرها من بيان قول الزمخشري: «فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾؟ قلت: هو بيان لما في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ من التعظيم للموضوع والرفع منه، ومعناه: وليس الذكر الذي طلبت كالأُنثى التي وَهَبْتُ لها، واللام فيهما للمهد».

(٥) فإن (الدابة) في اللغة: كل ما يَدْبُ على الأرض من إنسان وحيوان، ولكن العرف خصها بغير الإنسان. و(ابن عمر) عَلِمَ في الأصل يشمل كل فرد من أولاد عمر بن الخطاب، ولكن العرف خصه بابنه عبد الله. و(البيت) يشمل كل مكان يصلح للبيات، ولكن العرف خصه ب(بيت الله الحرام في مكة).

منه أمر ممتنع وهو الفصل بين (أفعل) ومعموله بأجنبي منه، ومعنى الأجنبي: أنه غير معمول له عمل الفعل فيه، وإلا فالنصل بالخبر أو بالبتداً أو الخبر ومعموله فصل بمعموله عند من يرفع أحدهما بالآخر، والفصل بين العائد ومعموله بالأجنبي لا يجوز؛ لأنهما كالكلمة الواحدة. قيل: ولأن (أفعل) مع (من) كالتضايقين، ولا يفصل بينهما بأجنبي على قول الجمهور، ولا بغيره إلا لضرورة^(١).

وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدم (أحسن) ويتأخر (منه)، أما على تقدير أن يتقدم (الكحل) أو يتأخر عنه (منه) بأن يقال: ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه، أو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه الكحل، فلا يلزم ذلك المحذور.

وأجاب بدر الدين بن مالك ووافقته الحديثي بأن في تقديم (الكحل) تقديم غير الأهم لا لضرورة؛ إذ الامتناع من رفع (أفعل) الظاهر ليس لعلّة موجبة، إنما هو لأمر استحسانى، ولذلك اطرد عند بعض العرب رفعه الظاهر، فيجوز التخلف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايته أولى، وهو تقديم ما هو أهم، وإيراده في الذكر أتم، وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه نفي صفة (رجل) في المسألة بـ(أحسن)^(٢).

(١) في شرح الرضى على الكافية [٢٢١/٢] أن هذا تعليل سيويه.

(٢) جملة نفي صفة رجل في المسألة بـ(أحسن) لا رابط بينها وبين ما قبلها من كلام، وهي ليست في نص بدر الدين بن مالك وهو: «فإن قلت: وأى حاجة إلى ذلك؟ ولم لم يجعل مبتدأ مؤخرًا عن (من) فيقال: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل أو مقدماً على (أحسن) فيقال: ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد؟»

قلت: لم يؤخر تجنباً عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره، وأعمال الخبر في ضميرين لسمى واحد - وليس هو من أفعال القلوب - ولم يقده كراهية أن يقدموا لغير ضرورة ما ليس بأهم؛ فإن الامتناع من رفع أفعال التفضيل الظاهر ليس لعلّة موجبة، إنما هو لأمر استحسانى، فيجوز التخلف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايته أولى؛ وهو تقديم ما هو أهم، وإيراده في الذكر أتم، وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه: ألا ترى أنك لو قلت: ما رأيت رجلاً، كان صدق الكلام موقوفاً على تخصيص رجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأته من الرجال . . =

قال: ألا ترى أنك لو قلت: ما رأيت رجلاً، كان صدق الكلام موقوفاً على تخصيص (رجل) بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال؛ لأنه ما من راءٍ إلا وقد رأى رجلاً ما، فلما كان الصدق موقوفاً على المخصّص - وهو الوصف - كان تقديمه مطلوباً فوق كل مطلوب، واغتفر ما يترتب على التقديم من الخروج عن الأصل، ومطلوبية المخصّص في الإثبات دون مطلوبيته في النفي؛ لأنه في الإثبات يزيد الفائدة، وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذباً؛ فلا يقتضى ذلك جواز مثله في الإثبات.

وهذا الكلام - مع طوله واختصاري له - قد يقال: إن فيه (أحسن) وحده ليس صفة، إنما هو جزء من الصفة، وكذا (الكحل) جزء من الصفة. وأجاب عن تأخير (الكحل) عن (منه) بأنه تجنب عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد، وليس هو من أفعال القلوب.

ويقال له: إنك قد أوجبت - على تقدير أن يرفع - أن يكون (الكحل) مبتدأ، وهو إذا تأخر لم يضرَّ عودُ الضمير عليه ولم يقبح نحو: في داره زيد، وهل ذلك إلا مثل: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه: ٦٧] (١) في الإعراب المشهور؟

لكن جعله مبتدأ مخبراً بالكحل (عنه) هو قياس قول سيبويه في نحو: من أبوك؟: لأنه إذا وضع موضعه يبقى الكلام على وضعه، وحيثئذ يمتنع؛ لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وبصير مثل: صاحبها في الدار. وينبغي أن يحمل قول الشيخ أبي عمرو في تقدير تقديم (منه) على (الكحل) أن يلزم منه

= [شرح ابن الناظم للألفية ١٩٠]. وفي ألفاظ النص بعض تغيير أو حذف، وقد أقر ابن الصائغ بذلك فيما بعد.

(١) والإعراب المشهور هو أن يكون (موسى) فاعلاً للفعل (أوجس) والضمير في (نفسه) عائد عليه وهو متأخر لفظاً لا رتبة؛ إذ حق الفاعل أن يلي الفعل.

عود الضمير على غير مذكور^(١)، على أنه بناء على قاعدة سيبويه التي ذكرناها.

فإن قيل: هذا التعليل لا يتأتى في العبارة الثالثة، وهي: «ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل»، فإن الرفع لا يحصل به ذلك المحذور. قلت: هذه فرع الأولى، فكما لا يجوز الرفع في الأصل، كذا في الفرع، ولأن المحذور واقع في التقدير^(٢).

وقال الرشيد سعيد: قد جوزوا في التقدير ما لا يجوز في غيره.

قلت: وإن كان كذلك فجوابه فقهاً ك: أنت طالق غداً، ولا تخرجي إلا أن آذن لك، لكن الأصل أن يكون المقدر كالمفروض.

وإعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد كافٍ في المنع، على أن ذلك مشكل، أعنى تعلق (منه) بـ(أحسن) في أصل المسألة إذا رفعت الكحل بـ(أحسن)؛ لما يلزم من تعدى فعل الظاهر إلى مضمرة، وقد تقدم الكلام فيه.

ولعل الصفار أخذ الإشكال عن ابن عصفور، والانفصال عنه بأن الضمير الذي دخل عليه (من) كحلٍّ آخر غير الذي رفع بـ(أحسن)، فكذا هنا، على أن هذا أيضاً يتأتى فيما إذا قَدَّمَ (الكحل) ولم يذكره، وجنح إلى أمر طويل خطابي.

ولا يُتكلَّفُ له أن يقال: عود الضمير على متأخر إنما هو فيما جاء عن العرب، وهذا لم يجيء، ولا غيره من التكلفات.

واعلم أن هذين التعليلين مفهومان من كلام سيبويه^(٣)، وأورد بعضهم على

(١) يشير إلى قول ابن الحاجب: «ولا يجوز الفصل بين عامله ومعموله، ولو قدمت (منه) لرجع

الضمير إلى غير مذكور» [انظر شرح الرضى على الكافية ٢/٢٢١].

(٢) انظر: شرح الرضى على الكافية [٢/٢٢٢].

(٣) انظر: كتاب سيبويه [١/٢٣٢، ٢/٣١].

التعليل الثانى ما قلناه. وانفصل بأن سيبيويه إنما ذكر ذلك ليفرق بين مسألة الكحل بتزيينها ومسألة: مررت برجل خير منه أبوه، ولم يقل: لجواز الرفع محمل آخر.

وقد صرح الصفار بجواز المسألة على تقدير تقديم (الكحل) وعلى تقدير تأخيره عن (منه)، مقدراً أن يكون (الكحل) مبتدأ، أما إذا كان خبراً فيمتنع تأخير (الكحل)؛ لما ذكرناه^(١).

ونظيرُ هذه المسألة على هذا التعليل من الحمل على أحسن القبيحين:

مسألة: ما قام إلا زيدا أصحابك، وأصلها: ما قام أصحابك إلا زيدا، فدار الأمر - حين التقديم - بين الرفع الراجع والنصب المرجوح؛ لما أن البدل لا يتقدم.

ومسألة: مررت بزید ورجل آخر قائمين، آثروا مجيء الحال من النكرة على وصف المعرفة بالنكرة^(٢).

ومسألة: هذا مقبلاً رجل، آثروا مجيء الحال من النكرة على تقديم الصفة، فتحملوا القبيح لرفع أقبح منه.

ولعل هذا مراد الشيخ أبى عمرو فى قوله: لو لم يرفع الظاهر لكان مرفوعاً بالابتداء، وهو متعذر؛ لقصوره عن غيره؛ أى لأن الرفع بالابتداء قاصر عن الرفع على الفاعلية؛ لاستلزام ذلك الفصل، وهذا - وإن كان فعله (أفعل) الظاهر - فأمره أخف.

ولرفع (أفعل) الظاهر فى هذه المسألة تعليل آخر مفهوم من كلام سيبيويه

(١) فى عبارة الأصل بعض اضطراب؛ إذ جاء فيه: «وقد صرح الصفار بجواز المسألة بالرفع على تقدير تقديم الكحل، وعلى تقدير تأخيره عن فعل أن يكون معطوفاً على من الناس، مقدراً بأن يكون الكحل مبتدأ، أما إذا كان خبراً فيمتنع تأخير الكحل؛ لما ذكرناه». والتصويب من: الأشباه والنظائر [٢١٤/٤].

(٢) فى الأصل: «على تقديم الصفة وصف المعرفة بالنكرة»، والتصويب من: الأشباه والنظائر [٢١٤/٤].

أيضاً، اعتمد عليه شراجه، وهو: أن (أفعل) إذا كان تفضيل الشيء على نفسه في موضعين، فهي جارية على الأول في المعنى مع رفعها الظاهر، ترفعه إذ ذاك كما ترفع الضمير؛ لأنك إنما تُفَضَّلُ بها المكان على غيره؛ إذ لا تقدر أن تُفَضَّلَ بها نفس الشيء على نفسه، قال سيويه: ولكنك زعمت أن للكحل هنا عملاً وهيئة^(١)، يعني عملاً عن الحسن وهيئة فيه ليست له في غيره، فالمعنى: ما رأيت أحداً عاملاً في عينه الكحل من الحسن كعمله في عين زيد، وهذا في التقدير كقولك: (ما رأيت أحداً تحسن عينه بالكحل كعين زيد)، فهو ك: (ما رأيت أحداً يحسن بالكحل كحسن زيد)، فهو ك: (ما رأيت أحداً حسناً بالكحل كزيد)، ولا يتأتى ذلك في:

مررت برجل خير منك أبوه؛ لأن فيه (أفعل) صفةً للأب؛ لأن تفضيل الأب على أحد ممكن، فَخَلَّصْتُ الصفة لما بعد.

وذكر ابن فلاح في (الكافي) تعليلين آخرين:

أولهما: أنها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه؛ لأن ذلك بالنسبة إلى المعاني غالباً يجرى مجرى الضمائر، فرفعته كما ترفع الضمير.

ثانيهما: أنه لما اتحد الفاضل والمفضول، كأنه عمل في شيء واحد.

فهذه خمس تعاليل لم أرها مجتمعة.

النظر الثاني: في وجه اشتراط تلك الشروط:

أما اشتراط الموصوف، وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله: (لشيء)^(٢)، وفي عبارة التسهيل في قوله: (بصاحب أفعل)^(٣) فقول: ليتأتى التفضيل، وهو دعوى. وقيل: لأن الأسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد، واعتراض بأن ذلك يكفي فيه النفي، فنقول: ما أحسن في عين رجل الكحل منه في عين

(١) انظر كلام سيويه في كتابه [٢٣٢/١، ٣١/٢].

(٢) انظر: شرح الرضى على الكافية [٢٢٠/٢].

(٣) انظر: تسهيل الفوائد ١٣٥ - وجاء في الأصل المخطوط «فصاحب أفعل».

زيد، كما نقول: ما قائم الزيد، فرفع الوصف مكتفى به. وأجيب بأن (أفعل) لم يَقوَ قوة اسم الفاعل؛ ألا ترى أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً على الصحيح، ولو وجدت شروط رفعه للظاهر، بخلاف اسم الفاعل.

وأما (السبب) عند من اشترطه؛ لأنها^(١) صفة جرت في اللفظ على غير من هي له، ولا بد منه؛ لأنه الذي رفعته (أفعل)، وأما التفضيل فـ(أفعل) وُضعت له.

(وكونه بين ضميرين) - وهو المشار إليه بالاعتبارين - فلأن تفضيل الشيء على نفسه إنما طريقه ذلك، و(النفي) لإمكان وقوع الفعل موقعه واغتنائه به - كما قررناه في التعليل بمعاينة الفعل، وهو يتنظم بالشروط السابقة لك.

وقد تقدم أن بدر الدين بن مالك اشترط (الأجنبية)^(٢) في مرفوعها: وتقديم الكلام معه والتوفيق بينه وبين من اشترط السببية. فإن قلت: فأنت إذا قلت: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، أو: رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، (أ) أيصح وقوع الفعل موقعه؟ فقد أجاب عنه بدر الدين بأن المعتبر في أطراد رفع (أفعل) التفضيل الظاهر جوازاً أن يقع موقع الفعل الذي يبنى منه، مفيداً فائدته، ولو قلت في الأول: يحسن أبوه كحسنة، لفاتت الدلالة على التفضيل، أو: يَحْسَنُهُ أبوه - أي: يفوته - لكنك قد جئت بغير الفعل الذي يبنى منه (أحسن)، وفاتت الدلالة على الغريزة الاستفادة من (أفعل) فإنك لو جعلت فيه (يحسن) مكان (أحسن) فقلت: رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد، أو: يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد، فأتت الدلالة على التفضيل في الأول، وعلى الغريزة في الثاني^(٣). انتهى.

وهذا تقدم أن مثله يقال في اثتن المستجمع للشرائط^(٤)، وقد تقدم الجواب

(١) القياس في القاعدة إدخال الفاء هنا (فلأنيابا)؛ لأنه جواب (أما) النائية مناب فعل الشرط وأداته.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم للألفية ١٨٩. ونظر ص ٩٢ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم للألفية ١٩٠.

(٤) وهو قولهم: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد.

عنه، فليطابق بينه وبين هذا.

واعلم أن رفع (أفعل) الظاهر على ما هو المشروط المختار مشروط بالشروط السابقة، لكن هل هذا لـ (أفعل من) أو لـ (أفعل) في جميع استعمالها؟.

لم أجد من شفى الغليل في هذه المسألة!، والذي ينبغي أن يقال: إن هذا مبني على الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم عملها: هل هو كونها لم تشبه الفعل كاسم الفاعل، ولا الوصف المشبه للفعل -وهي الصفة المشبهة- في لحاق العلامات، وهو ظاهر عبارة سيويه^(١) أو كونها لم يوجد فعل بمعناها -كما قاله الشيخ أبو عمرو وغيره^(٢)؟.

إن قلنا بالأول، فينبغي إذا استعملت بالألف واللام أن يجوز رفعها للظاهر فنقول: هذا الرجل الأفضل أبوه؛ لأنها تشي وتجمع إذ ذاك، وكذا إذا أضيف لمعرفة نحو: زيد أفضل الناس أبوه؛ لأنه يجوز تشيتها وجمعها حيثئذ.

وإن قلنا بالثاني، فلا ينبغي أن تعمل إلا بالشروط، والله أعلم^(٣). انتهى.

قلت: حاصل أفعل التفضيل أنه تتعلق به حروف الجر، على نحو تعلقها بأفعل التعجب، وأما الخفض به: فيجوز إن كان المخفوض كلاً وأفعل بعضه^(٤)، وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به، ومعه، والمطلق، والتمييز إن لم يكن فاعلاً معنًى، إلا إن كان (أفعل) مضافاً إلى غيره^(٥)، ويجوز الباقي.

(١) انظر كتاب سيويه [٢١/٢].

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب [٢٢٠/٢].

(٣) إلى هنا ينتهي ما جاء في الأشباه والنظائر [٢١٦/٤] وأما ما ذكره ابن طولون بعد ذلك فمقول بأغلب الفاظه من كتاب شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى على ألفية ابن مالك، وانظر [١٠٦/٢] وما بعدها] طبعة عيسى البابي الحلبي.

(٤) ويتحقق ذلك إذا أضيف أفعل إلى معرفة -وفي شرح التصريح على التوضيح زيادة قوله (وعكسه) أي إذا كان أفعل بعض ما يضاف إليه، ويتحقق ذلك بأن يضاف إلى نكرة. قال المرادى: أفعل التفضيل بمعنى (بعض) إن أضيف إلى معرفة، وبمعنى (كل) إن أضيف إلى نكرة، ولهذا يقال: أفضل الرجلين، وأفضل الرجلين الزيدان [١٠٦/٢ - الهامش].

(٥) علق الشيخ ياسين على ذلك بقوله: «الأظهر أن يقول: أو كان مضافاً إلى غيره؛ ليوافق ما مر في باب التمييز من أنه ينصب ما كان فاعلاً في المعنى وما لم يكن كذلك، إذا كان مضافاً لغيره»

وأما الرفع به: فإنه يرفع الضمير المستتر في كل لغة، نحو: زيد أفضل، ففى (أفعل) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى زيد، ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر فى لغة قليلة حكاها سيويه، ك: مررت برجل أفضل منه أبوه، أو: أفضل منه أنت - بخفض (أفضل) بالفتحة على أنه صفة لرجل، ويرفع الأب أو أنت على الفاعلية بأفضل على معنى: فاقه فى الفضل أبوه، أو أنت.

وأكثر العرب يوجب رفع (أفعل) - فى ذلك كله - على أنه خبر مقدم، وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر، وفاعل (أفعل) ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع خفض نعت لرجل، وربطها الضمير المجرور بـ(من).

ويطرّد ذلك الرفع للظاهر: إذا حلّ أفعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى، والفعل يرفع الظاهر فكذا ما حلّ محله، وذلك إذا كان (أفعل) صفة لاسم جنس، وسبقه نفى، وكان مرفوعه أجنبيًا - وهو ما ليس متلبسًا بضمير الموصوف به - مفضلًا ذلك الأجنبى على نفسه باعتبارين مختلفين، نحو قول العرب: ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد، فـ(أحسن) أفعل تفضيل، وهو صفة لرجل، و(رجل) اسم جنس مسبوق بنفى، ومرفوعه (الكحل)، وهو أجنبى من الموصوف؛ لكونه لم يتصل بضميره، و(الكحل) مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين: فباعتبار كونه فى عين زيد فاضل، وباعتبار كونه فى عين غيره مفضول. والمعنى أن الكحل فى عين زيد أحسن من نفسه فى عين غير زيد من الرجال.

ونظيره قول الأصوليين: الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة فى الدار المغصوبة.

والسبب فى اطرّاد رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر فى مثل هذا المثال

= لتعذر إضافته مرتين [انظر: حاشية الشيخ بس على شرح التصريح ١٠٦/٢].

تهيئته بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون زيد بدونها؛ فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد، فيؤتى بالفعل -وهو يحسن- مكان (أفعل) التفضيل -وهو أحسن- ولا يتغير المعنى -قاله ابن مالك، وناقشه أبو حيان في ذلك^(١).

والأصل أن يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل بين ضميرين: أولهما الموصوف بأفعل التفضيل -وهو الهاء في عينه- وثانيهما للظاهر -وهو الهاء في (منه)-، فيكون المفضول مذكوراً، وقد يحذف الضمير الثاني^(٢) العائد إلى الكحل، فيكون المفضول مقدراً. وتدخل (من) الجارة للمفضول إما على الاسم الظاهر -وهو الكحل في مثالنا- أو تدخل على محل الكحل -وهو العين- أو تدخل على ذي المحل -وهو زيد- فتقول: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد -بدخول (من) على الاسم الظاهر وهو الكحل- أو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد -بدخول (من) على محل الكحل وهو العين- أو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد -بدخول (من) على ذي المحل وهو زيد- فتحذف مضافاً إذا دخلت (من) على المحل وهو زيد، أو مضافين إذا دخلت (من) على ذي المحل وهو زيد.

وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء أصلاً، وذلك إذا تقدم المفضل على أفعل التفضيل، فيستغنى عما بعد المرفوع، فتقول: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، فتحذف ضمير (الكحل) ومحلّه وصاحب محلّه اختصاراً.

(١) في حاشية الشيخ ياسين [١٠٧/٢] أن وجه مناقشة أبي حيان هو: «أن النفي في صورة أفعل التفضيل مُنْصَبٌ على الزيادة في عين الرجل، ونفي الزيادة فيها يصدق بالمساواة ويتقصانها عن عين زيد، وفي صورة الفعل النفي منصب على المماثلة، وهي تصدق بشيئين: الزيادة والنقص، وأجاب ابن الصائغ بأن المراد في الاستعمال في الصورة الأولى التقصان، وفي الثانية إثبات الزيادة للثاني؛ قضاء لحق التشبيه».

(٢) كما قد يحذف الضمير الثاني هنا قد يحذف أيضاً الضمير الأول العائد إلى الموصوف؛ للمعلم به نحو: ما رأيت رجلاً أحسن الكحل منه في عين زيد -والمقدر كالملفوظ- وقد نص على ذلك صاحب شرح التصريح على التوضيح [١٠٧/٢] وهو الأصل الذي نقل عنه ابن طولون ما هنا.

وربما أدخلوا (من) على غير المفضول لفظاً وقالوا: ما أحد أحسن به الجميل من زيد، والأصل: ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد، فالجميل الثانى هو المفضول، وهو الجميل الأول، ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد؛ لملاسته إياه فى المعنى، فصار التقدير: من جميل زيد، ثم حذفوا المضاف - وهو جميل - وأقاموا المضاف إليه مقامه - وهو زيد فصار: من زيد، ومثله قول ابن مالك:

لن ترى فى الناس من رفیقٍ أولى به الفضلُ من الصديقِ

والأصل: ولاية الفضل بالصدق؛ فالفضل الثانى هو المفضول وهو الفضل الأول - ثم إنهم أضافوا الفضل إلى الصديق؛ لملاسته إياه فى المعنى، فصار التقدير: من فضل الصديق، ثم حذفوا المضاف - وهو الفضل - وأقاموا المضاف إليه مقامه - وهو الصديق - فصار: من الصديق.

وهذا المثال داخل تحت القاعدة؛ فإن الاسم الظاهر - وهو الفضل - أجنبى مسبوق بنفى، مكتنف بضميرين: أولهما ضمير الموصوف - وهو الهاء من (به) - والثانى ضمير الاسم الظاهر، وقد حذف. والأصل: أولى به الفضل منه بالصديق.

والحاصل أن الضميرين تارة يكونان مذكورين، وتارة يكونان محذوفين، وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر، وإذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف، وبالعكس.

ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ؛ لثلا يفصلوا به بين (أفعل) التفضيل و(من) - وذلك لا يجوز - رفعوه على الفاعلية، وشرطوا تقدم النفى عليه. وقاس عليه ابن مالك فى (شرح التسهيل) النهى والاستفهام، وتبعه ابن هشام فى (شرح القطر)، ولم يرد به سماع؛ فالأولى الاقتصار على ما قالته العرب.

السابعة

المسألة الأنبارية

[لقت (*) هذه المسألة بلقب «الأنبارية»؛ إشارة إلى من عرض لها إعراباً وتصريفاً، وهو الأنباري، كما ذكر صاحب الأصل.

وتجد إشارة إلى بعض ما جاء في هذه المسألة في:

أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. والأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي. وشرح عيون الإعراب، لعلي بن فضال الجاشعي. وباب التعجب في كتب النحو]

نص المسألة الأنبارية

وهي ما ألقاها أبو بكر بن الأنباري فقال: تقول^(١): ما أحسنَ عبدَ الله!، (ما) رفع^(٢)، رفعتها بما في (أحسن)، ونصبت (عبد الله) على التعجب. وتقول في الذم: ما أحسنَ عبدُ الله، ف(ما) لا موضع لها؛ لأنها جحد^(٣)، ورفعت (عبد الله) بفعله، وفعله (أحسن).

وتقول في الاستفهام: ما أحسنَ عبدِ الله؟ ف(ما) رفع بـ(أحسن)،

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

(١) أي تقول في التعجب؛ بدليل الأنواع التي سيذكرها فيما بعد.

(٢) فهي اسم، وفيها معنى التعجب، وهي مبنية على السكون في محل رفع. قال سيويه؛ هي نكرة تامة بمعنى: شيء، وما بعدها خبر فموضعه رفع. وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها صلة فلا موضع له. أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحلها الرفع، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء عظيم. وانظر آراء أخرى في إعراب أسلوب التعجب (ما أفعله) في كتب النحو، ولا سيما حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المالك [٢٥١/٣] وما بعدها].

(٣) أي نافية، والتعجب بـ(الجحد) بدلاً من النفي من مصطلحات الكوفيين، والمقصود بالذم هنا: نفي حصول الفعل.

و(أحسن) بها^(١)، و(عبد الله) مضاف إليه، والتأويل: أى شىء فيه أحسن؟
أعيناه^(٢) أو أنفه؟.

وتقول إذا رددته إلى نفسك^(٣) فى التعجب: ما أحسنتى، ف(ما) رفع بـ(ما)
أحسنتى، والنون والياء^(٤) موضعهما نصب على التعجب. وتقول فى الذم إذا
رددته إلى نفسك: ما أحسنتُ، ف(ما) جحد لا موضع لها، والتاء مرفوعة
بفعلها، وفعلها (أحسن). وتقول فى الاستفهام: ما أحسنتى؟ ف(ما) رفع بـ
(أحسن)، و(أحسن) بها، والياء فى موضع خفض^(٥) بإضافة (أحسن) إليها.
فإن قلت: أباك ما أحسن!، و: ما أباك أحسن! كان محالاً؛ لأن ما نُصِبَ
على التعجب لا يقدم على التعجب^(٦)؛ لأنه لم يعمل فيه فعل متصرف،
فيتصرف بتصرفه.

وكان الكسائى يجيز: أبوك ما أحسن!، قال: لَمَّا لَمْ أَصِلْ إِلَى نَصْبِ
الْأَبِ أَضْمَرْتُ لَهُ هَاءَ تَعْوُدٍ عَلَيْهِ فَرَفَعْتَهُ بِهَا، وَالتَّقْدِيرُ: أَبُوكَ مَا أَحْسَنَهُ! وَقَالَ
الْفَرَاءُ: لَا أَجِيزُ رَفْعَ الْأَبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَا هُنَا دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الْهَاءِ، وَلَا أَضْمَرَ
الْهَاءَ إِلَّا مَعَ سِتَّةِ أَشْيَاءَ: مَعَ (كُلِّ، وَمَنْ، وَمَا، وَأَيَّ، وَنَعْمَ، وَبِشَى).

وتقول: عَبْدُ اللَّهِ مَا أَحْسَنَهُ - بَرَفَعَ (عَبْدَ اللَّهِ) بِمَا عَادَ عَلَيْهِ مِنَ الْهَاءِ، فَتَرَفَعَ
(مَا) فِي أَحْسَنَ، وَالْهَاءُ مَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى التَّعْجِبِ.

(١) أى أن كلا منهما رفع الآخر، وهذا على مذهب من يرى أن المبتدأ عامل فى الخبر، وأن الخبر
عامل فى المبتدأ، فهما مترافعان، وهو رأى كوفى. وفى العامل فى كل من المبتدأ والخبر آراء
أخرى، انظرها فى: همع الهوامع ٧/٢ وما بعدها.

(٢) كذا عبر بـ(أو)، والمقام هنا لـ(أم) المعادلة - وهى التى تقع بعد همزة يطلب بها و(أم) تعيين أحد
الشيئين، فالأفصح أن يقول: أعيناه أم أنفه؟
(٣) أى إذا تعجبت من فعلك أنت الشىء.

(٤) فى عبارته تسمح؛ فإن المنصوب على التعجب هنا هو ياء المتكلم؛ إذ هى اسم، وأما النون فهى
نون الوقاية، أتى بها لوقاية الفعل من الكسر، وبهذه النون استدل من ذهب إلى أن (أفعل) فى
التعجب فعل، وليست اسماً.

(٥) الخفض هو الجر، وهو من مصطلحات الكوفيين.

(٦) أى لا يقدم على فعل التعجب نفسه، ولا على (ما) التعجبية. وفيه يقول ابن مالك فى الألفية:

وفعل هذا الباب لن يقدمَا محموله، ووصله به الزمّا

وتقول: عبد الله ما أحسن جاريته - في قول الكسائي - قال: لَمَّا لم أصل إلى نصب الأول أضمرت له هاء، فرفعت بهاء. والفراء يحيلها، قال: ليس ما هنا دليل على الحذف.

وتقول في الاستفهام: عِبْدُ اللَّهِ ما أحسنه؟ يرفع (عبد الله) بـ(أحسن)، و(أحسن) بعبد الله، و(ما) استفهام، والهاء موضعها خفض بإضافة (أحسن) إليها.

فإن قلت: عبد الله ما أحسن؟ كان محالاً وأنت تضمم الهاء؛ لأن المخفوض لا يضمم؛ ولأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلا يفرق بينهما، فلا يضمم المخفوض ويظهر الخافض.

وتقول: عبد الله ما أحسن، و(ما) جحد، لا موضع لها. وإذا قلت: ما أحسن عبد الله، فأردت أن تسقط (ما) وتعجبت، قلت: أَحْسِنُ بعبد الله^(١)!

وإذا أردت أن تأمر من هذا قلت: يا زيد أَحْسِنْ بعبد الله رجلاً، وإذا ثنيت قلت: يا زيدان أَحْسِنْ بعبدَيَّ الله من رجلين، و: يا زيدون أَحْسِنْ بعبيدي الله من رجال، وتنصب (رجالاً) على التفسير، و(أحسن) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث؛ لأنه اسم^(٢)، و(أحسِن) ليس بأمر للمخاطب، إنما معنى (أحسِنْ به):

(١) وهذه هي الصيغة القياسية الثانية من صيغ التعجب وهي: أفعل به.
(٢) كذا في الأصل وفي الأشياء والنظائر أيضاً، ولا وجه له؛ فإن العلماء قد اتفقوا على أن صيغة (أفعل به) فعل، وإن اختلفوا في نوعه. وجاء في شرح الرضوي على الكافية [٢/٣١٠] ما يوضح ذلك، فقال: «قال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف: إن (أحسن) أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا حسناً... وإنما لم يُصَرَّفْ على هذا القول (أفعل) وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يقل: أحسنا، أحسنوا، أحسني، أحسن؛ لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف، وسهل ذلك امحاء معنى الأمر فيه كما انمحي في (ما أفعل) معنى الجعل، وصار معنى (أفعل به) كمعنى (ما أفعله)، وهو محض إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار ثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه... وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة للضرورة فتكون الباء للتعدي، أي اجعله ذا حسن، والأول أولى؛ لقلّة همزة الصيرورة. ثم إن الزجاج اعترض لبقاء أحسن في الأحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل، أي: يا حسن أحسن بزيد، وفيه تكلف وسماجة.

ما أحسنه! قال الله عز وجل: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨] معناه - والله أعلم - ما أسمعهم وأبصرهم!

وتقول: كان عبد الله قائماً، فإذا تعجبت منه قلت: ما أَكُونُ عبدَ الله قائماً، ف (ما) مرفوعة بما في (أَكُونُ)، واسم كان مضمراً فيها، و(عبد الله) منصوب على التعجب، و(قائماً) خبر كان (١).

فإن طرحت (ما) وتعجبت قلت: أَكُونُ بعبد الله قائماً!، و: أَكُونُ بعبدى الله قائمياً!، وأَكُونُ بعبد الله قياماً و: أَكُونُ بعبد الله رجلاً.

قال الفراء: لَمَّا لم أصبح برفع الاسم أدخلت الباء لتدل على المطلوب: ما هو؟ وتأويله: عبد الله حسن، فلما لم تصل إلى رفع (عبد الله) جئت بالباء لتدل على المطلوب: ما هو؟.

وإذا قلت: ظننت عبد الله قائماً، فأردت أن تتعجب بـ(ما) قلت: ما أَظُنُّ بعبد الله قائماً، فإن قال: أسقط (ما) وتَعَجَّبْتُ، قلت: أَظُنُّ بعبد الله قائماً (٢).

(١) التعجب القياسي من الفعل الناقص مثل (كان وكاد) مذهب الفراء وابن الأنباري، وقد منع ذلك جمهور النحاة، قال ابن عصفور في شرح الجمل [١/ ٥٨٠]: «فإن كان من باب (كان) لم يجر التعجب منه؛ لأنه إذا بنى على فعل لم يحتاج إلى أكثر من فاعل، فتدخل عليه همزة النقل، فيصير الفاعل مفعولاً، فتقول: ما أَكُونُ زيداً، فيؤدى إلى بقاء المتبداً دون خبر، ولا يجوز: ما أَكُونُ زيداً لقائم؛ لأن اللام لا تدخل على خبر المتبداً. اهـ. وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد [٢/ ١٦٠].»

(٢) في شرح ابن عصفور عن جمل الزجاجي [١/ ٥٨١]: «وأمّا (ظننت) فيجوز التعجب منه ومن أخواته، بشرط الاقتصار على الفاعل، فتقول: ما أَظُنُّ، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما وتحذف الآخر. أما ذكر أحدهما فيؤدى إلى بقاء الخبر دون مبتدأ والمتبداً دون خبر، ويأطل أن تذكر المفعولين؛ لأنه لا بد من نقله إلى فَعْلٍ، وفَعْلٌ لا يتعدى. ولا يجوز دخول اللام على المفعولين؛ لأنه لا يجوز دخول اللام على المتبداً أو الخبر.»

وجاء في المساعد على تسهيل الفوائد [٢/ ١٦٠]: «وأمّا باب (ظن)، فقال البصريون: يقتصر فيه على الفاعل، فينصب بـ(أفعل)، ولا يعدى إلى شيء من المفعولين، لا بحرف ولا بنفسه. وقال الكوفيون: يذكر المفعولان: ثم إن لم يلبس عدى باللام إلى الأول وب نفسه إلى الثاني. وإن ألبس عدى لكل باللام نحو: ما أَظُنُّ زيداً لأخيك لأبيك، أصله: ظن زيد أخاك أباك.»

الثامنة

المسألة البهائية

[لقت (*) هذه المسألة بلقب «البهائية»؛ أخذاً من اسم من سأل عنها، وهو: بهاء الدين أحمد بن تقي الدين السبكي الشافعي - كما ذكر في الأصل - وانظر بعضاً من هذه المسألة في:

ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي. وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، لابن هشام. والأشباه والتظائر في النحو، للسيوطي. وشرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى. والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل. ومغزى اللبيب، لابن هشام. ونتائج الفكر، للسيبلي. وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي. وحاشية الصبان على الأشمونى. وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح]

نص المسألة البهائية

وهي ما سأل الإمام بهاء الدين أحمد بن الإمام تقي الدين على السبكي (١) الشافعي لوالده، فأجابه، وسمى جوابه بـ (نيل العلاء في العطف بـ «لا»)، وفيه يقول الصلاح الصفدي:

يا من غدا في العلم ذا هيمَةٍ عزيمة بالفضل تملأ الملا

لم ترَّق في النحو إلى رتبة سامية إلا بـ (نيل العلاء) (٢)

وهو: سألت - أكرمك الله - عن: قام رجل لا زيد: هل يصح هذا

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

(١) المسؤل هو الوالد الإمام: تقي الدين أبو الحسن على بن عبد الكافر بن على السبكي، والسائل هو ابنه بهاء الدين أحمد.

(٢) يتسان من الرجز. وفي قوله (نيل العلاء) في نهاية البيت الثاني تورية فقد يراد الوصول إلى =

التركيب؟ وأن الشيخ أبا حيان^(١) جزم بامتناعه، وشرط أن يكون ما قبل (لا) العاطفة غير صادق على ما بعدها؛ لأن شرطها أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن -بمفهوم الخطاب- نفي ما بعدها^(٢)، وأن عندك في ذلك نظراً؛ لامور:

منها: أن البيانين تكلموا على القصر، وجعلوا منه قصر الأفراد، وشرطوا في قصر الموصوف أفراداً عدم تنافي الوصفين؛ كقولنا: زيد كاتب لا شاعر، وقلت: كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلي والشيخ^(٣)؟

ومنها: أن: قام رجل لا زيد، مثل: قام رجل وزيد -في صحة التركيب- فإن امتنع: قام رجل وزيد، ففي غاية البعد؛ لأنك إن أردت بالرجل الأول زيداً، كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً، ولا مانع منه إذا قصد الإطناب. وإن أردت بالرجل غير زيد، كان من عطف الشيء على غيره، ولا مانع منه، ويصير على هذا التقدير مثل: قام رجل لا زيد -في صحة التركيب- وإن كان معناه متعاكسين.

بل قد يقال: قام رجل لا زيد، أو كى بالجواز من: قام رجل وزيد؛ لأن: (قام رجل وزيد) إن أردت بالرجل فيه زيداً كان تأكيداً، وإن أردت غيره كان فيه إلباس على السامع وإيهام أنه غيره، والتأكيد والإلباس متفيان في: قام رجل لا زيد. وأي فرق بين: زيد كاتب لا شاعر، و: قام رجل لا زيد،

= المعالي -وهو المعنى البعيد هنا- وقد يراد هذا الجواب المسنى (نيل العلاء)، والذي كتبه الإمام السبكي لولده -وهو المعنى القريب.

(١) الحكم الذي نسب إلى أبي حيان هنا موجود في ارتشاف الضرب [٦٤٥/٢] قال: «وشرط عطف الاسم بـ(لا) أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه، فلذلك لا يجوز: قام رجل لا زيد، ولا: امرر برجل لا عاقل».

(٢) هذا هو رأى السهيلي، ونص كلامه في نتائج الفكر [٢٥٨]. وجاء في شرح التصريح على التوضيح [١٤٩/٢] أنه رأى الأبدى في شرح الجزولية، وزاد عليه قوله: «فيكون الأول لا يتناول الثاني».

(٣) يقصد بـ(الشيخ): أبا حيان النحوى.

وبين (رجل وزيد) عموم وخصوص مطلق^(١)، وبين (كاتب وشاعر) عموم وخصوص من وجه^(٢)، كالحَيوان والأبيض؟ وإذا امتنع: جاء رجل لا زيد - كما قالوه - فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل: قام الناس لا زيد؟ وكيف يمتنع أحد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة: قام الناس وزيد^(٣)، وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ..﴾ الآية [البقرة: ٩٨]^(٤)؛ لأن (جبريل) إما معطوف على الجلالة الكريمة، أو على (رسله). والمراد بالرسل الأنبياء؛ لأن الملائكة وإن جعلوا رسلاً فقرينة عطفهم على الملائكة تصرف هذا.

ولأى شيء يمتنع العطف بـ(لا) في نحو: ما قام إلا زيد لا عمرو، وهو عطف على موجب؛ لأن زيدا موجبا؟ وتعليلهم بأنه يلزم نفيه مرتين ضعيف؛ لأن الإطناب قد يقتضى مثل ذلك، لا سيما والنفي الأول عام والنفي الثاني خاص، فأسوأ درجاته أن يكون مثل: ما قام الناس ولا زيد. فهذا جملة ما تضمنه كتابك في ذلك - بارك الله فيك.

والجواب:

أما الشرط الذي ذكره السهيلي وأبو حيان في العطف بـ(لا)، فقد ذكره أيضاً أبو الحسن الأَبْدِيُّ في (شرح الجزولية) فقال: لا يعطف بـ(لا) إلا بشرط هو: أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما

(١) العموم والخصوص المطلق: أن يجتمع الشئان في أمر، وينفرد العام في أمر آخر، كالحَيوان والإنسان: يجتمعان في الإنسان، وينفرد الحيوان في غيره.

(٢) العموم والخصوص من وجه أن يجتمع الشئان في أمر، وينفرد كل منهما في أمر آخر يخصه، كالحَيوان والأبيض: يجتمعان في حيوان أبيض وينفرد الحيوان بما كان غير أبيض، وينفرد الأبيض بما كان من غير الحيوان.

(٣) أى صحة عطف الخاص على العام؛ لثبوتية في الخاص، وجاء في المساعد على تسهيل الفوائد [٢/٤٤٥]: «ويجوز أن يعطف بها (بالواو) بعض متبوعها تفضيلاً نحو (وجبريل وميكال) (والصلاة الوسطى). وزعم الفارسي وابن جنى أن المعطوف عليه أريد به غير المعطوف.

(٤) وهى تامة: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

بعدها، فيكون الأول لا يتناول الثاني نحو قولك: جاءني رجل لا امرأة، وجاءني عالم لا جاهل، ولو قلت: مررت برجل لا عاقل، لم يجز؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلا لتأكيد النفي. فإن أردت ذلك المعنى جئت بـ(غير)، فتقول: مررت برجل غير عاقل، وغير زيد، وغير ذلك، ومررت بزيد لا عمرو؛ لأن الأول لا يتناول الثاني.

وقد تضمن كلام الأبدى هنا زيادة على ما قاله السهيلي وأبو حيان، وهي قوله: إنها لا تدخل إلا لتأكيد النفي، وإذا ثبت أن (لا) لا تدخل إلا لتأكيد النفي اتضح اشتراط الشرط المذكور؛ لأن مفهوم الخطاب اقتضى - في قولك: قام رجل - نفي المرأة، فدخلت (لا) للتصريح بما اقتضاه المفهوم، وكذلك في: قام زيد لا عمرو.

وأما: قام رجل لا زيد، فلم يقتض المفهوم نفي زيد، فلذلك لم يجز العطف بـ(لا)؛ لأنها لا تكون لتأكيد نفي، بل لتأسيسه، وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النفي فكذلك في نفي يُقصدُ تأكيده بها، بخلاف غيرها من أدوات النفي، كـ(لم) و(ما)، وهو كلام حسن.

والأبدىُّ هذا كان أمةً في النحو، حتى سمعت الشيخ أبا حيان يقول: إنه سأل أحد شيوخه عن حد النحو، فقال له: الأبدى، يعني أنه تجسّدَ نحواً. وإنما قلت هذا؛ لئلا يقع في نفسك أنه - لتأخيره - قد يكون أخذه عن السهيلي.

وأيضاً تمثيل ابن السراج؛ فإنه قال في كتاب (الأصول): وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول^(١)، وذلك قولك: ضربت زيدا لا عمراً، ومررت برجل لا امرأة، وجاءني زيد لا عمرو. فانظر أمثله، لم يذكر فيها إلا ما اقتضاه الشرط المذكور.

(١) انظر كتاب: الأصول [٥٦/٢].

وقد يُعْتَرَضُ على الأبدى في قوله: إنها لا تذكر إلا لتأكيد النفي. ويجاب: بأنه لعل مراده أنها للنفي المؤكد، بخلاف (ما ولم وليس)، فلذلك اختيرت هنا. أو لعل مراده أنها لا تدخل في أثناء الكلام إلا للنفي المؤكد، بخلاف ما إذا جاءت في أول الكلام، قد يراد بها أصل النفي، كقوله: ﴿لَا أَقْسِمُ﴾ [القيامة: ١] (١)، وما أشبهه - والأول أحسن.

وأيضاً تمثيل جماعة من النحاة -منهم ابن الشجري- في (الأمالي)- قال: إنها تكون عاطفة، فَتُشْرِكُ ما بعدها في إعراب ما قبلها، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول، كقولك: خرج زيد لا بكر، ولقيت أخاك لا أباك، ومررت بِحَمِيكَ لا أهلك. ولم يذكر أحد من النحاة في أمثله ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج فيه الثاني.

وخطَرَ لي في سبب ذلك أمران:

أحدهما: أن العطف يقتضى المغايرة، فهذه القاعدة تقتضى أنه لا بد في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، والمغايرة عند الإطلاق تقتضى المباينة؛ لأنها المفهومة منها عند أكثر الناس، وإن كان التحقيق أن بين الأعم والأخص والعام والخاص والجزء والكل مغايرة، ولكن المغايرة عند الإطلاق إنما تنصرف إلى ما لا يصدق أحدهما على الآخر، وإذا صح ذلك امتنع العطف في قولك: جاء رجل وزيد؛ لعدم المغايرة. فإن أردت غير زيد جاز، وانتقلت المسألة عن صورتها، وصار كأنك قلت: جاء رجل غير زيد لا زيد. وغير زيد لا يصدق على زيد.

ومسألتنا إنما هي فيما إذا كان (رجل) صادقاً على زيد، محتملاً لأن يكون

(١) الآية الأولى من سورة القيامة. وفي (لا) هنا آراء أخرى، منها: أن تكون زائدة مؤكدة كالتى في قوله تعالى: ﴿لَنَلَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾. وقيل: المنفى محذوف، أى: فلا صحة لما يقول الكفار. ثم ابتداءً: (أقسم). وقيل: هي لام أشبعت فتحتها فتولدت منها ألف. انظر تفصيل ذلك كله في البحر المحيط لأبى حيان عند قوله تعالى في سورة الواقعة: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾.

إياه، فإن ذلك ممتنع؛ للقاعدة التي تقررت، وجرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه.

ولو قلت: جاء زيد ورجل، كان معناه: ورجل آخر؛ لما تقرر من وجوب المغايرة، وكذلك لو قلت: جاء زيد لا رجل، وجب أن تقدر: لا رجل آخر. والأصل في هذا: أنا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ، فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم أو خصوص أو إطلاق أو تقييد، والمعطوف على مدلوله كذلك، وحرف العطف على مدلوله: وهو قد يقتضى تَغْيِيرَ نسبة الفعل إلى الأول كـ(أو)؛ فإنها تغير نسبه من الجزم إلى الشك، كما قال الخليل في الفرق بينها وبين (إما)^(١). وكـ(بل)؛ فإنها تغيّره بالإضراب عن الأول^(٢). وقد لا يقتضى تغيير نسبة الفعل إلى الأول، بل زيادة عليه حكم آخر^(٣)، و(لا) من هذا القبيل، فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الأول على معناه، من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد، وكأنك قلت: قام إما زيد وإما غيره لا زيد، وهذا يصح.

الشيء الثاني: أن مبنَى كلام العرب على الفائدة، فحيث حصلت كان التركيب صحيحاً، وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم. وقولك: قام رجل لا زيد - مع إرادة مدلول (رجل) في احتمال لزيد وغيره - لا فائدة فيه البتة مع

(١) الفرق بين (أو) في الشك وبين (إما) أنك بنيت كلامك على الشك في (إما) ابتداءً، وأنت بنيت كلامك في (أو) على اليقين، فقلت: قام زيد، ثم أدركك الشك فقلت: أو عمرو. [انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٣].

(٢) لا يخلو أن يقع بعد (بل) جملة أو مفرد، فإن كان ما بعدها جملة كانت (بل) حرف ابتداء، وكان معناها الإضراب عن الأول وإثبات الحكم لما بعدها. وإن كان ما بعدها مفرداً كانت (بل) حرف عطف؛ فإن وقعت بعد إيجاب كانت للإضراب في حق الأول والإثبات في حق الآخر، وإن وقعت بعد نفي كانت للإضراب في حق الأول والإيجاب في حق الثاني - وهذا عند سيويه - وذهب المبرد إلى أنها حينئذ للإضراب في حق الأول وإيجاب ما أضربت عنه في حق الثاني [انظر توضيحاً وتمثيلاً في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٩].

(٣) كذا بالأصل، وفيه الفصل بين المتضامين بالجار والمجرور (عليه)، والأولى أن يقال: بل زيادة حكم آخر عليه.

إرادة حنيقة العطف، أو نزيد على كونه لا فائدة فيه ونقول: إنه متناقض؛ لأنه: إن أردت الإخبار بنفى قيام زيد والإخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره كان متناقضاً، وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد، كان طريقك أن تقول: غير زيد.

فإن قلت: إن (لا) بمعنى (غير) لم تكن عاطفة، ونحن إنما نتكلم على العاطفة. والفرق بينهما أن التي بمعنى (غير) مقيدة للأول مينة لوصفه، والعاطفة مينة حكماً جديداً لغيره، فهذا هو الذي خطر لي في ذلك، وبه يتبين أنه لا فرق بين قولنا: قام رجل لا زيد، وقولك: قام زيد لا رجل، كلاهما ممتنع، إلا أن يراد بالرجل غير زيد، فحيث يصح فيهما إن كان يصح وضع (لا) في هذا الموضع موضع (غير) - وفيه نقل وتفصيل سنذكره - وإلا فنعدل عنها إلى صيغة (غير) إذا أريد ذلك المعنى.

وبين العطف ومعنى (غير) فرق، وهو أن العطف يقتضى النفى عن الثانى بالمنطوق، ولا تعرض له للأول إلا بتأكيد ما دل عليه بالمفهوم - إن سلم - ومعنى (غير) يقتضى تقييد الأول، ولا تعرض له للثانى إلا بالمفهوم إن جعلتها صفة، وإن جعلتها استثناء فحكمتها حكم الاستثناء من أن الدلالة: هل هي بالمنطوق أو بالمفهوم، وفيه بحث.

والتفصيل الذى وعدنا به هو أنه يجوز: قام رجل غير عاقل، وامرر برجل غير عاقل، وهذا رجل لا امرأة، ورأيت طويلاً غير قصير. فإن كانا علمين جاز فيه (لا) و(غير).

وهذان الوجهان اللذان خطرا لى زائدان على ما قاله السهلى والأبدي من مفهوم الخطاب؛ لأنه يأتى على القول بمفهوم اللقب، وهو ضعيف عند الأصوليين، وما ذكرته يأتى عليه وعلى غيره.

على أن الذى قاله أيضاً وجه حسن يصير معه العطف فى حكم المين لمعنى الأول: من انفراده بذلك الحكم وحده، والتصريح بعدم مشاركة الثانى له فيه، وإلا لكان^(١) فى حكم كلام آخر مستقل، وليس هو المسألة، وهو

(١) لاوجه لدخول اللام هنا، والأفصح أن يقول: «وإلا كان عليه...»؛ لأن جواب إن الشرطية لا يقترن باللام.

مُطَرَّدٌ أَيْضًا فِي قَوْلِكَ: قَامَ رَجُلٌ لَا زَيْدَ، وَقَامَ زَيْدٌ لَا رَجُلًا؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ لَهُ حُكْمُ اللَّقْبِ.

وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطرا لى إنما هي فى لفظه (لا) خاصة؛ لاختصاصها بِسَعَةِ النفى ونفى المستقبل -على خلاف فيه^(١). ووضع الكلام فى عطف المفردات لا عطف الجمل، فلو جئت مكانها بـ(ما) أو (لم) أو (ليس) وجعلته كلامًا مستقلا، لم تأت المسألة ولم تمتنع.

وأما قول البيانين فى قصر الموصوف أفرادًا: زيد كاتب لا شاعر، فصحيح، ولا منافاة بينه وبين ما قلناه، وقولهم: (عدم تناقى الوصفين) معناه: أنه يمكن صدقهما على ذات واحدة، بخلاف الوصفين المتناقضين -وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة كالعالم والجاهل -فإن الوصف بأحدهما ينفى الوصف بالآخر؛ لاستحالة اجتماعهما. وأما (شاعر وكاتب) فالوصف بأحدهما لا ينفى الوصف بالآخر؛ لإمكان اجتماعهما فى شاعر كاتب؛ فإنما يجيء نفي الآخر إذا أريد قصر الموصوف على أحدهما بما تُفهمه القرائن وسياق الكلام، فلا يقال مع هذا: كيف يجتمع كلام البيانين مع كلام السهيلي والشيخ؟ لظهور إمتحان اجتماعهما.

وقولك فى آخر كلامك: (وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه)، أحاشيك منه، وحاشاك أن تتكلم به.

وقولك: (كالحيوان والأبيض)، كأنك تبعت فيه كلام الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين القرافى فإنه قال ذلك -رحمه الله- وهو غفلة منه، أو كلام فيه تسمُّحٌ، أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الإحاطة له بالعلوم العقلية، ولذلك زاد على ذلك ومثَّلَ بـ(الزنا والإحصان)؛ لأن الفقيه يتكلم فيهما.

(١) جاء فى الجنى الدانى [٣٠٣]: (وأما (لا) النافية غير العاطفة والجوابية، فإنها تدخل على الأسماء والأفعال، فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعًا، ونص الزمخشري ومعظم المتأخرين على أنها تخلصه للاستقبال، وهو ظاهر مذهب سيويه، وذهب الأخفش والمبرد وتبعهما ابن مالك إلى أن ذلك غير لازم، بل قد يكون النفى بها للحال. . .).

وتلك كلها ألفاظ متباينة، ومعانيها متباينة، والتباين أعم من التنافي، فكل متنافين متباينان، وليس كل متباينين متنافيين.

وَعَجَبُ مَنْكَ كَوْنُكَ غَفَلْتُ عَنْ هَذَا، وهو عندك في (منهاج البيضاوي) في الفصيح والناطق.

والنظر في المعقول، إنما هو في المعاني والنسب الأربعة من: التباين والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه بينهما.

والشعر والكتابة متباينان، والزنا والإحصان متباينان، والحيوانية والبياض متباينان - وإن صدقاً على ذات ثالثة - فما شرطه اليبانيون من عدم التنافي صحيح، ولم يشرطوا عدم التباين.

وقال السهيلي وأبو حيان: صحيح، ولم يشرط التنافي؛ فلذلك يظهر أن يقال: يصح أن يقال: كاتب شاعر - وإن كنت لم أر هذا المثال، ولا يحكى ما يدل عليه في كلام أحد - لأن (كاتباً) لا يصدق على (شاعر)، بمعنى أن معنى الكتابة ليس فيه شيء من معنى الشعر، بخلاف رجل وزيد؛ فإن زيدا رجل، والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين يلبسهما واحد، أفترى أحد الثوبين يصدق على الآخر؟ فالفقيه والنحوي الصرّف يريد أن يستأنس بهذه الحقائق ومعرفتها.

وأما قولك: (قام رجل وزيد)، فتركيب صحيح، ومعناه: قام رجل غير زيد وزيد، واستفدنا التقييد من العطف؛ لما قدمناه من أن العطف يقتضى المغايرة، فهذا المتكلم أورد كلامه أولاً على وجهة الاحتمال لأن يكون زيدا وأن يكون غيره، فلما قال: وزيد، علمنا أنه أراد بالرجل غيره، وله مقصود قد يكون صحيحاً في إبهام الأول وتعيين الثاني، ويحصل للشاني به فائدة لا يتوصل إليها إلا بذلك التركيب أو مثله، مع حقيقة العطف.

بخلاف قولك: قام رجل لا زيد، لم يحصل به قطُّ فائدة، ولا مقصود

زائد على المغايرة الحاصلة بدون^(١) العطف في قولك: قام رجل غير زيد، وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف؛ لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار؛ وإنما تعدل إلى الإطناب لمقصود لا يحصل بدونه، فإذا لم يحصل مقصود به، فيظهر امتناعه، ولا يعدل إلى الجملتين ما قُدِّرَ على جملة واحدة، ولا إلى العطف ما قُدِّرَ عليه بدونه؛ لذلك قلنا بالامتناع، وبهذا يظهر الجواب عن قولك: (إن أردت غيره كان عطفًا).

وقولك: (ويصير على هذا التقدير مثل: قام رجل لا زيد - في صحة التركيب-) ممنوع؛ لما أشرنا إليه من الفائدة في الأول دون الثاني، والتأكيد يفهم بالقرينة، والإلباس ينتفى بالقرينة، والفائدة حاصلة مع القرائن في: قام رجل - يريد: زيد-، وليست حاصلة في: قام رجل لا زيد - مع العطف- كما بيناه.

وقولك: (وإن كان معناهما متعاكسين)، صحيح، وهو لا ينفعك ولا يضرُّك. وقولك: (وأى فرق...؟)، قد ظهر الفرق، كما بين القَدَم والفرق^(٢).

وأما قولك: (هل يمتنع ذلك في العام والخاص، مثل: قام الناس لا زيد؟) فالذي أقوله في هذا: إنه إن أريد: الناس غير زيد، جاز، وتكون (لا) عاطفة - كما قررناه من قبل - وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك: لا زيد - على جهة الاستثناء، فقد كان يخطر لي أنه يجوز، لكنني لم أر سبويه ولا غيره من النحاة عدَّ (لا) من حروف الاستثناء، فاستقر رأيي على الامتناع، إلا إذا

(١) يرى بعض العلماء أن استعمال الباء الجارة مع (دون) غير فصيح، لأن (دون) من الظروف غير المتصرفة التي لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بالحرف (من)، فيقال: دون ذلك، ومن دون ذلك، ولم ترد في القرآن إلا على هذا النحو، وإن ورد استعمال (بدون) في كلام المصنفين كالأخفش وغيره.

(٢) الفرق في قوله: قد ظهر الفرق بمعنى: التمييز بين الشئين والفصل بينهما. والفرق في قوله: بين القدم والفرق بمعنى: موضع الفرق من الرأس، أو وسط الرأس.

أريد بالناس غير زيد، ولا يمتنع إطلاق ذلك؛ حملاً على المعنى المذكور،
بدلالة قرينة العطف.

ويحتمل أن يقال: يمتنع كما امتنع الإطلاق في: قام رجل لا زيد، فإن
احتمال إرادة الخصوص جائز في الموضوعين. فإن كان مسوغاً جاز فيهما، وإلا
امتنع فيهما، ولا فرق بينهما إلا إرادة معنى الاستثناء من (لا)، ولم يذكره
النحاة. فإن صح أن يراد بها ذلك افتراقاً؛ لأن الاستثناء من العام جائز، ومن
المطلق غير جائز.

وفي ذهني من كلام بعض النحاة في: قام الناس، ليس زيداً، أنه جعلها
بمعنى (لا)، والمشهور أن التقدير: ليس هو زيداً^(١)، فإن صح جعلها بمعنى
(لا)، وجعلت (لا) استثناء صح ذلك وظهر الفرق، وإلا فهما سواء في
الامتناع عند العطف وإرادة العموم بلا شك، وكذا عند الإطلاق، حملاً على
الظاهر، حتى تأتي قرينة تدل على إرادة الخصوص.

وأما: قام الناس وزيد، فجوازه ظاهر مما قدمناه من أن العطف يفيد
المغايرة، فأفادت الواو إرادة الخصوص بالأول، وإرادة تأكيد نسبة القيام إلى
زيد والإخبار عنه مرتين بالعموم والخصوص، وهذا المعنى لا يأتي في العطف
بـ(لا).

وكأني بك تعترض عَلىَّ في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير
المغايرة!

فاعلم أن الأصل في المغايرة أنها حاصلة بين الجزئي والكلّي، وبين العام
والخاص، وبين المتباينين. وأهل الكلام فسَّروا الغَيْرَيْنِ باللذين يمكن انفكاك

(١) جاء في الجنى الداني [٤٦٠] أن (ليس) في مثل هذا المثال هي في الحقيقة الرافعة للاسم الناصبة
للخبر؛ ولذلك وجب نصب المستثنى بها؛ لأنه خبرها، واسمها ضمير عائد على البعض المفهوم
من الكلام عند البصريين، وقال الكوفيون: اسمها ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام
السابق.

أحدهما عن الآخر، ونسبوا هذا التفسير إلى اللغة، وبنوا عليه أن صفات الله ليست غيراً لأنها لا يمكن انفكاكها، ولا غرض لنا في تجويز ذلك هنا؛ وإنما الغرض أن العطف يستدعي مغايرة يتحصل بها فائدة. وعطف الخاص على العام - وإن أريد عموم الأول إذا حصلت به فائدة، وهو تقرير حكم الخاص وتصيره كالإخبار به مرتين - من أعظم الفوائد، فيجوز، فلذلك سلكته هنا، وفيما تقدم لم تحصل فائدة، فمنعته.

وقد استعملت في كلامي هذا: (وكانى بك)؛ لأن الناس يستعملونه، ولا أدري: هل جاء^(١) في كلام العرب أم لا؟ إلا أن في الحديث: «كانى به»، فإن صح فهو دليل الجواز، وفي كلام بعض النحاة ما يقتضى منعه، وقال في قولهم: كأنك بالدنيا لم تكن^(٢): إن الكاف للخطاب والباء زائدة، والمعنى: كأن الدنيا لم تكن، ولذلك منعه في: كأنى بكذا لم يكن. هكذا على خاطري من كتاب (القصريات)^(٣) عن أبي علي الفارسي.

وكان صاحبنا أحمد بن الطارقي - رحمه الله - شاباً نشأ وبرع في النحو ضريراً، مات في حدائته، أوقفني في مجاميع له على كلام جمعه في: (كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل)، لا يحضرني الآن، وفيه طول^(٤).

(١) الأصح استعمال الهمزة هنا بدلاً من (هل)؛ لأن المطلوب هنا تعيين أحد الشيئين، بدليل (أم) العاطفة المتصلة التي جاء بها فيما بعد؛ قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوْعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمْدًا﴾ [الجن: ٢٥].

(٢) جزء من أثر مروى منسوب إلى النبي ﷺ، أو إلى الحسن البصري: وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره، وتكلمة الأثر هو: «كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل» - وفي إعرابه وتوجيهه وبيان معنى (كان) فيه مسألة مستقلة وردت في الأشباه والنظائر [٦٣/٤] وما بعدها. وفيها الترجيح الإعرابي المذكور هنا.

(٣) كتاب المسائل القصريات أو القصرية: من كتب أبي علي الفارسي المفقودة، قيل: سميت بذلك؛ لأنها ألقت في قصر ابن هيرة.

(٤) لعله المسألة التي وردت في الأشباه والنظائر [٦٣/٤] وما بعدها] من كلام الشيخ جمال الدين بن هشام.

وأما استدلال الشيخ جمال الدين بعطف (جبريل) (١)، فصحيح في عطف الخاص على العام - إن كان العطف على (ملائكته)؛ لأنه من - ملة الملائكة - وكذا إن عطف على (الرسول) ولم يقصد بهم البشر وحدهم.

وأما منازعة الولد له إذا حمل (الرسول) على البشر - إن صح ذلك - وجب العطف على (الملائكة)، وهو منهم قطعاً، فحصل عطف الخاص على العام، والعطف على الجلالة - مع كونه عطفًا على الأول دون ما بعده - هو غير منقول في كلام النحاة، ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعاً، وبعد الرسول الذين هو منهم ظاهراً، وذلك يوجب صحة عطف الخاص على العام - وإن قدرت العطف على الجلالة - لانا لا نعني بعطف الخاص على العام إلا أنه مذكور بعده، والنظر في كونه يقتضى تخصيصه أولاً.

وأما قولك: (ولأى شيء يمتنع العطف بـ(لا) في نحو: ما قام إلا زيد لا عمرو، وهو عطف على موجب؟) فلما تقدم أن (لا) عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب نفيًا؛ ليدل عليه صريحاً وتأكيداً للمفهوم، والمنطوق في الأول الثبوت، والمستثنى عكس ذلك؛ لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق، ولا يمكن عطفها على المنفى؛ لما قيل: إنه يلزم نفيه مرتين.

وقولك: (إن النفي الأول عام، والثاني خاص) صحيح، لكنه ليس في مثل: جاء زيد لا عمرو؛ لما ذكرناه أن النفي في غير زيد مفهوم، وفي (عمرو) منطوق. وفي (الناس) المستثنى منه منطوق، فخالف ذلك الباب.

وقولك: (فأسوأ درجاته أن يكون مثل: ما قام الناس ولا زيد)، ممنوع، وليس مثله؛ لأن العطف في: لا زيد، ليس بـ(لا) بل بالواو، وللعطف

(١) في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾

[البقرة: ٩٨].

بـ(لا) حكم يخصه ليس للواو، وليس في قولنا: (ما قام الناس ولا زيد) أكثر من خاص بعد عام.

هذا ما قدره الله لي من كتابتي جواباً للولد، فالولد -بارك الله فيه- ينظر فيه، فإن رضيته، وإلا فَيُتَّحَبُ بجوابه. والله أعلم.

الذامعة مسألة فصل الخطاب

وهى

أما بعد

[لقتب (*) هذه المسألة بلقب «فصل الخطاب»؛ إشارة إلى تفسير بعض العلماء لقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠] فقد قال ابن الأثير: «والذى أجمع عليه المحققون من أهل علماء البيان، أن فصل الخطاب هو (أما بعد)؛ لأن المتكلم يفتح كلامه فى أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المقصود فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: «أما بعد». وقيل: فصل الخطاب: الفاصل من الخطاب، الذى يفصل بين الحق والباطل. وقيل: المنفصل من الخطاب، الذى يتبينه من يُخاطَبُ به ويعلمه بيتاً، لا يلتبس عليه بغيره» اهـ كلام ابن الأثير.

وتجد لمسألة «أما بعد» تفصيلاً وتقسيمًا وتوجيهًا فى رسالة صغيرة بعنوان «إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد» للشيخ إسماعيل بن غنيم الجوهري، وهى مطبوعة بهامش (الرسالة الكبرى على البسطة) لأبى العرفان الشيخ محمد بن على الصبان.

وانظر تفصيلاً لـ(أما) فى:

إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد. والأشباه والنظائر فى النحو، للسيوطى. والأزھية فى علم الحروف، للهروى. والجنى الدانى فى حروف المعانى، للمرادى. وجواهر الأدب فى معرفة كلام العرب، للإربلى. ووصف المباني فى شرح حروف المعانى، للمالقي. والكافية فى النحو، للرضى. ومغنى اللبيب، لابن هشام. وهمع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، للسيوطى. وحاشية الصبان على شرح الأشموني.

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

نص مسألة فصل الخطاب

أما بعد

ف(أَمَّا) كلمة متضمنة لمعنى الشرط، ولذلك لزم دخول الفاء في جوابها...^(١)، وقد يحذف منه الفاء؛ لوجود ما يدل عليه من التلويح والإيماء^(٢).

وإنما قلت: إنها متضمنة^(٣) لمعنى الشرط؛ لأن أصل (أَمَّا بَعْدُ): مهما يكن من شيء فأقول بعد حمد الله -حُذِفَ (مهما يكن من شيء) للاختصار، وأقيم مقامه (أما)، فصار: أما فأقول، ثم أُخْرِتِ الفاء إلى الجواب؛ كراهية أن يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظاً، ثم حذف (أقول)؛ لدلالة الفاء عليه، فصار: أما بعد حمد الله.

ولما أقيمت مقام (مهما يكن...) إلى آخره، تضمنت معنى الابتداء والشرط اللذين في (مهما يكن)، فالنظر إلى الأول يقتضي أن تدخل على الاسم؛ لكون الابتداء مخصوصاً بالأسماء، وإلى الثاني يقتضي أن تدخل على الفعل؛ لأن الشرط يقتضي الفعل، فالإتيان بكلا المقتضيين مُشْكِلٌ؛ لأن

(١) في الأصل كتبت ثلاث كلمات تصعب قراءتها.

(٢) أصل الإيماء: الإشارة إلى الشيء بالحاجب أو اليد أو غير ذلك، ولكن المقصود هنا: بد التلويح والإيماء) وجود القرينة الدالة على هذه الفاء.

وجاء في عبارة معظم النحاة أن الفاء لازمة لا تحذف إلا مع قول أغنى عنه المُحَكِّيُّ، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسودت وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم﴾، أي فيقال لهم: أكفرتهم؟ وفي غير هذا لا تحذف الفاء إلا في ضرورة شعر أو في نذور [انظر على سبيل المثال: الجنى الدانى (٤٨٢)، جواهر الأدب (٥١٤)، الكافية في النحو (٣٩٥/٢)].

(٣) في حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح [٢٧١/٢] أن في الكافية لابن الحاجب أن (أما) شرطية، وأن شرطها فعل محذوف وجوباً، ولا يضر في ذلك كونها مفسرة بـ(مهما يكن من شيء)، قال بعض المحققين: واعلم أن (أما) حرف مفرد على الأصح، وفيها معنى الشرط؛ بدليل لزوم الفاء لها؛ ولذلك قدرها سيويه بـ(مهما)، فإنه قال: إن قلت: أما زيد فمنطلق، فكانك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فلو لم يكن معناها الشرط لما صح تفسيرها بما هو في معناها.

اجتماع الاسم والفعل دُفْعَةً متعذرٌ. فَيَلِيهَا الاسم دائماً، وتلزم الفاء في جوابها... (١) بقدر الإمكان.

وما وقع من نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٩٠] (٢)، وقولهم (٣): أما ذهب فعل ماضٍ، فأوَّلَ بـ: أن (المُتَوَفَّى) إن كان من أصحاب اليمين، وقولهم بـ: أما (لفظة) ذهب، فالتسوفى واللفظ. اسمان، فالمراد بقولنا: «يليهما الاسم»: يليها لفظاً أو تقديرًا، ففي الصورتين وإن لم يليها لفظاً وليها تقديرًا - كما رأيت.

و(أما) كذلك مفردة، وفيها خلاف بين الزمخشري وابن الحاجب، فذهب ابن الحاجب إلى أنها للشرط كـ(إن ولو) (٤)، وذهب الزمخشري إلى أنها متضمنة (٥) له - وعليه أكثر النحاة. وقيل: الخلاف لفظي؛ لجواز: أن يحون

(١) في الأصل كتبت كلمتان تصعب قراءتهما.

(٢) فظاهر هذه الآية أن (أما) لم يقع الاسم تاليًا لها - على خلاف ما ذكره من القاعدة - وقد أشار إلى أن الاسم مقدر بعدها - كما سيجيء -.

وادعاء المصنف أن (أما) لا يليها إلا الاسم دائماً لم يسلم له، فقد جاء في الجنى الدانى [٤٨٣] من جملة أحكام (أما): «أنه لا يجوز الفصل بين (أما) وانفائه بجملة، إلا إن كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها وبين (أما)، نحو: أما اليوم -رحمك الله -فالأمر كذا. ولا يلي (أما) فعل؛ لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط، وإنما يليها: مبتدأ، أو خبر، أو مفعول به مقدم، أو مفعول بفعل مقدر يفسره المذكور، أو ظرف، أو مجرور، أو حال، أو مفعول له، أو مصدر، أو شرط -وقد مثل للشرط بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ﴾.

(٣) أى قول المعربين من النحاة.

(٤) عبارة ابن الحاجب في الكافية [٣٩٦/٢]: «وأما بيان معنى الشرط فيها، فبأن تقول: هى حرف بمعنى (إن) وجب حذف شرطها؛ لكثرة استعمالها فى الكلام، ولكونها فى الأصل موضوعة للتفصيل...».

(٥) عبارة الزمخشري فى شرح المفصل لابن بيش [١١/٩]: «و (أما) فيها معنى الشرط، قال سيويه: إذا قلت: أما زيد فمطلق، فكأنك قلت: مهما يكن من شىء فزيد منطلق؛ ألا ترى أن الفاء لازمة لها».

مراد ابن الحاجب بـ(أماً) أما المركبة التي أصلها: أن ما^(١).

و(بَعْدُ)^(٢) من الظروف الزمانية^(٣)، وهي لا تخلو: إما أن تستعمل مضافة إلى شيء، نحو: جئت بعد زيد، أو تستعمل مقطوعة عنها.

فالأول: (بعد) منصوب على الظرفية إن لم يَلْهَأَ العوامل الغير^(٤) المقتضية للظرفية، وإن وكيها كانت على ما تقتضيه من الرفع والنصب والجر^(٥)؛ لأنها من قبيل ما يستعمل اسماً^(٦) وظرفاً، ولا يلزم الظرفية دائماً.

(١) يدل على ذلك ما جاء في كلامه بعد ذلك، إذ قال [٣٩٧/٢]: «ويجوز أن يكون (أما) عند الكوفيين (أن) الشرطية ضمت إليها (ما) عند حذف شرطها - على ما بينت من مذهبيهم في: أما أنت منطلقاً انطلقت.

(٢) يقصد (بعد) في نحو قولهم: (أما بعد)، وهي مسألة فصل الخطاب التي يشرحها. وانظر في إعراب (بعد): باب الإضافة في كتب النحو (ما أفرده لفظاً من اللازم الإضافة معنى)، وباب المفعول فيه (الظروف) في كتب النحو كذلك. والمقصد الثاني من الرسالة المسماة (إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد) لابن غنيم الجوهري.

(٣) تستعمل (بعد) ظرفاً للزمان كثيراً، وذلك إن أضيفت إلى زمان نحو: صمت يوم الجمعة بعد يوم الخميس، وظرفاً للمكان قليلاً إن أضيفت إلى مكان نحو: دار زيد بعد دار عمرو. ويصح اعتبار الزمانين في الواقع من قولهم: (أما بعد) في صدور الكتب وكلام الخطباء؛ فهو زمانى باعتبار زمن النطق، ومكانى باعتبار مكان الرقم وترتيب كلام الخطيب.

(٤) تقدم أن إدخال الألف واللام على (غير) لا فائدة منه؛ لأنها مَوْغَلَةٌ في الإبهام، وكثير من النحاة يُخْطِئُ ذلك.

(٥) المشهور أن (بعد) إذا كانت مضافة كانت منصوبة على الظرفية أو مجرورة بـ(من)، وهي معربة في الحالين غير مبنية، ولا ترد مرفوعة في هذه الحال -على خلاف ما قال هنا-؛ إذ هي من الظروف غير المتصرفة.

(٦) ادعاه أن (بعد) إذا أضيفت تستعمل اسماً غير ظرف -لا وجه له، فهي ظرف- على ما سبق. وأما (بعد) التي قيل باسميتها عند بعض العلماء فهي إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى -كما في البيت الذي سيذكره فيما بعد. فقد ذهب بعض العلماء إلى أنها حيتنذ نكرة؛ لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً؛ ولذلك نونت كما تنون الأسماء النكرات تنوين التمسكين، قال الشيخ ياسين في تعليقه على ذلك [٥١/٢]: «يعنى أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما (قبل وبعد) غير واقعين على الزمان، بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى غير زمان منصوب على الحال أو غيرها».

والثاني لا يخلو أن يكون المضاف إليه منوياً أو لا. بل حذف نسبياً منسياً؛ فالأول مبنى على الضم، نحو: جنتك بعد أو قبل. وإنما تبنى على الحركة؛ فرقاً بينها وبين بناء الأصل. وعلى الضم جبراً للمحذوف منها بأقوى الحركات^(١)

والثاني معرب، كقول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً^(٢)

وإنما بُنيت في الأول؛ لمشابهتها الحرف في الاحتياج إلى ما أضيفت إليه^(٣)، بخلاف الثاني؛ فإنها حينئذ جعلت اسماً برأسها من غير التفات إلى المضاف إليه، فلم تشبه الحرف، وكذلك بقية الجهات^(٤). وقال بعضهم: (إن)^(٥) تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها - نص على ذلك سيبويه، فلم يُجز في: أما اليوم فلإني خارج، أن يعمل في الظرف (خارج)، وجعله منصوباً بـ(أما)؛ وذلك لأنهم إذا كانوا يمنعون تقديم معمول (إن) عليها، فهم لتقديم معمول

(١) جاء في الكافية لابن الحاجب: «وبناء الغايات على الحركة؛ ليعلم أن لها عرماً في الإعراب، وعلى الضم جبراً بأقوى الحركات؛ لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه أعنى المضاف إليه، أو ليكمل لها جميع الحركات؛ لأنها في حال الإعراب كانت في الأغلب غير متصرفة، فكانت إما مجرورة بـ(من) أو منصوبة على الظرفية، أو ليخالف حركة بنائها حركة إعرابها». [شرح الرضى على الكافية ١٠٢/٢].

(٢) شطر بيت من الوافر، قائله: عبد الله بن يعرب، وتمتته: (أكد نخص بالماء الفرات)، ويروى: بالماء الحميم.

انظر: معجم الهوامع ١٩٤/٣، وشرح الرضى على الكافية ١٠٢/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٥٠٢/٢. وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٦٥/٢.

(٣) وهذا هو شبه الافتقار الذي هو أحد أسباب بناء الأسماء، فإذ (بعد) مفتقرة في بيان معناها إلى المضاف إليه بعدها، كما يفتقر الحرف في بيان معناه إلى غيره. [انظر: معجم الهوامع ١٩٢/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٥١/٢].

(٤) يقصد الجهات الست، كـ(يمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت) وهي على التفصيل المذكور في إعراب (بعد) [انظر: شرح التصريح على التوضيح ٥١/٢].

(٥) وجه ذكر (إن) هنا أنها ترد كثيراً في كلام الخطباء والكتّاب بعد (أما)، فيقال: أما بعد فإني أحمد الله وبحر ذلك

معمولها أَمْنَعُ^(١).

وأما إذا قلت: أما اليوم فأنا خارج، فأنت بالخيار: إن شئت أعملت (أما)، وإن شئت أعملت (خارج)، لعدم المانع^(٢).

وإذا قلت: أما زيداً فأنا ضارب، لم يعمل في (زيد) إلا (ضارب)؛ لأن (أما) لا تعمل في المفعول به.

وإذا قلت: أما زيداً فأني ضارب، فالمسألة ممتنعة عن جميع النحويين، إلا أبا العباس المبرد، فإنه أجاز نصب (زيد) بـ(ضارب)، وجعل لـ(أما) خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه، وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا^(٣).

ولعل قول أبي الدرداء^(٤): «أما بادىء بدء فإني أحمد الله»، مما يعضد هذا المذهب؛ فإن انتصاب (باديء) على الحال من المُسْتَكِنِّ في (أحمد)، والعامل هو (أحمد)، فقد عمل -مع وقوعه في خبر (إن)- فيما تقدمها، ولا يمكن أن يجعل العامل في الحال (أما)؛ لأنها لا تعمل إلا في الظروف.

(١) انظر: مغنى اللبيب [٨٣] وفيه من مسائل التي يفصل بها بين (أما) والفاء: «ظرف معمول لـ(أما)؛ لما فيها من معنى الفعل الذي ثبت عنه أو للفعل المحذوف نحو: أما اليوم فإني ذاهب، وأما في الدار فإن زيداً جالس -ولا يكون العامل ما بعد الفاء؛ لأن خبر (إن) لا يتقدم عليها فكذلك معموله. هذا قول سيبويه ومبنى والجمهور، وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء. فجعلوا العامل نفس الخبر».

(٢) في مغنى اللبيب [٨٣]: «فإن قلت: أما اليوم فأنا جالس -احتمل كون العامل (أما) وكونه الخبر؛ لعدم المانع».

(٣) في مغنى اللبيب [٨٣]: «وإن قلت: أما فإني ضارب، لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأن (أما) لا تنصب المفعول، ومعمول خبر (إن) لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه، على تفسير إعمال الخبر».

(٤) كذا نُسبُه هنا إلى أبي الدرداء، وجاء في لسان العرب (بدأ): قال اللحياني: أما بادىء بدء فإني أحمد الله، وبإدى بدءاً، وبإدى بدءاً، وبإدى بدءاً، وبإدى بدءاً. أي: أما بدء الرأي فإني أحمد الله.

الفهارس
(١)
القرآن الكريم

الآية	الصفحة
البقرة	
﴿ يُوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [الآية: ٩٦]	٥٤
﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ ﴾ [الآية: ٩٨]	١١٣
﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ [الآية: ١١٤]	٩٥
﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [الآية: ١١٨]	٧٤
آل عمران	
﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى ﴾ [الآية: ٣٦]
النساء	
﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا ﴾ [الآية ٩]	٥٣
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمِعْ وَاَنْظُرْنَا ﴾ [الآية: ٥٦]	٤٥
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ ﴾ [الآية: ٦٤]	٤٥
﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ [الآية: ٧٣]	٥٦
﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [الآية: ١٦٢]	١٩
المائدة	
﴿ وَاَسْحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبِينِ ﴾ [الآية ٦٠]	٢٦

﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ
أَوْلِيَاءَ ﴾ [الآية: ٨١] ٤٥

الأنعام

﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الآية: ١٢٤] ٨٥

الأعراف

﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ [الآية: ٧٣] ٦٩

﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ [الآية: ١٧٦] ٥٣-٥٠

الأنفال

﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ [الآية: ١٧] ٧٦

﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ [الآية: ٢٣] ٦٠-٥٩-٥٨

التوبة

﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا ﴾ [الآية: ٤٧] ٤٥

يونس

﴿ فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [الآية: ٧١] ٢٦

الرعد

﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (٢٣) سَلَامٌ

عَلَيْكُمْ ﴾ [الآيتان: ٢٣ ، ٢٤] ٢١

مريم

﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [الآية: ٣٨] ١١٠

﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ [الآية: ٧٥] ٢٣

طه

﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ [الآية: ٦٧] ٩٨

الأنبياء

﴿لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الآية: ٢٣] ٣٥

الشعراء

﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ﴾ [الآية: ٢-١٠] ٥٦

العنكبوت

﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [الآية: ٥٦] ٧٦

فاطر

﴿وَمَا يَعْمُرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [الآية: ١١] ٩٢

الزمر

﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الآية: ٣] ٢١

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ﴾ [الآية: ٣٢] ٩٥

الشورى

﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الآية: ٩] ٧٦

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الآية: ٥١] ٥٧

الجمانية

﴿إِنْ نَظُنُّ الْإِظْنَاءَ﴾ [الآية: ٣٢] ٤٠

الواقعة

﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الآية: ٩٠] ١٢٧

الحديد

﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾ [الآية: ١٨] ٢٤

القلم

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [الآية: ٩] ٥٤

نوح

﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [الآية: ١٧] ٧٨

الحديث الشريف، والأثر

٦٤ إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ
٥٨ اتقوا النار ولو بشقِّ تمرّة
١٣٠ أما بادئُ بدءٍ فإني أحمد الله
٧١ أنا خارجاً أنفع مني لك داخلاً
٣٣ إنه أمةُ الله ذاهبةٌ
٢٥ إياك والأسد
٥٧ تصدقوا ولو بظلفٍ مُحرقٍ
٦٩ تَمَثَّلَ لِي الْمَلِكُ رَجُلًا
٢٧ تمسحت للصلاة
٢١ قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ
١٢٢ كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل
٣٥-٣٣-٣٢ ليس خَلَقَ اللهُ أشعر منه
٩٦ من قال حين يصبح وحين يمسي: سبحان الله

* * *

الشعر

الصفحة

الصفحة	الشعر
٧٩	أمرتك الخبير فافعل ما أمرت به
٢٢	ولو أصابت لقالت وهي صادقة
٥٤	ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا
٩٣	وكل أناس قاربوا قيد فحلهم
٢٦	يا ليت زوجك قد غدا
٤٠	ألا ليس إلا ما قضى الله كائن
٢٠	النازلين بكل معترك
٣٦	لهفى عليك للهفة من خائف
٥٧	إني وقتلي سليكاً ثم أعقله
٢٣	ألا يا أم فـسـارح لا تلومي
٢٣	وكـونـي بالمكارم ذكـرـيني
٧٤	لكالرجل الحادي وقد متع الضحى
٥٦	ولبس عباءة ونقر عيني
٥٥	ما كان ضرك لو منتت وربما
٦٩	لو لم تحل ما سُميت حالاً
١١١	يا من غدا في العلم ذاهمة
١١١	لم ترق في النحو إلى رتبة
٨٣	لعمرك ما أدري وإنى لأوجلُّ
٣٥-٣٣	هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها
٨٩	ما إن رأيت كعبد الله من أحد
٧٩	تمرون الديار ولم تعوجوا
٨٩	مررت على وادي السباع ولا أرى
٩٠	أقل به ركب أتوه تشببه

(٤)

الرجز، وبعض البيت

٧٥ من لُدُّ شَوْلًا فإلى إتلائها
٢٧ أشليت عَتْرِي ومسحت قعبي
٢٣ فإنما أنت أخ لا نعدمه
٢٤ ألا انعم صباحا أيها الربع وانطق
٦٧ أو ما زودت منه أطيب
٣٢ وليس كل النوى يلقى المساكين
٤٠ وما اغتَرَّه الشيب إلا اغترارا
١٢٩ فساغ لى الشراب وكنت قبلاً
٨٦ وأضرب منا بالسيوف القواضب
٨٢ فلهو أخوف عندي إذ أكلمه
٨٢ فانت أبيضهم سر بال طباخ
٨٦ كان جوابي بالعصا أن أجلدا

* * *

(٥)

الكتب

٨٣ اختراع الفهوم لاجتماع العلوم
٧٦ ارتشاف الضرب، لأبي حيان
١١٤ الأصول، لابن السراج
١١٥ الأمالي، لابن الشجرى
٢١ الإيضاح، للفارسى
٩٠ تحصيل عين الذهب

الصفحة	الكتب
٦٢	تحفة النجباء، للسيوطى
١٠١-٥٧	التسهيل، لابن مالك
٧٨	تهذيب اللغة
٢٠	الجمال، للزجاجى
٩٥	الحاجية
٥٢	الحلية، لأبى نعيم
٥٣	الشذرة فى الأحاديث المشتهرة، لابن طولون
٩٠	شرح أبيات سيويه، لابن النحاس
١٠٦	شرح التسهيل، لابن مالك
١١٣	شرح الجزولية، للأبذى
١٠٦	شرح القطر، لابن هشام
٩٣	شرح الكتاب، للصفار
٩١	شرح المفصل، للسخاوى
٧٨	الصحاح
١٢٢	القصريات
٢٠	الكافى، لابن النحاس
١٠١	الكافى، لابن فلاح
٢١	الكامل، للمبرد
٣١-٢١	كتاب سيويه
٧٧	المحرر
٧٨	المحكم
٥٢	مشكل الحديث، لابن قتيبة
٤٠	المطول

الصفحة	الكتب
٥٤-٣٩	مغنى اللبيب
١٩	المنهاج، لليضاوى
٧٧-٧٣	المنهاج، للنووى
٩٠	النكت، للأعلم
٨١	الوضع الباهر

(٦)

الأعلام

الأبدي: أبو الحسن، على بن محمد، نحوى أندلسى، توفى سنة ٦٠٨هـ.

(٧٦ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٧)

ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد، المصرى، توفى سنة ٤٥٤هـ. (٨٥)

ابن الحاجب: جمال الدين، عثمان بن عمر، صاحب «الكافية فى النحو»

و«الشافية فى الصرف» توفى سنة ٦٤٦هـ. (٩٨ - ١٠٠ - ١٠١ -

١٠٣ - ١٢٧ - ١٢٨)

ابن حجر: شهاب الدين، أحمد بن على، صاحب الإصابة فى تمييز

الصحابة، توفى سنة ٨٥٢هـ. (٥٢)

ابن السراج: أبو بكر، محمد بن السرى، صاحب «الأصول فى النحو»، توفى

سنة ٣١٦هـ. (١١٤)

ابن السيد البطلوسى: عبد الله بن محمد، صاحب «الاقْتَضَاب» والحلل فى

إصلاح الخلل، توفى سنة ٥٢١هـ. (١٧)

ابن الشجرى: هبة الله بن على، صاحب «الأمالى الشجرية»، توفى سنة

٥٤٢هـ. (٥٤ - ١١٥)

ابن عباس: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، عثم في الفقه والعربية
والأنساب، وأحد الصحابة، توفي سنة ٦٨هـ. (٥٢)

ابن عصفور: علي بن مؤمن الأشيلي، صاحب «المقرب» و«المتع»، توفي
سنة ٦٦٩هـ. (٧٦-٩٩)

ابن فلاح: منصور بن فلاح بن محمد اليمنى، صاحب «الكافي» توفي سنة
٦٨٦هـ. (١٠١)

ابن مالك: جمال الدين، محمد بن عبد الله صاحب «الآلفية في النحو»،
توفي سنة ٦٧٢هـ. (٥٥-٥٧-١٠٥-١٠٦-١١٣)

ابن النحاس: أحمد بن محمد، المصرى، صاحب «إعراب القرآن»، توفي
سنة ٣٣٨هـ. (٢٠).

ابن هشام (الأنصارى): جمال الدين، عبد الله بن يوسف، صاحب مغنى
اللييب، توفي سنة ٧٦١هـ. (٣٩-٥٣-١٠٦)

ابن هشام (الللخمي): محمد بن أحمد، الأندلسى، صاحب «المدخل إلى
تقويم اللسان»، توفي سنة ٥٧٠هـ. (٥٧)

ابن يعيش: موفق الدين، يعيش بن علي بن أبي السرايا، صاحب شرح
المفصل، توفي سنة ٦٤٣هـ. (٨٤)

أبو البقاء: عبد الله بن أبي الحسين العكبرى، صاحب «إملاء ما من به
الرحمن»، توفي سنة ٥٧٠هـ. (٥٥)

أبو بكر بن الأنبارى: محمد بن القاسم بن بشار، صاحب «الأضداد في
اللغة»، توفي سنة ٣٢٨هـ. (١٠٧)

أبو بكر بن محمد السيوطى = الجلال السيوطى.

أبو حاتم: سهل بن محمد السجستاني، عالم لغوى، توفي سنة ٢٤٨هـ.
(٣٣)

أبو حذيفة: (٥٢).

أبو حيان: أثير الدين، محمد بن يوسف، صاحب «البحر المحيط في
التفسير»، توفي سنة ٧٤٥هـ. (١٠٥-١١٢-١١٣-١١٤-

(١١٩-١١٨)

أبو الدرداء: عويمر بن مالك الأنصارى، صحابى، توفي سنة ٣٢هـ. (١٣٠)

أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، صاحب النوادر في اللغة، توفي سنة ٢١٥هـ. (٢١)

أبو العباس المبرد: محمد بن يزيد، صاحب «المقتضب» و«الكامل في اللغة والنحو»، توفي سنة ٢٨٦هـ. (٢١)

أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد، عالم نحوي، من مؤلفاته: الإيضاح، والحجة في القراءات، توفي سنة ٣٧٧هـ. (٢١ - ٣٧ - ٣٩ - ٥٥ - ٦٣ - ١٢٢).

أبو عمرو = ابن الحاجب.

أبو عمرو بن العلاء: زيان بن عمار، أحد القراء السبعة، وعالم باللغة والنحو، توفي سنة ١٥٤هـ. (٣٣ - ٣٩)

أبو محمد بن قتيبة: عبد الله بن مسلم، صاحب «أدب الكاتب»، و«عيون الأخبار»، توفي سنة ٢٧٦هـ. (٥٢ - ٥٣)

أبو نزار: الحسن بن صافي، الملقب بـ (ملك النحاة) صاحب (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر). (٣١)

أحمد بن الطارقي: (١٢٢)

الأصمعي: عبد الملك بن قريب، من أشهر رواة العرب، واللغويين، توفي سنة ٢١٧هـ. (٣٣)

الأعلم: يوسف بن سليمان الشتمري، صاحب «النكت»، وتحصيل عين الذهب، توفي سنة ٤٧٦هـ. (٩٠)

امرؤ القيس: بن حجر الكندي، من أصحاب المعلقات، شاعر جاهلي. (٢٤)
بدر الدين بن مالك: ابن الناظم. محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، صاحب شرح الألفية، توفي سنة ٦٨٦هـ. (٥٨ - ٩٧ - ١٠٢).

بدیع الزمان: أحمد بن الحسين الهمداني، صاحب المقامات، توفي سنة ٣٩٨هـ. (٢٥)

بهاء الدين أحمد السبكي: فقيه، أصولي، صاحب «عروس الأفراح»، توفي سنة ٣٧٣هـ. (٤٧ - ١١١)

البيضاوي: عبد الله بن عمر الشيرازي، صاحب «أنوار التنزيل»، توفي سنة ٦٨٥هـ. (١١٩)

التبريزى: يحيى بن على، المعروف بالخطيب التبريزى. صاحب شرح ديوان الحماسة، توفى سنة ٥١٢هـ. (٥٥)

تقى الدين بن تيمية: أحمد بن عبد الحليم، الحرانى، الخبلى، شيخ الإسلام، صاحب مجموع الفتاوى، توفى سنة ٧٢٨هـ. (٤٣)

تقى الدين السبكي: على بن عبد الكافى، صاحب «الإبهاج فى شرح المنهاج»، توفى سنة ٧٥٦هـ. (٦٠ - ١١١)

توبة (بن الحمير): شاعر من عشاق العرب، صاحب «إلى الأخيلىة»، توفى سنة ٨٥هـ. (٥٣)

الجلال السيوطى: أبو الفضل، عبد الرحمن بن الكمال السيوطى، صاحب «معجم الهوامع»، والاقتراح، والأشباه والنظائر فى النحو»، توفى سنة ٩١١هـ. (٦٢ - ٧٣)

جمال الدين (الشيخ) = ابن مالك.

الجميع الأسدى (منقذ بن الطماح). (٢٣)

الحديثى (نحوى، من الأعاجم): (٩٧)

حميد بن ثور: شاعر مخضرم، توفى فى خلافة عثمان بن عفان. (٣٢)

خرنوق: بنت بدر بن هفان، أخت طرفة بن العبد، توفيت قبل الإسلام بنحو ستين سنة. (١٩)

الخفاف: أبو بكر بن يحيى الجذامى الملقى، توفى سنة ٦٥٧هـ. (٨٩-٩١)

خلف الأحمر: أبو محرز، أحد رواة اللغة والغريب، توفى سنة ١٨٠هـ. (٣٩)

الخليل: بن أحمد الفراهيدى، شيخ سيبويه، ومخترع العروض، توفى سنة ١٧٠هـ. (١١٦)

الرشيد سعيد: نحوى مجهول، لعله: رشيد الدين القدسى، أبو سعيد بن يعقوب النصرانى، كان حياً سنة ٦٤٦هـ. (٨٦ - ٩٩)

الزمخشري: جار الله، محمود بن عمر، صاحب «الكشاف» والمفصل فى النحو، توفى سنة ٥٣٨هـ. (١٢٧)

زيد بن ثابت الضحاك الأنصارى كاتب الوحى، توفى سنة ٤٥هـ. (٥٢)

سالم بن عتبة بن أبي ربيعة، صحابى، توفى سنة ١٢هـ. (٥٢)

السبكي = تقي الدين السبكي.

سحيم عبد بنى الحسحاس، شاعر جاهلي (٨٩)

سليمان التيمي أبو المعتمد، بن طرخان، فقيه، محدث، توفي سنة ١٤٣هـ (٤٧)
السخاوي: أبو الحسن علي بن محمد المصري، صاحب «سفر السعادة» توفي
سنة ٦٤٣هـ. (٩١)

السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله، أندلسي صاحب «نتائج الفكر» والروض
الأنف، توفي سنة ٥٨١هـ. (١)

سيويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، كتابه في النحو مشهور، توفي
سنة ١٨٨هـ. (١٩ - ٢١ - ٢٢ - ٢٥ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ -
٣٤ - ٣٥ - ٣٧ - ٦٢ - ٧١ - ٧٥ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ -
١٠١ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٢١ - ١٢٩ - ١٣٠)

السيرافي: أبو سعيد، الحسن بن عبد الله، من شراح كتاب سيويه، توفي سنة
٣٦٨هـ. (٣١ - ٣٢ - ٣٤)

شمس الدين بن الصائغ: محمد بن عبد الرحمن، من شراح الألفية، توفي
سنة (٧٧٦هـ). (٨١)

شهاب الدين القرافي: أحمد بن إدريس، المالكي، صاحب «التنقيح في
الأصول، والذخيرة في الفقه المالكي»، توفي سنة ٦٨٢هـ.
(١١٩)

الشيخان (البخاري، ومسلم): البخاري: محمد بن إسماعيل، توفي سنة
٢٥٦هـ. ومسلم: بن الحجاج، توفي ٢٦١هـ (٥٨)

الصفار: قاسم بن علي، أندلسي، شرح كتاب سيويه، وتوفي بعد سنة
٦٣٠هـ. (٩٣ - ٩٩ - ١٠٠)

الصلاح الصفدي: خليل بن أيبك. صاحب «الغيث المسجم في شرح لامية
العجم» توفي سنة ٧٦٤هـ. (١١١)

صهيب: بن سنان الرومي، أحد الصحابة، توفي سنة ٣٨هـ. (٤٤-٥١-٥٢)
عبد الله بن الأرقم: بن عبد يغوث القرشي، صحابي، توفي سنة ٤٤هـ.
عبد الله بن سلام: يهودي، كان اسمه (الحصين) ثم أسلم، مات سنة
٤٣هـ. (٧١)

عثمان: بن عفان، ثالث الخلفاء الراشدين، توفي سنة ٣٥هـ. (٧١)
عمر بن الخطاب: ثاني الخلفاء الراشدين، توفي سنة ٢٣هـ. (٤٤-٥١-٥٢)
عيسى بن عمر الثقفي: عالم لغوي، أخذ عنه الخليل، توفي سنة ١٤٩هـ.
(٣٣ - ٣٩)

الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد، إمام الكوفيين، توفي سنة ٢٠٧هـ. (٥٥-١٠٨)
قتيلة: بنت النضر بن الحارث، شاعرة من قريش، أسلمت وروت الحديث. (٥٥)
الكسائي: أبو الحسن، علي بن حمزة، إمام الكوفيين في النحو، وأحد القراء
السبعة، توفي سنة ١٨٩هـ. (١٠٨)

الكمال أبو بكر السيوطي = الجلال السيوطي.
ليلي الأخيلية: ليلي بنت عبد الله، معشوقة توبة بن الحمير، شاعرة، توفيت
سنة ٨٠هـ. (٥٣)

المازني: أبو عثمان، بكر بن عثمان، صاحب «التصريف الملوكي»، توفي سنة
٢٤٩هـ. (٢١)

المُسَوَّر بن مخزومة: أبو عبد الرحمن، صحابي، توفي سنة ٦٤هـ. (٥٢)
المنتجع بن نبهان: أعرابي فصيح، أخذت عنه اللغة التميمية. (٣٩)
مهدى: أبو مهدى، أو مهديّة، محمد بن سعيد بن ضمضم، شاعر، أعرابي،
فصيح، أخذت عنه لغة الحجاز. (٣٩)

ميسون: بنت بحدل الكلبيّة، بدوية تزوجها معاوية، فولدت له يزيد، توفيت
سنة ٨٠هـ. (٥٦)

النسائي: أحمد بن شعيب، حافظ، مُحدِّث، توفي سنة ٣٠٣هـ. (٥٨)
النووي: يحيى بن شرف، الشافعي، صاحب «منهاج الطالبين» و«تهذيب
الأسماء واللغات»، توفي سنة ٦٧٦هـ. (٧٣)

هشام: بن عقبة بن نهيس، أخو ذو الرمة. (٣٢)
يزيد بن معاوية: بن أبي سفيان، ثاني ملوك الدولة الأموية، توفي سنة
٦٤هـ. (٥٦)

اليزيدي أبو محمد، يحيى بن المبارك، عالم باللغة والنحو، توفي سنة
٢٠٢هـ. (٣٩)

المحتويات

الصفحة	
٤	تمهيد (حياة المؤلف)
١٥	المسألة الأولى (الصدرية)
٣٠	المسألة الثانية (المسكية)
٤٣	المسألة الثالثة (التيمية)
٦١	المسألة الرابعة (البرية)
٧٣	المسألة الخامسة (الضبية)
٨١	المسألة السادسة (الكحل)
١٠٧	المسألة السابعة (الأنبارية)
١١١	المسألة الثامنة (البهائية)
١٢٥	المسألة التاسعة (فصل الخطاب)
١٣١	فهرس القرآن الكريم
١٣٤	فهرس الحديث الشريف والأثر
١٣٥	فهرس الشعر
١٣٦	فهرس الرجز وبعض البيت
١٣٦	فهرس الكتب
١٣٨	فهرس الأعلام